د. عبد الرؤوف محمد آدم

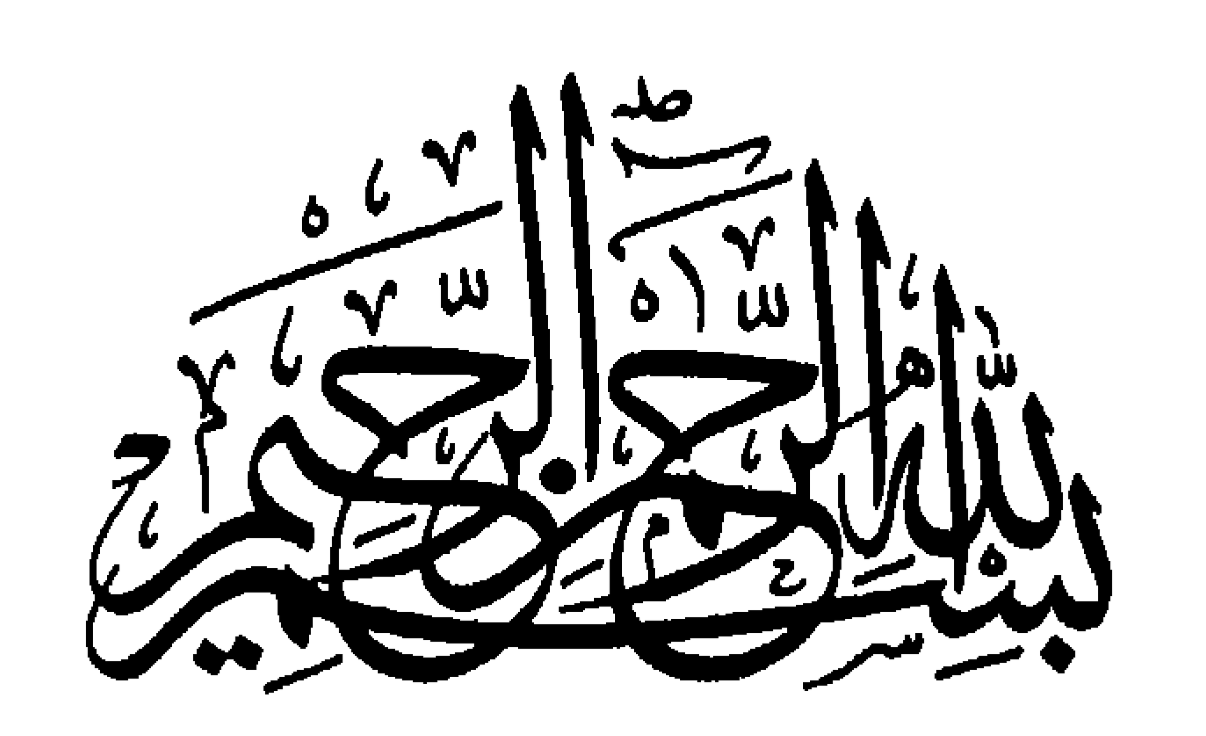
الدولة والمجتمع في السودان

نظرة إستقرائية

دار الحكمة

الدولة والمجتمع في السودان

نظرة إستقرائية



الدولة والمجتمع في السودان

نظرة إستقرائية

د. عبد الرؤوف محمد آدم

دار الحكمة

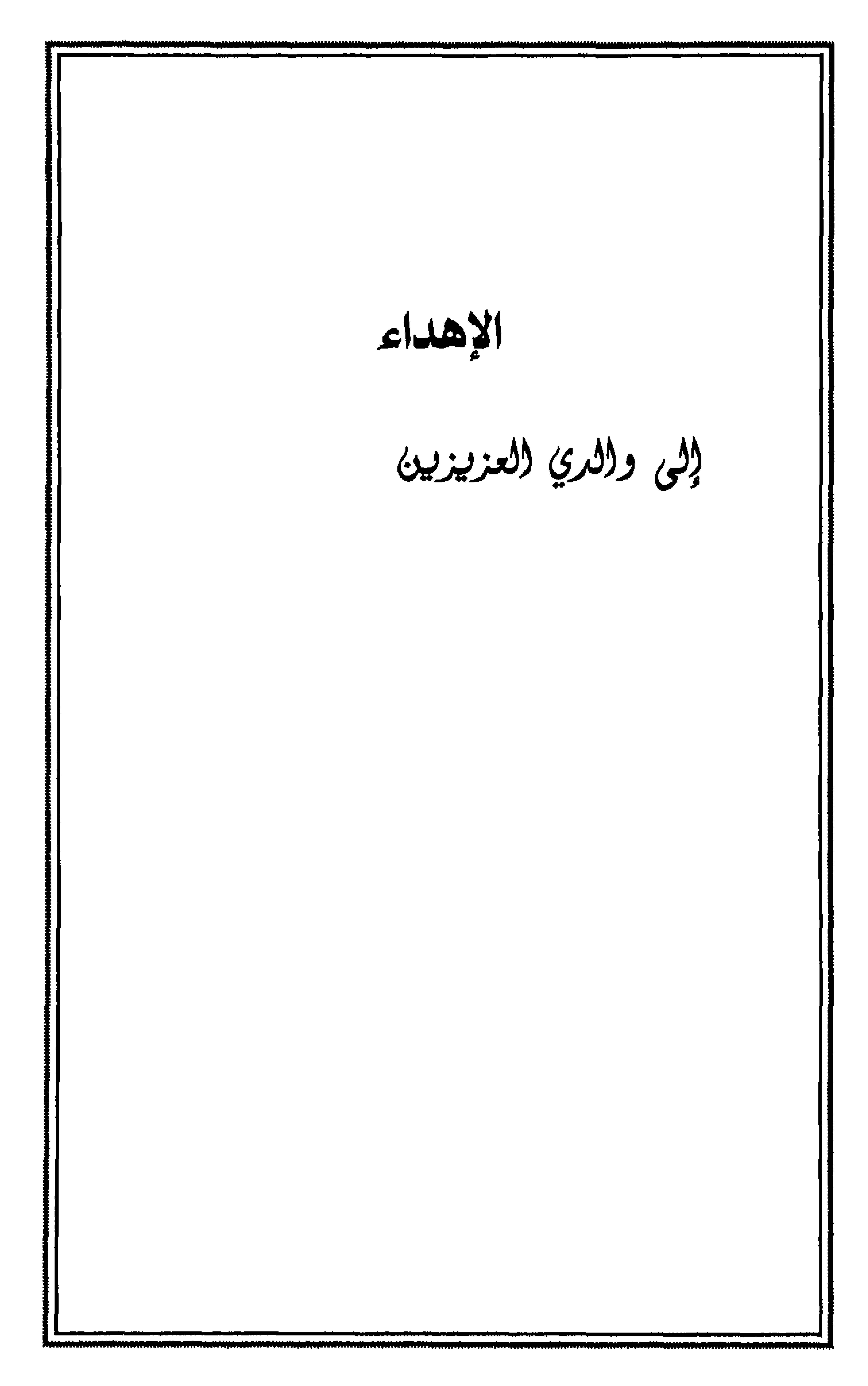
الطبعة الأولى

١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م

ـ دار الحكمة ـ

88 Chalton street. London NW1 1HJ

Tel: 0171 383 4037 Fax: 0171 383 0116



الإهداء

إلى والدي العزيزين

توطئة

عندما تشرع في الكتابة عن السياسة، وأنت مُنتابٌ بالشعور بالمسؤولية، تحاول جاهداً ألا تكون سياسياً. فالسياسي مولع بالمراوغة والهروب من قتل المواضيع المثارة بإجابة قاطعة شافية وترك القارىء تائهاً لا يدري أأجاب المسؤول على سؤاله أم يكرره له ثانيةً!

ولذا فضلت أن أبقى أكاديمياً، لا سياسياً ـ كما كنت دائماً ـ أو أكون حكماً، إذا شئت، أراقب اللعبة السياسية عن قرب، أجزي باللعب النظيف وأعاقب علي المخالفات. ومن هنا جاء تذييل عنوان هذا الكتاب بجملة «نظرة إستقرائية»، حيث أن هنالك نقاطاً كثيرة وددت إثارتها وإبرازها إلى الواقع أكثر من أن أقتلها تحليلاً وتفصيلاً. وهذا واجب من يأتي بعدي ومن هو أطول باعاً لملء ما تركه البحث شاغراً، بل وربما صوَّب بعض الآراء المثارة. فإن حدث هذا فقد وجد الكتاب منشوده وحقق مرماه.

والكتابة في عصرنا هذا إكتسبت أهمية أكثر في جانب الإعلام والمعلومات. وأخرس لسان شاعرنا القديم الذي يقول:

السيفُ أصدقُ إنباءً من الكتبِ ... في حدِّه الحد بين الجِد واللعبِ

فقد تغيرت المعادلة الآن بتغيرات العصر ومقتضياته، والثورة المعلوماتية التي حولت العالم لقرية صغيرة، عملت لقلب ميزان القوة، وأضحت القوة «للكلمة» وناقوس «الحوار» بدأ يطرق ويرن في كل بقعة وركن.

وما أحوجنا اليوم في سودان الشتات إلى ترسيخ روح «الحوار»

و«الكلمة». . والوطن يرزح بالخلافات. . ويعج بالأديان. . دياناتٌ إلهية. . ودياناتٌ أرضية «علمانية». . ودياناتٌ عرقية إثنية، وكل حزب بما لديهم فرحون. . تعصبٌ وصراعٌ يزول معه الولاء للوطن، «وعندما تقتتل الأفيال فإن الشعب هو الضحية». والوطن أسمى وأرفع من أن ندعه يتجرع هذا العلقم ومر الحنظل.

وكما تلاشت صحة بيت الشعر الذي إقتبسناه، تلاشت كذلك صحة المقولة الشائعة «في الصراع من أجل الحياة فإن البقاء دائماً للأقوى». فالضعيف اليوم تقويه «الكلمة» طالما له صوت يجهر به فيملأ الأرض ضجيجاً، فتسرع لإنقاذه «عربة إسعاف» الشرعية الدولية. وحديثاً صور لنا الكاتب فرانسيس دينج جُلَّ المشكلة في السودان في عبارة واحدة هي «حرب الأفكار». ولكني أرى أن المشكلة ليست فقط مسألة اختلاف في الرؤية والأفكار، المسألة مسألة فكرٍ وقلبٍ معاً. حقيقة أن الفكر الثاقب ضروري للإرتقاء بالشعوب إلى الثريا. وأمريكا التي تقف الآن رائدة حضارة القرن العشرين نتاج لاستثمار العقل والفكر. . إلا أنها حضارة خالية من القلوب والضمائر، ولا شك أنها زائلة كما تصور الشاعر أحمد شوقي:

إنما الأمم الأخلاق ما بقيت　　فإن هم ذهبت أخلاقهم ذهبوا

وإن كان الأمر كذلك، والحل يمكن بلورته من خلال زواجنا لهذين المعطيين ـ الفكر والقلب ـ فقد أفلحنا في تبيان معالم طريقنا إلى بر الأمان. . بر السودان الوطن الواحد، وكل شيء ممكن تحت الشمس. . فلنبدأ الآن. . والآن هو الحين. ولعلي حين أختتم هذه الأسطر أحس وكأن لسان حالي يردد ما قاله ماندوفيل في «أسطورة النحل» حيث يقول:

وهكذا. . كل جزءٍ مليءٌ بالرذيلة
غير أن الكل مُجتمِعٌ يخلق الفردوس

الفصل الأول

المقدمة

نهدف في هذا المقال للمساهمة ببعض الآراء حول الخصائص والملامح الرئيسية والهامة المميزة لعلاقات الدولة بالمجتمع وإفرازات تلك العلاقة، والتي ربما تبدو جلية ومعروفة لكل متخصص في مجالات السياسة والاقتصاد وعلم الاجتماع. لكن ذلك ليس بالطبع يعني تكراراً لما هو بديهي وواضح وإنما محاولة للفت الانتباه إلى تلك الجوانب التي قصد بها تعتيم الحقائق في الفكر السياسي والاجتماعي، بالإضافة لتوضيح أهميتها في مجتمعنا السوداني المعاصر.

وقد تحرينا في هذه المقالة والبحث الاستعانة ما أمكن بالمنظور المقارن Comparative perspective لتحديد أوجه التشابه والاختلاف بين المؤسسات الاجتماعية والسياسية في السودان وبين رصفائها في دول أخرى، وذلك دون أن نغض النظر عن خصوصية المجتمع السوداني والمؤثرات الداخلية والخارجية التي أبرزت تلك الخصوصية. هذه الخصوصية، بلا شك، قد ظلت تشكل عقبة داخلية رئيسية تعوق الانتقال إلى مرحلة الشرعية الدائمة، مثل تجاوز الحكم العسكري، دون الانتكاس إليه مرة أخرى ثم تعود الأحزاب (خاصة الحزبين الكبيرين الأمة والاتحادي الديموقراطي) ثانية لتتكرر الحلقة.

ومن ناحية أخرى فإن هذا البحث ليس سرداً لتاريخ الحكم والسياسة في السودان، بل إشارات هنا وهناك لفترات تاريخية محدودة بقصد ترجمة المسار العام وملابسات الانتقال نحو المدنية والمجتمع الحديث.

عموماً نود الاستنتاج في هذا البحث، تمشياً مع ماكس فيبر، إن مسار التاريخ يتعلق بصورة واهية بمركز التوازن (محور الارتكاز) ويتأثر جوهرياً بأفعال الأفراد والجماعات والحركات السياسية المشتركة في اللعبة السياسية. والتقى مع فيبر كذلك في أن أخلاقيات الباحث من الأسلم أن تكون أخلاقيات «مسؤولية»، خلافاً للموقف السلبي الذي يقوم على إلقاء الحبل على القارب وترك «المحتوم» يأخذ مجراه. الإضافة التي يساهم بها هذا البحث في الفكر السياسي والاجتماعي تتمثل في وضع أصابعنا على بعض أسباب الداء الذي تسبب في الجمود والركود السياسي والذي انعكس بصورة مأساوية على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في السودان الحديث. أهم هذه الأسباب انعدام الرؤية السياسية والفكرية الثاقبة والجنوح عن السعي الجاد من أجل إرساء قاعدة قانونية ودستورية وتشريعية مثلى للتصدي لمعوقات الحكم في السودان والبحث عن المخرج من هذا المعضل السياسي. هذا المعضل السياسي نتيجة ملازمة للتركيبة المشوهة للأحزاب السياسية وصياغة برامجها بصورة لم تدع مجالاً للتسوية. ذلك التناقض بين توجهات الحزب الواحد وبين توجهات رصفائه يؤدي حتمياً لصده عن اكتساب السيادة السياسية على الأحزاب الأخرى ـ حتى عند تشكيل حكومة ائتلافية ـ والخلاف الأيديولوجي قد لعب دوراً بارزاً في عدم استقرار كل الحكومات الائتلافية التي تولت الحكم ما بعد الاستقلال، فلم تدم طويلاً.

علينا أيضاً أن نشير إلى نقطة أخرى هامة وهي أن كثيراً من السياسيين السودانيين ـ ربما بطريقة مقصودة ـ يماثلون صراحة بين الديموقراطية والحكومات الحزبية التي تشكلت وفق انتخابات عامة. لكن من الخطأ الصريح استخدام مصطلح الديموقراطية كمرادف للأحزاب والقول بأن التشكيلة الحزبية أو الائتلافية، في حد ذاتها، تمثل نظيراً للديموقراطية. لأنها بذلك تسلب الديموقراطية مضمونها ومدلولها «كأخلاقيات حكم ومثل غير قابلة للمساس»، وهي بهذا المفهوم «مثال» لا يتأتى لحزب بعينه أن يتقمصه. وأقصى ما يمكن أن يفعله أي حزب أو حكومة حزبية معينة هو توسيع دائرة تمثيلها الشعبي بحيث تبدو ممثلة للغالبية العظمى. ولكنها مع ذلك لن تجرؤ الإدعاء بأنها «ديموقراطية مائة في المائة» حيث أن هنالك أقليات خارج إطار

هذا التمثيل تظل مصالحها غير ممثلة عملياً. والديموقراطية ممارسة من شأنها تزكية حزب واحد يتمتع بأغلبية عظمى، كما في بريطانيا مثلاً. كما أن حكومة الحزب الواحد بالذات ليس بمقدورها التقمص بثوب الديموقراطية، مهما شاركت أطراف معارضة لها، طالما لم تلتزم بدستور شامل شاركت في صياغته جميع الأطراف السياسية المتنازعة، وانعكس ذلك الالتزام في الممارسة عملياً. ومن ناحية أخرى جنوح الحكومات التي تولت الحكم ديموقراطياً عن تقنين الديموقراطية وترسيخ جذورها وحمايتها دستورياً (بصياغة دستور دائم للبلاد) وقانونياً ساهم في انتكاساتها المتكررة وتعدي العسكر عليها. فضعف الأحزاب السياسية نفسها نتيجة الانشقاقات الاجتماعية والسياسية والأيديولوجية من جانب، والتخلف الاقتصادي من جانب آخر ينعكس سلبياً على الديموقراطية ويحسب عليها؛ وهذا ما حدث في فرنسا إبان الجمهورية الثالثة نتيجة الحد من صلاحيات الجهاز التنفيذي (رئيس الوزراء) وإعطاء البرلمان صلاحيات مفرطة خلال جهازه التشريعي.

هنا تجدر بنا الإشارة إلى أن لب المشكلة التي أدت إلى تقويض الحكومات الديموقراطية في السودان ١٩٥٦ ـ ١٩٥٨م، ١٩٦٤ ـ ١٩٦٩م، ١٩٨٦ ـ ١٩٨٩م يكمن في إخفاقها عن إصدار صيغة دستورية فعالة تجمع بين ميزات القيادة التنفيذية القوية وبين المسؤولية الديموقراطية والتشريعية. ولكي نؤكد على ضرورة «قوة» رئيس الوزراء في الحكومة الديموقراطية نأخذ على سبيل المثال النظام البريطاني. فرئيس الوزراء يتمتع بصلاحيات واسعة، فهو المسؤول عن توجيه أعمال الحكومة عموماً وله الحق في إقالة وتعيين وزرائه وحملهم على الانضباط ـ خاصة القوات المسلحة لما تمثله وزارة الدفاع من مؤسسة استراتيجية. وكانت رئيسة الوزراء السابقة مارجريت تاتشر (١٩٧٨ ـ ١٩٩٠) تقيل وتعين من تشاء متى ما اقتضت الضرورة. وبالطبع فإن ما حدث في عهد رئيس الوزراء السابق الصادق المهدي حينما رفعت القوات المسلحة مذكرتها الشهيرة في فبراير متوعدة الانقضاء على السلطة، ما كان ليحدث تحت نظام ديموقراطي قوي. فالقوات المسلحة لم تلتزم بحجة دستورية ولا قانونية، كما أنها ليست الجهة التي تحاسب الحكومة الديموقراطية ما لم تتعدى الأخيرة على النهج الديموقراطي أو تعرض سيادة

الوطن للخطر أو تفتقد الشرعية بحجب الجماهير الثقة عنها. ولذا من الضروري التفريق بين إخفاق الحكومة اقتصادياً وسياسياً وبين فشل التجربة الديموقراطية. ما نود إيضاحه هنا أن إخفاق «الحكومة» الديموقراطية ١٩٨٦ ـ ١٩٨٩م لا يعني على الإطلاق فشل «التجربة الديموقراطية» ـ فقد تبقى لتلك الحكومة بضعة أشهر لإتمام دورتها والتمهيد لانتخابات عامة تتوفر حينها الفرصة «دستورياً» لتغييرها بمن يختاره الشعب، وبالتالي تبقى الديموقراطية على قيد الحياة.

إلا أننا مع هذا نحمل وزر الفشل الديموقراطي جميع الأحزاب المتنازعة باستغلالها محاسن الديموقراطية نفسها ـ من حرية صحافة وتعبير ومشاركة وغيره ـ وتحويلها سلاحاً يضرب قلبها النابض. فالعلاقة بين الأحزاب لا تدع هامشاً للتقارب، فتباعدت الرؤى بينها من جانب، وبين المجتمع الذي تزعم تمثيله من جانب آخر. هذه العلاقة غير السليمة وليدة حتمية للصراعات الأيديولوجية والطائفية والعرقية والإقليمية، وغذتها العصبية المفرطة. ولعل ما يثير مخاوف المشفقين على ما يحدق بالوطن وأبنائه من شر وخيم، أثر هذا المعترك السياسي الشرس، هو ذلك التيه في بحر العزلة والانغلاق في ظرف بدأت فيه السياسة الدولية تدق أبواق الثورة الديموقراطية الشاملة. وقد كان لمؤتمر هوستون الذي عقدته «مجموعة السبعة» الممثل للدول الصناعية في عام ١٩٩٠ أكبر حدث في بداية التسعينات للمناداة بالديموقراطية في أرجاء عالمنا الثالث الذي ظل يرزح في براثن الحكم التسلطي لعدة عقود منذ نيل الاستقلال في عام ١٩٥٦م. ولعل الوضع في السودان يمثل انطباقاً للنظرية المتشائمة التي تقول بأن كثيراً من دول العالم الثالث من شأنها السباحة عكس التيار الديموقراطي، لا معه، رغم الأضواء التي يسلطها الغرب لحملهم على التحلي بالأخلاق الديموقراطية وسيادة القانون.

الفصل الثاني

الديموقراطية

«في التحليل النهائي، ما يجعل الديموقراطية الليبرالية ذات قيمة عظيمة، رغم كل انتقاصها وإخفاقاتها الفاضحة، هي حقيقة أنها قابلة للتنقية من الشوائب وأنها توفر للشعب فرصة الكفاح السلمي لتأكيد خياراته». يفس ميني[(١)]

كي تكون ديموقراطياً حقاً ينبغي أن تؤمن بها مبدءاً وتتفهمها معنىً، وفوق كل هذا وذاك ينبغي توفر بعض المستلزمات: أن تكون مستعداً لتقديم تنازلات ـ في بعض الأحيان جسام ـ بل لتضحيات إذا لزم الأمر؛ أن تكون بعيداً عن الدوغماتية في تناول الأمور مدركاً لحقوق المتعامل الآخر. وأن تعي أن ليس بوسعك إدراك كل ما تبتغيه كل الوقت، راضياً بالتسوية التي تنطوي على القناعة بالقليل. والديموقراطية كي تُمارس حقاً تلقى قيوداً على روادها أهمها عدم اشتراط حقوق أو قيم مطلقة في مائدة الحوار مع الآخر الجهوي أو العقائدي، فالمطلق لا يقبل الأدنى ولا يتأتى أن يستوي مطلقان على رأي واحد أو حل مقبول للطرفين.. تلك هي «أخلاقيات الديموقراطية» أو الوعي الديموقراطي.. إذا صح التعبير.

والطريق إلى الديموقراطية تحدي جلل شاق يوجب كبح جماح النزوات والعصبيات العمياء، ويلزم سيادة الحس الأخلاقي ونبذ الأثرة من

(١) Yves Meny: «government and Politics in Western Europe», 1990.

غير شعور بالإنهزامية. وهذا يحتم أن يكون الإنتقال إلى ترسيخ نمط ديموقراطي سليم عملية مرحلية تعليمية متأنية، لا تتقبل العجلة ولا اختصار المراحل والوثوب إلى الثمار بصيغة سحرية غامضة. فالديموقراطية من أكثر أنظمة الحكم هشاشة وميوعة وفضفضة، وأكثر عرضة للتعدي نتيجة الإفراط في الحقوق التي تكفلها للشرائح الاجتماعية المختلفة. وقد أصاب البروفسير يفس ميني حين قال إن المشاكل الداخلية للديموقراطية تصدر لحد كبير من فضائلها الجوهرية. وهذه تتلخص في توسط القوة، محدودية تدخل الدولة، حرية التعبير، تأكيد الحريات المدنية والإلتزام بالسماح للمعارضة أن تمارس حقوقها في النقد وإبداء الرأي الآخر.

وإدراكاً للمخاطر التي تحدق بالنهج الديموقراطي درج كثير من روادها ومفكريها للمناداة بضرورة التنبه إلى «الإفراط الديموقراطي» الذي من شأنه اجتثاث الديموقراطية من جذورها. فإذا تمعنا في تاريخ الديموقراطية لغرب أوروبا في أواسط الستينات لهذا القرن نهتدي إلى المشاكل الآتية التي شكلت العائق الرئيسي للتطور الديموقراطي[١].

(أ) مسألة المشاركة الإنتخابية والتمثيل.

(ب) مسألة الهوية.

(ج) تدخل الدولة

(د) مسألة الشرعية.

والرائد الديموقراطي، كمبحرٍ في بحر لجي تعصف به الأمواج من كل حدب، يسعى جاهداً لتشكيل توليفة مثلى للتقريب بين عدة مسائل وخيارات وأطروحات: مسائل تخص الإنقسامات والتكتلات العرقية والثقافية، الفوارق الطبقية الإقتصادية، الفدرالية والمركزية والخصوصيات التاريخية للفئات ذات التوزيع الجغرافي المتباين. وأي من هذه المسائل والخيارات والأطروحات من شأنه التأثير المباشر في النقاط الأربع المشار إليها أعلاه.

---

(١) المصدر السابق.

في حديثه عن الخيارات الديموقراطية المتاحة لدول أوروبا الغربية حدد يفس ميني ثلاثة خيارات ممكنة تطرحها الديموقراطية اللبرالية متمثلة في التقسيم الوظيفي لتوزيع القوى، التقسيم أو التشتت الجغرافي للسلطة ومدى تدخل الدولة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية (آلية السوق ومسائل العدالة الإجتماعية والاقتصادية). وقد كان الحظ نصيب كل من أمريكا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا حيث لم يلزمها أكثر من اختيار إحدى هذه الركائز لبناء صرحها الديموقراطي المنشود ـ فأمريكا تميزت بميولها نحو خيار اللبرالية الاقتصادية، وفرنسا وبريطانيا نجحتا في خياريهما المرتكزين على المركزية، أما ألمانيا فآثرت النظام الفدرالي.

أما في بعض دول العالم الثالث وبالأخص السودان قدِّر للرائد الديموقراطي أن يأخذ بكل هذه الخيارات في آن واحد وأن يصيغ التوليفة المثلى لنهج ديموقراطي قويم ـ وما أعظمه واجب! فالخيارات المعطاة في كثير من الأحيان لا تقبل التسوية دون تنازلات عظيمة. فلا يمكن الميل نحو المركزية دون إثارة حفيظة رواد الفدرالية والأقاليم المهمشة. ولا يمكن الجنوح إلى اللبرالية الاقتصادية دون النظر إلى الفوارق الطبقية التي ظلت تعصف بقواعد وأخلاقيات العدالة الاجتماعية والاقتصادية. وأخيراً لا يمكن التعويل على الفدرالية في ظل عدم الاستقرار الذي يوجب القبضة الحديدية من المركز لحماية مبدأ السيادة.

وهكذا وجد رئيس الوزراء السابق الصادق المهدي نفسه عندما أخذ بمقاليد السلطة في ١٩٨٦م في خضم أزمة اقتصادية ضروس وإنشقاقات طائفية، أيديولوجية إقليمية متأصلة الجذور ـ وعليه أن يجد التوازن المطلوب. كان الوضع في أبسط وصفه متطاير ويوحي بإستحالة الحكم وفي حالة طارئة للمحافظة على بقاء الوطن وسيادته، وهذه توجب استيفاء عدة شروط أهمها الإدراك الجماعي لخطورة الموقف والعمل من أجل رأب الخلافات ورفع راية «الوطن فوق كل مصلحة فردية، فئوية أو جهوية». كان هذا يعني: ـ

١ ـ الإرتقاء فوق الخلافات الحزبية بين حزبي الإئتلاف والجبهة القومية الإسلامية وحركة تحرير السودان وبقية الأحزاب.

٢ ـ النزوع إلى مائدة الحوار والإلتزام بتقديم تنازلات من جانب كل الأطراف لرأب التصدعات الجسيمة.

٣ ـ احترام خيار الشعب حيث استأثر الخيار الديموقراطي وكافح من أجله. وللتاريخ يجب علينا الإشارة إلى أن السلوك السياسي لجميع الأحزاب النشطة في الفترة ١٩٨٦م ـ يونيو ١٩٨٩م لم يلتزم الولاء الديموقراطي، فلم يتفضل طرف أو حزب بتقديم تنازل حتى سارع طرف آخر لحجب ستار التسوية بالمناورات المعاكسة والمعرقلة.

وفوق كل ذلك فشلت جميع الأطراف السياسية في تحديد الأولويات الضرورية للمسيرة الديموقراطية؛ وأهم هذه الأولويات تقنين المبدأ الديموقراطي وصقله من الشوائب وتأسيس أركانه الرئيسية والإلتفاف حولها. هذه الأركان تشمل التشريع والتنفيذ والقضاء والقانون والدستور. هذا الفشل نعده من سخريات الزمان حيث لم تكن المؤسسات الديموقراطية غريبة على السودان ولم تنعدم فيه العقليات المتخصصة في «الهندسة السياسية» ـ إذا جاز التعبير ـ لصياغة نهج ديموقراطي محلي مقبول. فالدستور الذي خلفه المستعمر ـ وإن كان مشوباً بالنقص ـ كان من شأنه توفير أرضية صلبة للبناء عليه وتحويره ليقف على الخصوصيات الحديثة للمجتمع السوداني. ذلك الدستور، الذي صيغ قبل الاستقلال في ١٩٤٨م وعدل عدة مرات ليوائم بعض التغيرات اللاحقة، تضمن بعض الأركان الضرورية للبناء الديموقراطي منها المجلس التنفيذي، الجمعية التأسيسية (التي تنتخب رئيسها بنفسها)، الإجراء الإنتخابي والتمثيل، الميزانية والتشريع[١]. الجدير بالذكر أن ذلك الدستور لم تكن للشعب السوداني اليد العليا في صياغته، فقد وضعه المستعمر دون أن يستفت الشعب، ودون أن تمثل فيه جميع الأطراف والأقاليم. فتمثيل الإقليم الجنوبي وبقية الأقاليم التي يطغى عليها طابع الريف والتمثيل النسائي لم يكن بالوزن المطلوب. ومن ناحية أخرى لا يمكننا مقارنة الوضع والوعي السياسي في السودان بذلك الوضع في الهند، مثلاً، عندما خرج المستعمر. فالهند التي تنعم الآن بأعرق نمط ديموقراطي في العالم الثالث قد توفرت لها الظروف

(١) انظر M.F.A. «An Account of The Constitution of The Sudan», 1927.

الوافية لاستيعاب النهج الديموقراطي نتيجة لبقاء المستعمر فيها زهاء قرنين وثلاثة عقود من الزمان (١٧١٧ ـ ١٩٤٧م). أما في السودان فبقي المستعمر نصف قرن ونيف من الزمان (١٨٩٨ ـ ١٩٥٦م) ولم يبدأ التشريع الديموقراطي وإشراك الشعب السوداني إلا بعد الحرب العالمية الثانية، فكانت فترة قصيرة نسبياً لاستيعاب السلوك الديموقراطي.

لكن الأحزاب الوطنية قد تنبهت عشية الاستقلال بضرورة تبني ـ وإن كان جزئياً ـ للدستور الموروث وذلك نتيجة الإحساس المتنامي لرأب الصدع الذي أصاب بنية ووحدة الوطن لم تتجرأ بتغيير نص الدستور «السودان جمهورية ديموقراطية علمانية» والإشارة للوطن بعبارة جمهورية السودان الديموقراطية. على أن هذا لا يعني الإعتماد المفرط على المؤسسات الموروثة أو الدستور لبناء الصرح الديموقراطي المنشود حيث أن من الخطأ الإعتقاد أو الإستنتاج بأن الدستور الصالح أو المقبول وحده هو الذي ينتج العدالة والحرية والمساواة أمام القانون. وقد قال الدكتور ت.د. ولدون في هذا الشأن أن الولايات المتحدة يتحقق فيها المثال الديموقراطي ليس لأن دستورها يحقق بعض المتطلبات المجردة مثل الفصل بين السلطات القضائية والتنفيذية، أو حتى لأن الدستور يقر الحقوق المقدسة والمشروعة للإنسان. السبب الرئيسي لنجاح الديموقراطية في تلك البقاع من العالم يعود إلى أن ذلك الدستور صيغ للاستيفاء بمتطلبات وتطلعات الشعب الذي صاغها وبمتطلبات أجيالهم اللاحقة. ويشدد ولدون على أن حاجة الشعب الأمريكي للدستور الديموقراطي يعزى لوجود شعب «متعقل ديموقراطياً» جبل على المعاني السامية لذلك المنهج ولم يأتي ذلك النهج بمجرد تبني الشعب لذلك الدستور الديموقراطي. إذن الدستور في حد ذاته لا يخلق الديموقراطية بقدر ما يقود الإلتزام به وبسيادته إلى تحقيق المجتمع الديموقراطي وبقائه واستمراريته. أما المجتمع الذي تنعدم فيه مثل هذه المواصفات والشروط اللازمة لبناء المجتمع الديموقراطي فسوف لن يتمكن من إرساء نظام ديموقراطي معافى مهما كافح وجاهد. فالنظام يخضع لجهاز مراقبة ومراجعة دقيق ديدنه الرغبة الصادقة للنزوع إلى التعاون وتقديم التنازلات بغية التوصل إلى صيغة تسوية مقبولة لجميع الأطراف، وبدون تلك المعطيات ينهار البناء الديموقراطي.

الأمر الآخر والذي يذكرنا به ولدون ولا يقل أهمية عما سبق ذكره، وله صلة وثيقة بالموضوع الذي نتناوله، هو أن الدستور الأمريكي نفسه يضع اعتبارات عملية تمنع انزلاق الكونجرس والرئيس ومحكمة القضاء إلى طريق مسدود، ويحصر الخلاف بين هذه المؤسسات في شكل معارضة بين حزبين أو أكثر وليس كاختلاف في المبادىء السياسية العليا. أما في سويسرا فالديموقراطية قامت مخالفة لإنجلترا حيث ينعدم في المثال السويسري طبقة الأرستقراطية الرائدة ونظام ملكي وراثي، وتتميز بعدم الإنحياز (نقيضة لبريطانيا وأمريكا). كما أن سويسرا متعددة الجنسيات والديانات والأعراق واللغات فآثرت الميول نحو النظام الكونفدرالي.

من هذا العرض للأنماط المختلفة للنهج الديموقراطي نرى أن ثمة لوازم هامة لتثبيت جذور الديموقراطية واستمراريتها:

(١) ضرورة وجود دعم دستوري وجو ملائم وصحي يعمل فيه الاقتصاد الوطني بما يحقق ويكفل للمواطنين العيش الكريم لامتصاص أي غضب جماهيري مرتقب تجاه سياسة الدولة العامة.

(٢) استقرار سياسي يكفل للديموقراطية إرساء معانيها من حرية التعبير والممارسة في إطار احترام حقوق الإنسان.

(٣) إرساء القيم السامية للديموقراطية من خلال برامج توعية واضحة سواء عن طريق الدعاية أو التعليم أو وسائل الإعلام الأخرى (المقروءة والمسموعة) مع نشر الأفكار والآراء الناقدة والرافضة للحكم التسلطي، وما يجب اتخاذه من احتياطات لازمة لعدم العودة لمثله في المستقبل. هذا التلقين من أهم الركائز لبناء الصرح الديموقراطي السليم.

(٤) تأمين الديموقراطية من خلال إجراءات قانونية ودستورية ومؤسساتية تقوم وتسهر من أجل الحفاظ على الديموقراطية والذود عنها.

هذه اللوازم المذكورة ينبغي مراعاة ترسيخها في نفس الأوان، إلا أن اختلال بعضها من شأنه إلقاء عقبات في تحقيقها. بل وإن قراءتنا للتاريخ المعاصر يشير إلى وجود عوامل خارجية لا تقل فعالية في تأثيرها المباشر في المسار الديموقراطي وهذا ما نعود إليه في هذا المقام. ففي الأرجنتين مثلاً،

كما هو الحال بالنسبة للسودان، تارة تمسك القوات المسلحة بزمام الأمور وتارة تعقبها فترة مستقرة من الحكم الديموقراطي. ذلك المد والجذب السياسي مرده فشل السلطة العسكرية في تحقيق تقدم ملحوظ في عدة جوانب أولها جذب الشرعية للنظام الحاكم وثانيها السياسة الإقتصادية المؤدية لتدمير البنية التحتية للبلاد؛ وثالثها علاقة العسكر بالمؤسسات التقليدية المدنية حيث ظلت غير ثابتة وغير مستقرة. وهنالك أنماط شبه مماثلة لهذا المد والجذب طرأت على دول أخرى من أمريكا اللاتينية مثل البرازيل وبيرو[1]. أما في بيرو فقد اتضح أن التنظيم غير الوافي والسليم في هيكلية الأحزاب المدنية كان لب السبب في إعاقة محاولة العودة للحكم الديموقراطي. وأما في حالة أمريكا الوسطى فقد عزا الكاتب كول بليزير تعذر الانتقال إلى الخيار الديموقراطي لعدم جدية الولايات المتحدة في دعم تلك التجربة[2] ـ وهذا أيضاً ما أشار إليه عبد الوهاب الأفندي في تحليله لأسباب فضل الديموقراطية في السودان (انظر كتاب الأفندي: الثورة والإصلاح السياسي في السودان). وقد استرسل كول بليزير يقول إن الولايات المتحدة ترغب في التدخل في شؤون تلك البقاع لرعاية مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية. وهذا أيضاً ينطبق إلى حد كبير على ما حدث حيال التجربة الديموقراطية الأخيرة في السودان. غير أن الوصاية على السودان من ناحية الغرب ليس شيئاً حديثاً ومن السذاجة أن لا نحسب لهذه الوصاية الحساب اللازم. فبعض ترسبات المستعمر تنحصر في إغفال الحكم الثنائي عن العمل أو التمهيد لحكومة قومية متماسكة لإرثها عند الاستقلال. ذلك لأنها لم تتصور إمكانية بناء سودان يتمتع بكامل السيادة دون إشراف أو وصاية بريطانيا، وقد قال ج.س. سيمس عن الإدارة في السودان في عام ١٩٣٨م «أن رفاهية الشعب السوداني من المرجح إنجازها ليس بواسطة عملية تنمية سحرية ولا بإبتكارات عاجلة. على واقع السودان ربما ينطبق القول المأثور «العجلة من الشيطان والتأني من الرحمن». وهنالك أدلة لا لبس فيها

---

(١) James M. Malloy and M. A. Seligson (eds.): Authoritarian and Democrats: Regime Transistion in Latin America.

(٢) نفس المصدر أعلاه.

تشير إلى عدم رضى الحكومة البريطانية عن الأحزاب السودانية السائدة آنذاك بل وعدم قناعتها بأن تكون تلك الأحزاب اللبنة الأولى لتشكيلة ديموقراطية على غرار ويستمنستر. وقد حاولت الإدارة البريطانية تهميش تلك الطوائف الحزبية حين مهدت للإنتجلنسيا متمثلة في «مؤتمر الخريجين» لحمل الراية السياسية من يد الحزبين الكبيرين، الاتحادي وحزب الأمة، على الرغم من تحسبها الشديد على هذه الشريحة التي تعتبرها لم تنضج بعد للعب أدوار قيادية.

الفصل الثالث

كيفية الحكم

أحد المفاهيم المستخدمة في تحليل موضوع الشرعية ومن أهم دعائمها يتعلق بكيفية الحكم. يقول علماء السياسة: إن في كل وضع سياسي طائفتين من الناس لكل منها تفسيرها الخاص للنزاع الدائر في الساحة السياسية. الطائفة الأولى تنظر لهذا النزاع كصراع بين أشخاص، مختصرة ذلك في السؤال: من يكون السيد؟ أما الطائفة الثانية فتنظر لهذا الصراع كصدام بين قوتين غير ذاتية: أي طبقة، دين، أو عرق تكون له السيادة (انظر رتشارد روز في كتابه: الحكم بدون إجماع)[١]. لكن كثيراً ما تتداخل هذه النظريات، خاصة عندما تنظر فئة ما إلى أسلوب أو كيفية الحكم كوعاء أو إطار لتسلط شخصيات رغم انصباغ تلك السلطة بالشرعية القانونية. وفي السودان خاصة هنالك كثير من السياسيين وغير السياسيين ممن لا يؤمنون بجواز تطبيق مثل هذا التقسيم على الصراع الدائر في السودان. فقيادة الجبهة الإسلامية القومية وحركة تحرير السودان والحزب الشيوعي السوداني يرون أن الحكومات الديموقراطية السابقة لا تمثل صراع بين «قوى غير ذاتية» (حسبما يتضمنه معنى الإجراء الديموقراطي) بتأكيدهم أن الفئة الحاكمة هي مجرد «شخصيات أو أسر» (بيتي المهدي والميرغني) احتكرت السلطة منذ فجر الاستقلال. وهؤلاء يفضلون تسمية النزاع الدائر باسم الطائفية وسلبه محتوى «اللاذاتية».

---

(١) Richard Rose: «Governing Without Consensus», 1971.

وفي الدول الغربية يمثل النظام الديموقراطي تجسيداً للرؤية القائلة بضرورة أن يكون الصراع بين قوى ممثلة في الأحزاب وأطروحاتها. ولذا قامت الديموقراطية الغربية على أساس الحكم بواسطة الرضى الشعبي والمشاركة الفعالة لكافة المواطنين في نشاط الحكومة: حكم الشعب بواسطة الشعب من أجل الشعب. فلا سيد هنا ولا مسود، فالسيد هو الشعب والمسود هو الشعب. وقد أكد الكاتب ولدون أن المعيار الحقيقي والنهائي للدولة الديموقراطية يوجب ضرورة الوجود القانوني لمعارضة معترف بها رسمياً بواسطة الدولة، مع التزام الأخيرة بلعب دور «الراعي الأمين»[١].

ويمضي ولدون يقول: «من الواضح أن نظرية الدولة كراعي أمين تجد قبولاً حينما تخضع الدولة للمساءلة أمام النقد الحقيقي من جانب المعارضة تجاه قيامها بدورها فيما يختص بتلك الأمانة والتوكيل الشرعي. كما أن النقد نفسه سوف لن يكون ذي أثر ما لم يشكل تهديد دائم للمؤتمن أو الراعي، ولحتمية تغييره في حين فشله في الاستيفاء بما وكل القيام به. . . ولكن النقطة المهمة في النظرية الديموقراطية تتمثل في أن ذلك التغيير يمكن حدوثه بواسطة الإجراء الدستوري وهذا يعني وجود معارضة تحظى بدعم أغلبية تكفل لها الوصول إلى تسلم كراسي الحكم» (ص١٨٩). إذن غياب المعارضة لا يستوي مع المفهوم الحقيقي للديموقراطية، بل ويبدو شيئاً غريباً في جسد السياسة، حيث أن ذلك الغياب يوحي بوجود نوع من القهر أو اللامبالاة من جانب الشعب. ومتى ما حدث شيء من هذا القبيل تغيرت المعادلة وأصبح «الراعي الأمين» سيداً متسلطاً أو دكتاتوراً وانقلب الصراع ليمثله أشخاص بعينهم لا كصراع بين قوى غير ذاتية.

درج فلاسفة السياسة القدماء أمثال روسو وهيجل لتحليل مثل هذه الملابسات حول كيفية الحكم، وذلك بالتركيز على ما يتوجب للدولة تحقيقه تجاه مواطنيها ومدى القوة المخولة لها لتحقيق ذلك. ويتفق هؤلاء الفلاسفة في أن الإنسان يمتلك حقوقاً طبيعية غير قابلة للمساس، وظيفة الدولة حماية تلك الحقوق بما تملكه من سلطان وقوة. ذلك لأن الدولة نفسها هي نتاج

---

(١) T. D. Weldon. «States and Morals: A Study of Social Conflict».

العقد الاجتماعي الداعي لحفظ حقوق المواطن وحمايتها. أما هيجل فذهب أبعد من روسو ليؤكد أن الدولة تملك كل أسباب الشرعية في حرية الإنسان كما بوسعها منع الفرد كل حق من شأنه أن ينازع سلطتها المطلقة. بل ويتبنى هيجل نظرة تحقيرية للمجتمعات المتخلفة (خاصة مرحلة البربرية) ويشدد على عظمة المجتمعات المتحضرة مقارنة بحقوق رصيفتها المتخلفة. ليس بالطبع ذلك يعني الإقرار الأعمى بحقوق المجتمعات المتحضرة، وهضماً لحقوق المجتمعات المتخلفة، وإنما لميزة هامة تميز الأولى وتضعها مرتبة أعلى من رصيفتها. فما يميز المجتمع المتحضر هو خضوع الدولة للقانون والدستور كشيء مقدس لا يتوجب المساس به أو المروق عليه. ومن خلال الدستور يتلقى الشعب حقوقه كاملة.

أما اللبرالية العالمية (الشمولية) فأساسها الإيمان بأن كل بني البشر، بغض النظر عن الجنس والنوع والدين، لهم حقوق مطلقة ومقدسة ينبغي أن تعامل كغاية في حد ذاتها، بل ويشترط على الدولة أن لا تستخدم حقوق بعض المواطنين لخدمة مصالح مجموعة أخرى. تتضمن هذه النظرية حقوق الفرد على المستوى القومي ويتعداه لتشمل الصعيد الدولي، وفي التحليل النهائي يؤدي الإلتزام بها لتقليص سلطة الدولة إلى أدنى حد ممكن minimum government يقتصر في تأدية وظائف أقرب للإدارية منها إلى التسلطية. فأمريكا رائدة المثال اللبرالي العالمي تستمد شرعيتها وحيويتها السياسية والإدارية من تحقيقها لغايات مواطنيها بشتى أشكالها الاقتصادية والاجتماعية. وربما تخطت حدودها الإقليمية إذا دعت الظروف أو الحاجة بدافع المحافظة على مصالحها وحقوق مواطنيها ـ كما فعلت في حرب الخليج لحماية مصالحها في الشرق الأوسط. إلا أن قوة النظرية اللبرالية تتأتى من إدراكها لضرورة الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية. ضرورة هذا الفصل مؤداها جنوح الجهاز التنفيذي لخدمة مصالحه الخاصة إذا ما خول له المجتمع القيام بتأدية تلك المهام مجتمعة. وذلك لأن الحاكم بشر ومن ميزات البشر النزوع للتسلط والتحكم كما أشار لذلك الكاتب ولدون[1].

---

(١) المصدر السابق.

أما الخصوصية الأخرى لهذه النظرية تأكيدها ضرورة تقليص سلطة الدولة لدور الراعي أو الأمين. ومن لوازم الأمانة تحجيم سلطان الأمين حتى لا يستخدم ذلك السلطان لخيانة الأمانة. إذن الدولة التي يقر حكامها بضرورة فصل الجهاز التشريعي والتنفيذي والقضائي هي التي تتميز بقدر قليل من الحكم والتسلط، مقيدة في نهجها بما يمليه عليها حكم القانون وبما يقره الدستور. فالسيادة في التحليل النهائي سيادة القانون وقدسيته، والدولة مقيدة أخلاقياً بالقيام بدورها «كراعٍ أمين» وفق إملاء الدستور.

الفصل الرابع

الموازنة الصعبة في علاقة الدولة بالمجتمع

النمط السائد لتأطير العلاقة بين الدولة والمجتمع في سودان ما بعد الإستقلال ينبثق من حبك عدة خيوط لعدة تيارات ومؤثرات سياسية واقتصادية وتاريخية وأيديولوجية ومؤسسية. فتعاقب عدة حكومات على السلطة في السودان انعكاس لديناميكية التفاعل وردود الفعل في علاقات الدولة مع المجتمع المدني والتي تتمثل في الصراعات والانقسامات والتباعد في الرؤية والنهج السياسي. تتمحور هذه الصراعات في جوانب ثلاثة هامة ومترابطة: شرعية الحكم، الخلاف الأيديولوجي والوحدة الوطنية.

عند مواجهته لهذه المشكلة ذات الثلاثة أبعاد وتداخلها مع بعضها درج المحلل السياسي لمد أصابع الإتهام لعدة عوامل تاريخية ومعاصرة، منها الأثر الذي خلفه المستعمر والإستعمار الحديث والخلافات العرقية والاستقطاب السياسي والفكري ما بعد الإستقلال والفساد السياسي والاقتصادي. ولا شك أن الصورة التي تبرزها وسائل الإعلام المحلية والدولية عن السودان الحديث تتسم بالتشاؤم والسلبية والاستياء. وسوف نتطرق فيما يلي لهذه الجوانب الثلاثة التي ظلت تتمحور حولها الصراعات في الساحة السياسية السودانية (سوف نتناول الجانب الثالث في الفصل الرابع).

شرعية الحكم:

شرعية الحكم ـ في المفهوم الحديث ـ نعني بها الاعتراف بمشروعية

السلطة الحاكمة في تقليدها للأمور التنفيذية والتشريعية وأهلية الحكومة وتخويلها من طرف الشعب بموجب خضوع ممثليها لانتخابات حرة متكافئة الفرص وفي ظل جو معافى للحرية وممارسة حق الاختيار. والشرعية ضرورية ومهمة في حد ذاتها ليس فقط لبقاء السلطة الحاكمة بل ولضمان إستمراريتها. لذا دأبت الأطراف المتعاقبة على السلطة في السودان لتلقي هذه الشرعية بعدة وسائل. فعلى سبيل المثال الأحزاب السياسية التي تولت السلطة عشية الاستقلال ظلت تؤكد شرعيتها بتأكيدها أن نضالها ضد المستعمر جاء انعكاساً لتلاحم نضال الشعب والتفافه حولها تجسيداً لتطلعات الشعب لنيل الحرية والاستقلال. وهذه إشارة صريحة لتفويض الشعب لها لحمل الراية لقيادة الوطن عند خروج المستعمر، متضمنة الطابع الثوري أو «الشرعية الثورية».

والشرعية الحقة يجب أن تتحقق وفق معطيات ثابتة ومبادىء لا لبس فيها أهمها وجود دستور دائم للبلاد تشارك في صياغته ووضعه كل الأطراف المتنازعة بالإضافة إلى استفتاء عام وتوفير مناخ ديموقراطي لاختيار من يحكم وكيف. انعدام الدستور الدائم للبلاد أوجد خللاً وفراغاً تمكنت الحكومات المتعاقبة على السلطة من استغلاله وتسخيره من أجل مصالحها الضيقة. فهذه المسألة تجاهلتها تلك الحكومات بصورة صارخة ومتعمدة من أجل المحافظة على status quo أو الوضع الراهن في الحين. والسبب يكمن في أن الدستور يوفر للمواطن حقوقاً لا تراجع عنها، بالإضافة إلى القيود التي تحدد المجال الذي ينبغي للسلطة التحرك فيه والحدود التي يجب ألا تتعداها. أهم هذه القيود الحقوق المشروعة لكل فرد ـ حقوق الإنسان عامة ـ وإستقلالية القضاء عن السلطة خاصة. إذن مسألة انعدام الدستور الدائم للبلاد أسبابها واضحة لا لبس فيها. ومن هنا يمكننا القول أن وجود الدستور الدائم وخضوع الحكومة له من أهم أسباب تلقي شرعية الحكم. الجدير بالذكر أن الحكومات الديموقراطية الثلاثة في السودان انطبعت بطابع الشرعية لخضوعها لانتخابات عامة شاركت فيها معظم الأطراف المتنازعة رغم أنها أجريت تحت إنعدام مؤتمر دستوري.

أما الحكومات العسكرية ١٩٥٨ ـ ١٩٦٤م، ١٩٦٩ ـ ١٩٨٥م،

١٩٨٩م - فاتخذت وسائل أخرى لكسب الشرعية المطلوبة لضمان استمراريتها. أهم هذه الوسائل ما يأتي:

(١) تسمية الطغمة الحاكمة لنفسها «بالثورة» لما يتضمنه هذا المصطلح من معاني كالكفاح والنضال من أجل الشعب والوطن ووحدته وترابه.

(٢) التشديد الإعلامي على ضرورة التغيير ورمي الحكومة المنحلة بالقصور والفشل في تحقيق تطلعات الجماهير خاصة في مجالات الأمن، الاقتصاد، حقوق الإنسان والحريات المدنية. غير أن كل هذه الوسائل ليس لها ما يبررها إذا وجد الدستور الدائم وذلك لما يتضمنه من نصوص توضح الطريقة المشروعة لانتقال أو تغيير السلطة، وكذلك لنصوص توفر الحماية للسلطة نفسها، حتى عند تعرضها للنكبات الاقتصادية وغيرها طالما أنها لم تخرج عن حدودها الدستورية والشرعية. وكل من يتشبث بهذه الذرائع الدهمائية يمكن تصنيفه مع أنصار «الشرعية الديماجوجية». ومن هنا تتبين القاعدة الواهية التي تقف عليها الحكومات العسكرية حينما تتخذ من دوافع لا يجيزها الدستور سبباً وراء انقضاضها على السلطة، كالتدهور الاقتصادي مثلاً، إذ أن مثل هذا المبرر نفسه يجوز تبنيه بواسطة أطراف أخرى وقتما فشلت هي الأخرى - أي الحكومة العسكرية - في توفير مناخ اقتصادي معافى. وبالتالي تدور الساقية وينعدم الاستقرار السياسي اللازم لتحقيق الرفاهية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية التي يرومها الشعب.

لماذا المسألة الدستورية؟ تقول الكاتبة آن ستيفنز أن الدساتير المكتوبة في أي مجتمع سياسي محدد، على الأقل عندما تكون نتاجاً للحركة الداخلية الجادة دون أن تكون مفروضة من جانب قوي أو مؤثرات خارجية، يمكنها أن تؤدي عدة وظائف: فهي من المرجح أن تتضمن نقداً واضحاً للوضع السياسي السابق، وهي ترسبات للقيم السياسية للفئات السياسية الحاكمة داخل المجتمع، وهي أيضاً في أي مجتمع ديموقراطي تتضمن مجالاً واسعاً من الآراء السياسية، وهي كذلك تشتمل على عدة قواعد وأسس خاصة تحدد توازن القوى السياسية في المجتمع وتتحدد بها شرعية وقانونية العمل السياسي. بل وتذهب آن أبعد من ذلك لتقول أن هذه الدساتير إذا شيء لها البقاء لفترة طويلة من الزمان ربما تكون المرجعية لصياغة وتحديد القيم

السياسية والاجتماعية وعكسها[1]. إذن أبسط ما يمكن قوله أن الدساتير تؤدي وظيفة الحكم الرمزي لعكس الإجماع القومي حول كيفية الوصول إلى السلطة.

وفي السودان أصبح تعبير «قامت الحكومة الجديدة بتعليق الدستور السابق» مقولة مكررة بل ويتوقعها كل فرد متى ما حدث انقلاب عسكري أو نصبت حكومة منتخبة. ولكي نعي أهمية المسألة الدستورية والمحافظة والإلتزام بنصوصها تجدر الإشارة إلى أن دولاً مثل فرنسا قد كونت لجنة متمثلة في المجلس الدستوري للدفاع عن الدستور. ومن ناحية أخرى فإن التجنب الواضح لصياغة دستور دائم للحكم في السودان ربما يكون سببه فشل السلطات في الإلتزام بنصوص الدستور لصعوبات عملية وإجرائية تمليها الظروف التاريخية السياسية وخصوصية الدولة نفسها. فإذا أخذنا على سبيل المثال الدستور الأمريكي وحاولنا تطبيقه في السودان ندرك تماماً الصعوبة العملية التي تلازم خطوة كهذه. فالدستور الأمريكي ينص على تبني الحكم الرئاسي محدداً معالمه في عدة شروط وإجراءات منها اختيار الرئيس لوزرائه بنفسه، بحيث يجوز للسلطة التشريعية محاسبتهم أو خلعهم. وبخصوص هذه النقطة نقارن ما حدث في فترة الديموقراطية الأخيرة عندما حل الصادق المهدي مجلس الوزراء وأعاد تشكيل مجلسه بصيغة جديدة. على الرغم من أن هذا يعتبر إجراءً طارئاً وطبيعياً إلا أن رئيس الوزراء لم يسلم من النقد، بل وربما رماه البعض (ومن بين هؤلاء نخبة مثقفة مثل الكاتب عبد الوهاب الأفندي) بالتجاوزات التنفيذية بما يسيء إلى الديموقراطية! لقد ذكرنا آنفاً أن رئيس الوزراء له هذا الحق الدستوري ويجوز له ممارسته حسب تعقله متى ما اقتضت الضرورة، وبينّا أن رئيسة وزراء بريطانيا السابقة مارجريت تاتشر كانت تمارس هذا الحق مراراً وتكراراً.

ومن ناحية أخرى فإن هنالك طرفاً هاماً يرى في نفسه الأهلية بالحكم لما تتوفر لديه من خصوصيات وامتيازات تميزه عن بقية أبناء الوطن. هذا القطاع نشير إليه بالنخبة. فالنخبة من أكثر الأطراف إدعاء لشرعية الحكم ليس

---

(١) Anne Stevens. «The Government and Politics of France», 1992.

في السودان فحسب، بل على الصعيد الأفريقي والدولي الواسع. والنخبة أو الصفوة هي تلك المجموعة التي تتمكن من التأثير في مواطن القوة في الدولة وبوسعها لعب أدوار سياسية واقتصادية هامة نتيجة لتبوؤها لمواقع إستراتيجية ذات نفوذ ثاقب. وذهب البرفسور ب.و. هودر ليقول أن النخبة هي التي تعيد صياغة معايير المجتمع والفوز بأفضل ما يجري في ذلك المجتمع(١). أهم هذه المواقع التي انفردت بها النخبة في السودان تنحصر في العسكرية (القوات المسلحة)، القانون، الخدمة المدنية والطب، ويمكننا الإشارة إلى هذه النخبة باسم الإنتلجنسيا. الجدير بالذكر أن معظم القيادات الوطنية يمكن تصنيفها ضمن النخبة السياسية والإنتلجنسيا عامة.

لكن ثمة قطاعات كبيرة من المواطنين والسياسيين في السودان ظلت تنظر إلى الشرعية بمنظور مخالف لمفهومها الغربي ممثلاً في الإجراءات العرفية الديموقراطية. فكثيراً ما نسمع تردد عبارة «السودان محتاج لقيادة وحكومة قوية، أو لعسكري موفق»! وفي هذا التعبير إشارة ضمنية إلى أن الشرعية يمكن تلقيها في مرحلة لاحقة، عندما تتجسد برامج الحكومة السياسية والإقتصادية وتنعكس إيجاباً في نواحي الأمن والإستقرار والرفاهية ـ (على غرار ما حدث في عهد جعفر نميريُ بعيد إتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢م والعودة للإستقرار الأمني) ـ وكل هذه العوامل من شأنها استقطاب الدعم الشعبي للسلطة الحاكمة. أما الأحزاب الجنوبية فترى هي الأخرى أن لديها الشرعية بدافع أنها ظلت مهمشة طوال فترة ما بعد الاستقلال وانعكاس ذلك في تخلفها الاقتصادي. ومن هنا أتت الحركة الشعبية لتحرير السودان تنادي بإعادة صياغة الوطن والدولة تحت شعار «سودان واحد» تتحقق فيه تطلعات الأقاليم المهمشة وتزول فيه كل الفوارق الإقليمية والعرقية.

وفي الطرف الآخر نجد الإسلاميين الذين يرون أن شرعية الحكم ينبغي أن يكون مردها الدين، والحجة في هذا الصدد أن الشرع «شرع الله»، تمشياً مع الآية الكريمة **﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون﴾**. وكون الغالبية العظمى من شعب السودان هم المسلمون يوفر المبرر الكافي

(١) انظر: B. W. Hodder: Africa Today: «An Intrroduction to African Affairs», 1978.

لأصحاب هذا الرأي للمناداة بتطبيق الشريعة الإسلامية. لكن الإسلاميين أنفسهم يختلفون حول الطريقة التي يجب أن تطبق بها الشريعة الإسلامية. فحزب الأمة يصر في برنامجه «الصحوة الإسلامية» على اتباع النهج الديموقراطي كخطوة هامة وأساسية لتنفيذ مشروعه الإسلامي. بل ويذهب أبعد من ذلك ليواكب المتغيرات العالمية وإستيعابها بالتكيف مع مقتضيات الشرعية الدولية ومواثيقها. أما الجبهة الإسلامية القومية ففي رأيها أن شرع الله شيء مطلق ولا ينبغي إخضاعه لأي إجراء تشك في مصداقيته. ومن هنا نخلص بأن مفهوم الشرعية في السودان تتحكم فيه عوامل أيديولوجية ودينية وعرقية تجعله يبدو أكثر تعقيداً من ذلك المفهوم السائد في الغرب. وهذا في حد ذاته يشكل معضلة سياسية وفكرية تؤثر مباشرة في وحدة الوطن وتماسك ترابه وإستقراره.

هذه الملابسات المحيطة بمفهوم الشرعية ليست حديثة، وقد لمح لمثلها ماكس فيبر من قبل عند تناوله لهذا المفهوم. فالشرعية عند فيبر مفهوم واسع بحيث يجوز تأسيسه بناء على العرف أو التقليد القائم أو السنة المتوارثة، أو نتيجة لروابط العاطفة والإيمان بالقيم المطلقة وضرورة الإلتزام بها أو لمجرد الإعتراف بقانونية وضع ما. هذا المفهوم يراعي التسلسل المرحلي من مرحلة التخلف انتقالاً إلى الحداثة والتطور بحيث تمثل الشرعية القائمة على العرف شرعية بدائية أما تلك المبنية على القانونية فتمثل شرعية العالم المتحضر[١]. لكن ذلك لا يعني إنتفاء قيام شرعية ما على جوانب متعددة من المواصفات المذكورة أعلاه، كالإستناد على العرف والقانونية في نفس الوقت أو أي توليفة تقتضيها الضرورة.

مفهوم الشرعية وحده لن يترسخ ويكتمل، كما يفهمه فيبر، إلا عندما تدعمه الثقة والإيمان القاطع بالقانونية التي هي جوهر الشرعية، متمثلة في الأحكام والإجراءات المطبقة في ذلك النظام. ومن هنا يرى فيبر أن مفهوم الشرعية مفهوم نسبي لأن تقبل الشعب أو المجتمع للنظام القائم ليس

---

(١) Max Weber. «The Theory of Social and Economic Organisation». Translated By T. Parsons.

بالضرورة كلياً ولا بد من وجود فئات (أو أقليات) غير راضية عنه ومن شأنها أن تضع علامة استفهام كبيرة أمام الشرعية التي تدعيها الأغلبية. وعند حدوث مثل هذا الاختلاف ترمي الأقليات النظام الحاكم بالقمعية والدكتاتورية والإستبداد، وكنتيجة حتمية كثيراً ما تلجأ هذه الأقليات إلى وسائل القوة لخلق وضع يعتبرونه شرعي لتمثيلها العادل. بل وتسعى جاهدة لتعويق تلك الشرعية التي نسميها هنا ـ تمشياً مع فيبر ـ بشرعية الأغلبية. هذه الشرعية تمثلها الفئات السياسية السودانية التي تتخذ من الإسلام مصدراً للدفع السياسي وتحاول تعويقها الفئات أو الحركات المسلحة المناوئة للحكومة والتي تتخذ من جنوب السودان قاعدة لها. وهذه سوف نتناولها بصورة مفصلة عند تطرقنا لموضوع الوحدة الوطنية.

وحديثاً تلقى مفهوم الشرعية بعداً آخر، مكملاً له، ومنافياً له في نفس الوقت. هذا البعد مشتق من مفهوم الشرعية الدولية التي نعني بها وضع النظام الحاكم قيد المحاسبة من جانب المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، وذلك بموجب عضوية الدولة في هذه المنظمة الدولية وما يترتب عليه الإنضمام كالإلتزام بالمواثيق والأعراف الدولية. وأقرب مثال حي في هذا المضمار إعادة الولايات المتحدة الأمريكية لحكومة الرئيس أريستيد (الديموقراطية) وإزاحة ديكتاتورية سدراس العسكرية في هاييتي لفقد الأخير لكل من الشرعية المحلية والدولية. هذا المثال تدعمه أيضاً الخطوة الجريئة التي قام بها المجتمع الدولي لحمل الرئيس رادوفان كاراديتش للتنازل عن منصبه في يوليو ١٩٩٦م نتيجة لإرتكابه جرائم حرب في حق مسلمي البوسنة. لكن هنالك من يعتبرون أن الشرعية الدولية متنافية مع مفهوم الشرعية لأن الأخير يقوم على مبدأ سيادة الوطن، وهذه لا تتقبل التدخل الخارجي ولا تقره.

الخلاف الأيديولوجي:

الخلاف الأيديولوجي له إنعكاسات متعددة وقد لازم هذا الخلاف منذ بواكر الإستقلال إلى يومنا هذا. ومن سخريات الأمور أن هذا الخلاف حدث حتى عندما كانت الحركات الوطنية المناوئة للمستعمر تسعى حادة لإخراج الأخير من الوطن. ونذكر في هذا المقام رد الفعل المخزي الذي أبدته

القيادات الدينية آنذاك لشجب الثورات الوطنية التي قادتها حركة اللواء الأبيض ضد المستعمر في عام ١٩٢٤م. يقول محرر مجلة الحضارة (التي كان يملكها الشركاء عبد الرحمن المهدي وسيد علي المرغني والسيد الشريف الهندي) على لسان هذه القيادة الدينية فيما معناه: «على عصبة اللواء الأبيض أن تدرك أنها قد أحرجت كل الوطن. الذين شاركوا في المظاهرات هم أكثر الشرائح الاجتماعية فقراً وأدناها مرتبة... والعاصفة التي خلقها رعاع المجتمع سببت إرتباكاً لشخصيات ذات مقام رفيع وتجار وأصحاب أعمال ورجال من أصل عريق!»[١] (ترجمة من مجلة A Review of African Economy العدد ٢٦ لسنة ١٩٨٥). وقد كان لهذا الشجب عظيم الأثر في تحجيم تلك الحركة في نضالها ضد المستعمر الإنجليزي. أما الغرض وراءه فهو إقصاء هؤلاء الشخصيات المختلفة أيديولوجياً وعرقياً من كسب النفوذ السياسي بهدف إفساح المجال للقيادات الدينية للتربع على القيادة السياسية فجر الإستقلال.

ونفس التهميش مورس لحد ما للنيل من شخصية إسماعيل الأزهري حينما تعرض لضغوط سياسية من جانب الختمية والأنصار مما حدا بالحزب الوطني الإتحادي (الذي كان يتمتع بالأغلبية في الإنتخابات التمهيدية للإستقلال) لتشكيل حكومة ائتلافية في يناير ١٩٥٦م. وقد قال الدكتور جبريل وربرج[٢] في هذا الشأن أن شخصية إسماعيل الأزهري تمثل مثالاً لفشل الإنتلجنسيا السياسية في محاولتها لاختراق الأحزاب التقليدية القائمة قبيل الاستقلال. تلك الحكومة الائتلافية لم تدم طويلاً إذ وقعت أسيرة المد والجذب الأيديولوجي، فاستمر الإستقطاب والمناورات حتى يوليو ١٩٥٦م وتوجت بتشكيل حكومة ائتلافية أخرى بين حزب الشعب الديموقراطي وحزب الأمة الذي كان رئيس الوزراء من أعضائه.

ثم انتقل الاستقطاب السياسي لفترة ما بعد الاستقلال حين تحالفت

---

(١) «مذكرة كرام القوم».

(٢) انظر Gabriel Warburg. «Islam, Nationalism and Communism in a Traditional Society», 1978.

جبهة الميثاق الإسلامي وحزب الأمة والوطني الاتحادي وحزب الشعب الديموقراطي لحظر الحزب الشيوعي السوداني وفصل أعضائه من البرلمان في ١٩٦٦م. إذن الطابع السائد في المعترك السياسي هو الاستقطاب التكتيكي قصير الأمد للعب ورقة ما، وليس بغرض نسج كتلة وطنية راسخة أو وضع سياسة واضحة متفق عليها. واليوم يمثل التجمع الوطني الديموقراطي خطوة تكتيكية غير أنه تمكن من إدراج الفصيل الرئيسي للحركة الشعبية (حركة جون قرنق) كحليف هام ضمن الكتلة المعارضة لحكومة الإنقاذ الوطني.

والخلاف الأيديولوجي من أكثر العوامل تأثيراً على استقرار الحكومات الائتلافية، ليس فقط في السودان بل على الصعيد الدولي عامة. ففي فرنسا مثلاً عندما طغى الطابع الأيديولوجي في الإئتلاف الرئاسي برزت الشقاقات اليمينية ـ اليسارية التي لازمت السياسة الفرنسية منذ ثورة ١٧٨٩م.

معظم الأحزاب المرتبطة بأيديولوجية معينة أو محددة فشلت في خلق تصور حقيقي عن المجتمع السوداني المعاصر الذي يحيط بهم، وبالتالي فشلت في وضع تصور شامل لنوعية النظام البديل الذي يمكن في إطاره إعادة صياغة الماضي ومقتضيات الحاضر بما يواكب متطلبات الواقع السوداني المعاصر. فالإتحادي الديموقراطي وحزب الأمة اللذين يشكلان حزبي الأغلبية اليوم ما زال طرحهما مرادفاً للمنهجية المتبعة عشية الإستقلال. الظرف الذي ولد فيه هذين الحزبين يختلف تماماً عن الحاضر في أواخر القرن العشرين. فنشوء الحزبين الكبيرين كان رد فعل ملازم للمشاعر الوطنية المناهضة للمستعمر، في جو وجد صداه في بقية أرجاء القارة الأفريقية الخاضعة للتسلط الإمبريالي. ومن هنا كان لا بد للتعبئة الشعبية الشاملة تحت تلك القيادات، فقد كان السبب الداعي لجذب التأييد متوفراً: فالموضوع تحت المحك هو تحرير الوطن؛ وهو من أكبر العوامل قدرة على توحيد أبناء الوطن الواحد وتعبئتهم شعبياً. هذه المعطيات حتمت للقيادات المعاصرة آنذاك للتمسك بأيديولوجيات أكثر عداء للغرب ومتوجسة من سياسته الخارجية تجاه الوطن. تجدر الإشارة إلى أن التوجس من الغرب ليس مقصوراً على ممارسات وسلوكيات الحزبين الكبيرين وإنما معظم القيادات المرموقة كانت تشترك فيه خاصة من جانب بريطانيا بعيد الإستقلال.

وعندما اقترحت بريطانيا لرئيس الوزراء السوداني السابق محمد أحمد محجوب إمكانية انضمام السودان للكومون ولث كان مضمون رد رئيس الوزراء يعبر عن نبرة متوجسة مغتضبة: أيعقل أن ندع المستعمر يدخل من خلال الشباك وقد طردناه بالأمس خلال الباب؟

وتمشياً مع ذلك النهج جاءت السياسة الخارجية لمعظم الحكومات الحزبية في ثوب قوامه الفتور والسلبية واللامبالاة، وحتى في الوقت الذي توفرت فيه الظروف للإنطلاق الديموقراطي، خاصة في ١٩٨٦م، لم تتشرف السياسة الخارجية بخلق صلات وثيقة للتعاون المشترك. فانعكس ذلك سلبياً في حجم المعونات الواردة وانشل الأداء الاقتصادي. وأذكر في هذا المقام ذلك اللقاء الذي نقله التلفزيون البريطاني عبر الأقمار الصناعية مع الصادق المهدي حين اجتاحت الفيضانات مدن العاصمة عام ١٩٨٨م وأعلنت حالة الطوارىء شكى الصادق المهدي آنذاك قلة العون البريطاني وقال إن الحكومة البريطانية لم تجُد بما هو مطلوب أو متوقع منها وقد نسي أن «ما هو متوقع أو مطلوب» معادلة رياضية دالة متغيراتها الرئيسية هي السياسة الخارجية للسودان. ولا أود أن أكون من دعاة المغالاة والإرتماء في أحضان الغرب ولكن وددت الإشارة إلى سلبيات التطرف عند تحديد العلاقة بين السودان والغرب وضرورة ترك هامش للتعاون الدولي بما يخدم المصالح الوطنية. أما الأحزاب عامة فتتلقى أيديولوجيتها. من عدة خلفيات ومصادر محكومة بوضعها والتطورات التاريخية والسياسية التي نشأت في كنفها والمشاكل التي أوجدتها. وسوف نسلط الضوء على بعض الأحزاب ومصادر أيديولوجيتها لتوضيح أن هذه الأيديولوجية الحزبية كلها انتقائية ومشوهة بدرجة عظيمة مما أفقدها الاستجابة وعكس تطلعات المجتمع السوداني.

الفصل الخامس

الأحزاب وأهدافها

منذ أن نشأت الأحزاب السياسية السودانية قبيل الإستقلال كانت تركيبتها وبنيتها تمثل المعضلة الرئيسية أمام إيجاد أدنى حد من المواءمة والتوافق حول استخلاص دستور دائم تتفق حوله كل الأطراف بتنوع توجهاتها وأطروحاتها. كل ما يميز هذه الأحزاب أن كلاً منها ذو مطلب واحد single-claim party يصعب لبقية الأطراف تقبله. وفي حالة التقائها جميعاً حول موضوع فإن السمة الغالبة هي خلق جبهة واستقطاب حزبي قصير المدى أشبه «بزواج المتعة» marriage of convenience سرعان ما ينحل بزوال الظروف التي أوجدته. هذه الخصوصية وقفت حجر عثرة أمام أي حزب تربع على كراسي السلطة من إحكام سيطرته وفرض نفوذه على بقية الأحزاب لدرجة تمكنه من ترجمة برامجه وأهدافه على الواقع. فسرعان ما يحدث استقطاب تقوده الأطراف خارج السلطة لحمله على تشكيل ائتلاف مقبول، وإما تدخلت القوات المسلحة لتسلم مقاليد الحكم عن طريق الانقلاب العسكري. ومن ثم تدور الدائرة.

ففي أولى الإنتخابات الديموقراطية في تاريخ السودان الحديث تمكن حزب الوطني الإتحادي من الفوز بأغلبية ساحقة، ٥١ ممثلاً نظير ٢٢ لحزب الأمة من جملة ٩٧ مقعداً وحازت الأحزاب الممثلة لجنوب السودان وأقلية أخرى على بقية المقاعد. وبالتالي شكل الوطني الإتحادي حكومته، حيث كان طرحه المناهض لبريطانيا جدير بجذب التأييد الشعبي له. وما أن مضت بضعة أشهر إلا وبدأ الإستقطاب فقام حزب الأمة بالتحالف مع الختمية

بالضغط السياسي على الحكومة مما حملها للتنازل بفتح المجال لتشكيل حكومة إئتلافية وإشراكهما في السلطة. وكان هذا بداية المسرحية التي ظلت تتكرر لاحقاً بعد إستقلال الوطن. وقد وصف الكاتب تومس نكويست تكرار الأزمة في قوله: «منذ استقلال السودان في ١ يناير ١٩٥٦م، عانى الوطن تحت أعباء التحالفات الواهنة. تعدد الأحزاب، التحالفات المستمرة وغير المستقرة، وانعدام أبسط القواعد لضبط سلوكيات أعضاء البرلمان كلها ساهمت في إضعاف الحكومة البرلمانية وفشلها في التعامل بحزم تجاه المشاكل التي تواجه الوطن الحديث»[١].

على أن الإستقطاب لم يكن مقصوراً على الفئات المؤتلفة بل طال الحزب نفسه، فمعظم الأحزاب المعاصرة شابتها إنشقاقات من بعض رموزها نتيجة الخلاف حول بعض الأهداف أو السياسة العامة للحزب.

من أهم خصوصيات الأحزاب السودانية التي برزت للسطح منذ الأربعينات من القرن العشرين أنها نشأت كرد فعل لتطورات ومؤثرات داخلية وخارجية (الإستعمار)؛ إلا أنها فشلت في التواكب مع متغيرات العصر وصياغة برامجها وفقاً لما تمليه تلك المتغيرات. فعندما ظهرت المهدية كرد فعل للنفوذ التركي المصري وما بلغه الوطن من انحطاط في القيم والمثل، تصدت للتيار الداخلي المتمثل في الطريقة الختمية فقمعتها. وعندما عاودت الختمية صحوتها السياسية قامت بصياغة برامجها ونهجها المنافس والمناوىء لطرح حزب الأمة (عدوها التقليدي) مما أعاد الصراع السياسي الذي بقي حامي الوطيس طوال الفترة ما بعد الإستقلال.

وفي الجانب الآخر نشوء الحزب الشيوعي في أوائل الأربعينات كان رد فعله قيام حركة التحرير الإسلامية التي شكلت نواةً للجبهة الإسلامية القومية المعاصرة. لذا تركز جل همومها في مراحلها الأولى للتصدي لأطروحات الحزب الشيوعي السوداني وخاصة محاولة الأخير إحداث اختراق وسط شريحة الخريجين. فقد تربع الحزب الشيوعي على كراسي دائرة

---

(١) انظر: Thomas E. Nquis: The Sudan: Prelude to Elections, Middle East Journal, Vol. 19, 1965.

الخريجين (حيث فاز بأغلبية ساحقة في إنتخابات ١٩٦٦م التي أعقبت سقوط نظام عبود). ولكن سرعان ما تمكنت الجبهة الإسلامية القومية من إحداث اختراق ثاقب في دائرة الخريجين فاكتسبت ٢٢ مقعداً من مجموعة ٢٨ مقعد في الإنتخابات العامة لعام ١٩٨٦م.

أما الأحزاب الجنوبية والبجا وجبال النوبة فكان قيامها ذا طابع الحزب «ذو المطلب الواحد» نتيجة انصباغها بالإقليمية أو العرقية؛ وقد غيرت الحركة الشعبية لتحرير السودان المسار التقليدي الذي يدعو بالتمثيل العادل لمصالح الإقليم الجنوبي وجعلته أكثر قومية تحت إطار «سودان ديموقراطي جديد». أما الحزب الإتحادي الديموقراطي فتحول خطابه السياسي ليبدو أكثر لبرالية لندائه بفصل الدين عن الدولة لإحداث تقارب مع الحركة الشعبية لتحرير السودان. أما حزب الأمة فبرنامجه «الصحوة الإسلامية» يبدو أقرب لطرح الجبهة الإسلامية القومية في تبنيها لشعار «تطبيق الشريعة الإسلامية»، إلا أن الأمة يتمسك بضرورة أن يكون ذلك تحت الإطار الديموقراطي و«التوسط». الجبهة الإسلامية القومية تشترك مع حركة التحرير والحزب الشيوعي في ضرورة استخدام «القوة» لإحداث التغيير المنشود.

انصباغ معظم الأحزاب السياسية السودانية بطابع «الحزب ذو المطلب الواحد» والتباين في النهج والأطروحات بما لا يدع هامشاً للتقارب ظل المعضل الرئيسي الذي ساهم في فشل جميع الحكومات الإئتلافية. وحتى عندما يتحدث حزب ما عن الديموقراطية فإنه ينادي بديموقراطية «مقيدة»:

- الجبهة الإسلامية القومية تنادي بديموقراطية لا حزبية، بل «ديموقراطية على مستوى الأفكار» وتحت إطار النهج الإسلامي.

- الحركة الشعبية لتحرير السودان تدعو لديموقراطية «لا طائفية ولا دينية».

- الحزب الشيوعي السوداني يتفق مع طرح الحركة الشعبية لتحرير السودان إلا أن مثاله السائد هو الديموقراطية على أساس «التمثيل النسبي».

- حديثاً غيّر الحزب الإتحادي الديموقراطي نهجه ليصبح أكثر لبرالية وأقرب لأطروحات الحركة الشعبية لتحرير السودان.

والآن أي ديموقراطية هي الصحيحة، وأين القاسم المشترك لتشكيل حكومة وحدة وطنية أو إئتلافية مستقرة؟ عندما نجد الإجابة لهذا السؤال عندها نفكر في كيفية تحقيق الحلم السوداني الذي ظل الشعب السوداني يتطلع إليه منذ الإستقلال ألا وهو الوحدة الوطنية الدائمة.

الفصل السادس

الوحدة الوطنية

الإطار الذي تتمحور حوله الأدوار السياسية في السودان يمكن تحديد نطاقه بالرجوع إلى ثلاث عناصر تمثل مكون الدفع السياسي: المكون التاريخي الموروث، المكون الأيديولوجي والمكون العرقي الجغرافي. ولا شك أن هنالك تداخل بين هذه المكونات وتأثير بعضها في البعض الآخر. المكون الأول يشمل تلك الطوائف السياسية الدينية التي تعتمد في خطابها ونهجها السياسي على الإرث التاريخي لحركات التحرر الدينية والطرق الصوفية قبل إكتسابها لونها السياسي الراهن. أكبر أحزاب السودان، حزبي الأمة والإتحادي الديموقراطي يقعان تحت هذا التصنيف. فحزب الأمة يرتكز على المد الإسلامي للثورة المهدية في القرن التاسع عشر، وما حققته من تحول جذري في تاريخ السودان الحديث. أما حزب الإتحادي الديموقراطي فيستمد أسباب قواه عبر إنتسابه العريق بالطريقة الصوفية التي أسسها الشيخ الميرغني في شرق وشمال السودان قبيل المهدية[١].

أما الأحزاب المتخذة من الأيديولوجية أساساً لنهجها فتشمل حزب الجبهة الإسلامية القومية وهي حركة تجديدية دينية تتحدى طرح الأحزاب الدينية التقليدية وترميها بالمحافظة وعدم القدرة على التفاعل مع الظروف الزمانية والمكانية، مما يشكك في صلاحيتها للواقع السياسي الحاضر. وفي

(١) بالتحديد في منتصف القرن الثامن عشر بعد وفاة محمد عثمان الكبير في منطقة الحجاز في ١٧٥٣م.

نفس الجانب، وهذا يمثل طرحاً معاكساً لطرح الجبهة الإسلامية القومية، يقف الحزب الشيوعي السوداني بأيديولوجيته الشمولية المنادية بضرورة إعادة توزيع الثروة والسلطة بما يكفل للطبقات المستضعفة من مزارعين وفلاحين ونقابات وعمال المشاركة الفعالة واستيفاء حقوقها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. بين هاتين القوتين تقف المجموعة العرقية الجغرافية، وهي نتاج رد فعل لفئات متحدة جغرافياً وعرقياً وتشترك في التخلف الاقتصادي وضعف التمثيل السياسي في الحكم الأحزاب الجنوبية المختلفة وجبال النوبة والبجا تقع تحت هذا التصنيف[١]. ويتمحور طرح هذه المجموعة حول الإرث المشترك والتاريخ واللغة والإقليم والثقافة... الخ إن لم نقل المصير.

السودان يمثل حصيلة المخطط والمكائد الإستعمارية والإمبريالية المتمثلة في الفصل السياسي والأيديولوجي لجنوب البلاد وخلق ثقافة متباينا تقف نقيض رصفائها في شمال البلاد. تلك المخططات تجسدت في السعي الدؤوب لإبقاء النعرات التاريخية التي سبقت عهد المستعمر، وإعلان جنوب السودان منطقة مقفولة وفسح المجال لحركات التبشير المسيحية للعمل دون عوائق محلية. بقي الوضع الذي خلفه الإستعمار جوهرياً كما هو حتى بعد الإستقلال وأصبح المشكل الرئيسي للحكومات المتتالية حيث انتقل النزاع إلى مرحلة الصدام العسكري ونشوب حرب أهلية ضروس. الحركات الوطنية التي بنضالها نال السودان استقلاله لم تكن منظمة بما يكفل إذابة الفوارق العرقية والثقافية والدينية وهذا ما جعل مسألة الحكم متعسرة إن لم تكن مستحيلة. بتوارث الوضع تأصلت مشكلتان في البلاد: مشكلة وحدة الوطن والثانية ما ترتب على ذلك وهو مشكلة التنمية.

الفصائل الجنوبية المناوئة للحكومة المركزية وإن أوهنتها الإنقسامات الداخلية على منوال ما حدث للأحزاب السياسية الأخرى تلتقي معاً في تناولها للأسباب الدافعة لحمل السلاح لتحقيق أهدافها. جميع هذه الأطراف (الحركة الأم وجناح لأم أكول ورياك مشار) تتفق على الحقائق التاريخية

---

(١) وفي نفس الفترة الزمنية نشأت حركات في غرب السودان مثل منظمة سوني.

لأبناء الأقاليم الجنوبية من ظلم وتخلف وضعف تمثيل من ناحية المركز. تغذت هذه الحقائق بالخصائص العرقية المميزة لأبناء جنوب البلاد عن رصفائهم في بقية أرجاء السودان وتمثلت تلك الخصائص في التجانس اللغوي والتقارب الدموي والثقافي[1]. تأثير اللغة العربية (اللغة القومية) في أبناء الجنوب ضعيفٌ جداً قبل وبعد الإستقلال. أما التبشير المسيحي في عهد الإستعمار وحجب اللغة العربية عن المدارس في الإقليم الجنوبي فقد ترك فاصلاً عميقاً عن الثقافة العربية التي تشربت فيها الأقاليم الأخرى المتخذة من اللغة العربية لغة رسمية للوطن.

الاختلاف العرقي الثقافي عمقته الفوارق الطبقية على الصعيد الاقتصادي حيث برزت طبقة رأسمالية في المركز ولعبت دوراً بارزاً في توزيع الموارد والثروة بما يحقق لها الثراء والسيطرة على مقاليد السلطة والتحكم في بل وتهميش الأقاليم التي يطغى عليها طابع الريف. وإهمال الإقليم الجنوبي من الناحية الإقتصادية مكن ذلك الإقليم من المحافظة على خصوصيته الثقافية بحيث تبدو للكثيرين متناقضة مع المركز: ففي معظم الأحيان يتكلم أبناء الجنوب لغاتهم المحلية، كما أن تداخلهم واحتكاكهم إجتماعياً محصور لحد كبير فيما بينهم، بينما احتكاكهم بأبناء الشمال (ما عدا لدوافع الهجرة) يبدو أكثر هامشياً. والعزلة الإجتماعية بدورها أدت إلى إقصاء فرص أبناء الجنوب للتكيف مع المتغيرات الحضارية في البلاد.

لكن عموماً النزعة للإحتفاظ بالسمات والخصائص الثقافية بمعزل عن بقية الثقافات له أمثلة أخرى في أفريقيا. ففي نيجيريا مثلاً مسلمو الهوسا والفولاني في الإقليم الشمالي والإبو واليوروبا في الجنوب لعبت الفوارق الثقافية والعرقية دوراً سلبياً في محاولة الدولة لتحقيق الوحدة الوطنية. نفس الإستقطاب نجده في بورندي ورواندا بين قبائل الهوتو والتوتسي. مشكلة الإستقطاب العرقي تكمن في إرتباطها وتأثيرها السلبي على الممارسة السياسية والحزبية، خاصة عندما يكون التوزيع السكاني للطوائف العرقية يشكل نوعاً

(١) هنالك عرقيات مثل الشيشان والأذربيجان والأرمن والأكراد أكثر تجانساً من عرقيات جنوب السودان.

من الإقليمية ولا يدع مجالاً لبعض الأعراق أن تتداخل وتمتزج بالأعراق التي تقطن الأقاليم الأخرى. وكما هو الحال في نيجيريا ورواندا ويوغندا فإن الحزبية السياسية تتلقى قوتها الدافعة بلعب الورقة العرقية. نتيجة لهذا التمحور الحزبي حول العرقية شاب الأحزاب الوطنية الإنكفاء المحلي والإقليمي وعازها البعد القومي المطلوب لتحقيق أدنى حد من الوحدة الوطنية. زد على ذلك فإن استقطاب الحزبين الكبيرين للدعم الشعبي على أساس الطائفية الدينية جعل دورها مغايراً ومتنافياً مع تطلعات الشرائح الإجتماعية المختلفة دينياً، مثل بعض الأقليات في جبال النوبة وكردفان، والمسيحيين واللادينيين في جنوب وأواسط البلاد. مثل هذه الصدامات أدت في الماضي (وما زالت) لعرقلة الإستقرار السياسي في العراق بين الأكراد وبقية القبائل، وفي الجزائر بين البرابرة والقبائل ذات الدم العربي. أما في السودان فنتج نوعاً من الإستقطاب بين الشمال تحت مظلة الإسلام وبين العرقيات غير المسلمة.

غير أن التجربة السودانية، لو شاءت، بمقدورها توظيف الخلاف العرقي من أجل الدفع الديموقراطي وإرساء قواعد التمثيل العادل للقوى السياسية في الحكم بما يحقق الصيغة المقبولة قومياً. ولكي يكون هذا الخيار ممكناً يتوجب توحيد الهدف وإتفاق جميع الأطراف المتنازعة على أن يكون المبدأ الأساسي وحدة الوطن وما سواه فهو جزئي. ولنا قدوة في تجارب عدة دول إفريقية مثل تنزانيا في عهد نيريري وزامبيا في عهد كاوندا والسنغال في عهد سينغور، حيث أدى التمثيل العادل للطوائف العرقية في السلطة إلى نوع من الموازنة لطموحات وتطلعات الشرائح المختلفة في المجتمع. ولم يتأتى ذلك إلا عندما جاء التنصيب للوظائف الحكومية بصورة تضمن التمثيل العادل لكل الفئات العرقية ونبذ العصبيات التي كانت قد لعبت دوراً مخزياً في توزيع الثروة والتعليم والخدمة المدنية؛ فالعصبيات العرقية كانت السبب الرئيسي وراء تفشي المحسوبية ومحاباة الأقارب. يقول الكاتب ب.و. هودر «نيريري، على وجه الخصوص، حالفه الحظ في إستغلال الميزات الإيجابية لكل مجموعة وتوظيفها لواجب بناء الدولة. وبهذا المفهوم فإن العرقية بوسعها لعب دور بناء تجاه تحقيق الوحدة الوطنية. ويمضي هودر فيقول... «قبل كل شيء أليست العرقية في النهاية شيء من الولاء؟ وأيما شكل من

الولاء فهو ضروري لبناء دولة قومية ثابتة. بل وربما لعبت العرقية دوراً رائداً كركيزة هامة من ركائز التقدم الحضاري حيث أنها تدعم حس وروح الهوية الجماعية، والأمن على عدة أصعدة بالإضافة لدورها في خلق صلات بين المدينة والريف.

فالشخص المهاجر للمدينة، مثلاً، على الأقل مبدئياً يقوم بخلق صلات وثيقة بالشبكة الإجتماعية التي انحدر منها في الريف[١]. وذلك إشارة ضمنية وصريحة لعدم صحة الإرتباط الطردي بين الهجرة والذوبان الاجتماعي كلياً في المستقر الجديد. وبالفعل فإن أبناء الجنوب الذين قادوا وما زالوا يقودون حركات المعارضة ضد الحكومة هم من أكثر أبناء ذلك الإقليم التصاقاً بالمركز والمدن الكبيرة في الشمال. إذن النظرة القائلة بأن الشقاق الجنوبي ـ الشمالي من السهولة تجاوزه بإذابة أبناء الجنوب اجتماعياً في شمال البلاد بواسطة ميكانيكية الهجرة ليست صحيحة لأنها تغض النظر عن هذه النقطة الهامة.

رواد نظرية الاندماج خلال الهجرة عجزوا عن إيجاد إنعكاسات واقعية لما ذهبوا إليه من آراء وبوسعنا إلقاء الضوء على ظاهرة من ظواهر الهجرة من الجنوب إلى الشمال والاستنتاج بنتيجة معاكسة تماماً لتلك النظرية. خذ على سبيل المثال أحياء الكرتون التي يقطنها أبناء الجنوب النازحون إلى العاصمة. فهؤلاء يقطنون في مساكن تنعدم فيها أدنى مقومات العيش الكريم، وتجاورهم العمارات الفاخرة، تنعدم في مآويهم وسائل الراحة من الكهرباء والصحة، وتعزلهم صعوبة المواصلات من المراكز العامة والدور الترفيهية والتعليمية. الحياة في مآوي الكرتون في العاصمة ينتابها شعور بالعزلة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً. وعند النظر فيما حوله من حياة ترف وبذخ لبعض الأسر من ذوي اليسر يخيم على أبناء الكرتون إحباط نفسي وشعور باللامساواة والتهميش لأبناء الوطن الواحد. فيتساءلون ما الفرق بين العيش هنا في كرتون العاصمة وبين ما كنا عليه في جنوب البلاد؟ أليس هذا الوضع الذي نعيشه اليوم هو الدافع لحمل السلاح وإعلان الحرب في غابات

(١) B. W. Hodder. Africa Today: A Short Inrtoduction to African Affairs, 1977.

الجنوب؟ فإذا سلمنا جدلاً بأن الإجابة على السؤال الأخير بالإيجاب حينها ندرك أن هذا الوضع في سيكولوجية النازح إلى العاصمة قطعاً لا يساعد في تقريب الفوارق بين ابن الجنوب وابن العاصمة، بل العكس ربما يكون أدعى للصواب إذا قلنا إن النزوح إلى العاصمة من شأنه تعريض أبناء الريف المحروم إلى مظاهر الحياة الفاخرة في العاصمة ويحرك فيهم مشاعر الظلم والنعرات العرقية، فتعود التكتلات والإنقسامات لتضع علامة استفهام كبيرة أمام إمكانية الوحدة الوطنية.

ومن ناحية أخرى أثبت نظام جعفر نميري البائد أن طرح الفدرالية تشوبه الهشاشة حيث افتقدت تلك التجربة الإستقلال المزمع توفره لأقاليم الحكم الذاتي، بالإضافة لميول الحكومة المركزية للوصاية بما يصفه رواد الفدرالية بالتدخل في سيادة منطقة الحكم الذاتي، وهذا ما حدث في عهد نميري في عام ١٩٨٣. قرار نميري لتقسيم الجنوب لثلاثة ولايات كانت دواعيه تخويل مزيد من السلطة الفدرالية وتوسيع نطاق المشاركة الإقليمية في الحكم الذاتي. أما الأهداف غير المعلنة فتتمثل في محاولة الحكومة المركزية التحكم في الإنقسامات الداخلية لمناطق الحكم الذاتي والمحافظات في جنوب البلاد لإرساء قواعد صلبة للوحدة الوطنية التي تحققت في عام ١٩٧٢. لكن ما يبرر تلك الخطوات على صعيد الواقع غائباً لأن تقسيم الأقاليم لعدة ولايات لا يعني الاحتواء الكامل لجميع الخلافات ولا مفر من إثارة بعض الأقليات لنوع ما من التظلم وضعف تمثيلها السياسي والدبلوماسي. وبالفعل فقد ثارت قبيلة الدينكا بالذات عندما أعلن نميري تقسيم الجنوب إلى ثلاثة ولايات تضم الإستوائية وبحر الغزال وأعالي النيل، بحجة أن تلك الخطوة قصد بها تخفيف نفوذ الدينكا في الجنوب.

أما الرؤية الحقة تجاه تحقيق نجاح ملحوظ تجاه الوحدة الوطنية يجب أن تتبنى الفكرة المنادية بضرورة ترميم البنية التحتية للأقاليم الجنوبية والشروع بعجلة ثابتة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية فيها والإشراك الفعال لأبنائها في القرار السياسي. والموارد البشرية والطبيعية غير المستغلة ينبغي استثمارها لتلك الغاية (خصوبة التربة وتوفرها للزراعة، الثروة الحيوانية، الموارد المائية، البترول). ولتحقيق ذلك يشترط أن تصمت المدافع ويعم الأمن

والسلام جميع أرجاء البلاد. وهذا هو التحدي الذي فشلت جميع حكومات ما بعد الإستقلال عن تجاوزه.

أسباب استمرار عدم الإستقرار السياسي وتأجج أوار الحرب الأهلية في جنوب السودان لا تنحصر فقط في التعنت الحكومي المذكور وتوجهه السياسي، بل هنالك وزر في جانب الحركة المناوئة للحكومة ينبغي ذكره. فالظرف الذي أتت فيه حركة الجيش الشعبي لتحرير السودان ونجاحها في اكتساب الدعم الدولي وإضفاء طابع الشرعية لقضيتها وفر لها القوام العسكري والسيكولوجي لمباشرة وتصعيد القتال في الجنوب. أضف لذلك إدراك قادة الحركة الشعبية بأنها قد سبقتها حركات تمرد سابقة في الخمسينات والستينات من هذا القرن توجت جهودها بالنجاح عندما توصلت إلى اتفاق أديس أبابا في عام ١٩٧٢. تمادت هذه الحركات في مناوءتها للحكومات المركزية رغم شجب مثل هذه الحركات بواسطة المؤسسات الإقليمية مثل منظمة الوحدة الإفريقية التي باركت الإتفاقية السابقة واعتبرتها تجربة فذة. وكثير من أبناء الوطن لم يحمد لجون قرنق عدم مشاركته في انتخابات ١٩٨٦م، حيث لم ير أحد مبرراً لذلك!

حكومة الإنقاذ خطت خطوة مماثلة لما ذهبت إليه حكومة مايو تجاه النظام الفدرالي إلا أن نظام البشير طبق الحكم الفدرالي على الصعيد القومي دون حصره على الأقاليم الجنوبية. ولكن ما يهدد مستقبل فدرالية حكومة الإنقاذ هو تطبيقها خارج إطار المصالحة الوطنية ودون إشراك الأطراف الرئيسية المتنازعة في التشريح العام للولايات وترسيم دوائرها الجغرافية. لا شك أن تفضيل حكومة الإنقاذ لنظام الولايات أملته عليها التعددية الثقافية والعرقية على غرار ما جرى في نيجيريا بالإضافة لإملاءات بعض العوامل المحلية الأخرى، مثل الحجم الشاسع للوطن وترامي أطرافه وعدم قابلية الحكومة المركزية لإدارة وتخطيط برامج الدولة مركزياً وضعف التمويل.

ما هي المقومات الأساسية لتشكيل حكومة وحدة وطنية يعول عليها؟ وهل سياسة فرق تسد ذات جدوى فيما يتعلق بتماسك حركة تحرير السودان؟ بمعنى آخر هل تربح حكومة الخرطوم من الشقاقات في وسط حركة جون قرنق؟ بالطبع لا. وسوف نحاول استقراء الأدلة تاريخياً من

خلال تتبعنا للتطورات التي شهدتها الحركات السابقة ولمحاولاتها الوفاق مع الحكومات المتعاقبة، التي توجت بإتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢م.

عندما آلت السلطة للحكومة الانتقالية بزعامة سر الختم الخليفة، بعد الإنتفاضة الشعبية التي أطاحت ديكتاتورية عبود، سرعان ما أبدت حكومة سر الختم الخليفة نوايا حسنة وتقدمت بمبادرات ملموسة لحل النزاع مع الأحزاب الجنوبية متمثلة في حزب SANU. فكان أن مهدت لقيام مؤتمر المائدة المستديرة في مارس ١٩٦٥م. كانت حركة SANU قبيل انعقاد مؤتمر المائدة المستديرة تمزقها الشقاقات بين قياداتها خاصة بين جناحها العسكري والجناح السياسي. وعندما تقدم حزب SANU بمقترحاته للتشاور حولها في المؤتمر، وأهمها اقتراح الفدرالية كنظام للحكم، لم يُشرك الجناح العسكري في وضع تلك المقترحات وبالتالي لم يكن طرفاً في ذلك المؤتمر. بل ولم يسلم الجناح السياسي نفسه من الخلافات وتباعد الرأي والتوجس من القيادة. ففريق منهم التف حول قرار الإنفصال، وفريق آخر طالب بحق تقرير المصير بينما آثرت فئة ثالثة التأرجح بين الفدرالية والانفصال(١). وقد كان هذا الموقف، بالإضافة لغموض موقف الحكومة تجاه مطلب الفدرالية من أهم الأسباب التي أدت لفشل مؤتمر المائدة المستديرة.

علّق دنستان واي في كتابه «The Southern Sudan: The Problem of National Intergration» عن أسباب الشقاقات في صف حركة سانو وخاصة بين قيادتها في المنفى، فقال إن السياسيين الجنوبيين ليسوا حادبين على تماسك حركة الأنيانيا ولذا سعوا جاهدين من أجل بذر الشقاق فيها بغرض تحقيق مصالحهم الشخصية الضيقة. وإن هذه الطوائف السياسية تعوزها الرغبة الصادقة لخدمة أبناء الجنوب الذين يعولون عليها للقيادة وحل مشاكلهم. وقد استمر ذلك الاستقطاب في صفوف الحركة السياسية والجناح العسكري حتى مجيء حكومة مايو ١٩٦٩م.

---

(١) موم كونيال

«Devolution and the Southern problem in the Sudan». Post-Independence Sundan. (cd)

أدلت حكومة نميري بإعلان في ٩ يونيو ١٩٦٩م أوضحت فيه موقفها وسياستها تجاه جنوب البلاد. وقد تضمن الإعلان نقاط هامة ساعدت في تقريب الرؤى بين حركة أنيانيا والحكومة من جانب وبين الجناح العسكري والسياسي لحركة أنيانيا من جانب آخر. تضمن ذلك الإعلان ما يلي[١].

١ ـ أقرت الحكومة بوجود فوارق تأريخية وثقافية بين الشمال والجنوب وتؤمن بأن وحدة السودان يتوجب بناؤها وفقاً لهذا الواقع.

٢ ـ يحق لشعب جنوب السودان تنمية ثقافاتهم وتقاليدهم المحلية وتعبئتهم سياسياً تحت إطار سودان اشتراكي واحد، حسب التوجه الأيديولوجي الجديد الذي تنتهجه الثورة.

٣ ـ تسعى الحكومة المركزية جاهدة لتوزيع الثروة بما يكفل لجنوب البلاد وذلك من خلال التنمية الاقتصادية والثقافية للإقليم الجنوبي وتدريب الكادر الجنوبي وتعيين وزارة لشؤون الجنوب.

٤ ـ منح الإقليم الجنوبي حق الحكم الذاتي.

إعلان ٩ يونيو اعترف لأول مرة في التاريخ السياسي لسودان ما بعد الإستقلال بالخصوصيات التاريخية والثقافية لجنوب السودان، بالإضافة لإقراره بضعف التمثيل السياسي لأبنائه وتهميشه اقتصادياً. فكان لاقتراح منح الحكم الذاتي وتخصيص وزارة لشؤون الجنوب عظيم وقع في نفوس الشعب الجنوبي الذي ظل طويلاً في انتظار مثل هذه المبادرة من جانب المركز. لكن رغم الحوافز التي تقدمت بها حكومة مايو فلا زالت ثمة شكوك وتوجس تجاه ما أشارت إليه الحكومة بضم الإقليم الجنوبي تحت الإطار الإشتراكي للثورة. وقد أوضح موكو نيال أرو أن القيادات الجنوبية لأنيانيا لم تكن راضية بما جاء في تلك المبادرة واعتبرتها «وعود جوفاء»، حيث لم تفصح الحكومة المركزية ما تعنيه بالحكم الذاتي، ولا بما أشارت إليه بالإنخراط في التوجه الإشتراكي للثورة. أما رفض القيادة السياسية لاقتراح الحكم الذاتي فكان بسبب عدم وضوح الصلاحيات التي يتضمنها بالإضافة

(١) في نفس المصدر أعلاه.

لعدم وجود جدول زمني واضح لتطبيقه. وأما فيما يختص بالتوجه الإشتراكي للثورة فقد كان طرحاً غريباً على القيادة السياسية للأنيانيا. فلم تكن معظم هذه القيادة في ذلك الوقت ملتفة حول الراية الإشتراكية ولا الفكر الإشتراكي، بل كان ميولهم أكثر تأثراً بالتعليم والتبشير المسيحي والتقاليد الأفريقية المحلية[1]. في هذا الأوان كانت القيادة السياسية ما زالت في المهجر وفي نفس الحين بدأ الجناح العسكري لأنيانيا في غابات الجنوب يفقد الثقة في تلك القيادة فرمتها بالفساد والسعي لتحقيق مكاسب شخصية وزرع الشقاق في أوساط الجناح العسكري للأنيانيا[2].

بعد ذلك الإعلان وما تبعه من رد فعل من جانب القيادات الجنوبية حدثت تطورات سياسية هامة في الخرطوم أحدثت تغيرات جذرية في توجه الثورة وسياستها العامة. بدأ ذلك التغيير فور إجهاض الانقلاب العسكري الذي قام به الشيوعيون في يوليو ١٩٧١م بقيادة هاشم العطا، وما ترتب على ذلك من تغيير في مسار الثورة من الإتجاه الإشتراكي إلى الانفتاح نحو الغرب. وفي هذا الأوان حدثت تغيرات إيجابية في صفوف القيادات الجنوبية حيث تمكن جوزيف لاقو من توحيد الحركة تحت قيادته في أغسطس ١٩٧١م.

التطورات التي حدثت في الخرطوم وتغيير المسار الإشتراكي، بالإضافة لتوحيد حركة تحرير جنوب السودان تحت القيادة الموحدة لجوزيف لاقو كانت أهم الظروف الموضوعية التي مهدت لنجاح محادثات أديس أبابا بين حكومة مايو والحركة. واللبس الذي سببه إعلان ٩ مايو حينما اقترحت ثورة مايو ضم حركة الأنيانيا تحت اللواء الاشتراكي قد زال تماماً حينئذٍ إثر تغيير ثورة مايو مسارها السياسي بعيداً عن الإشتراكية. أما توحيد حركة الأنيانيا أدى بدوره لتمكين أبناء الجنوب من الإعتراف بقيادة واحدة، من ناحية، ومن ناحية أخرى مهد لحكومة مايو للجلوس في مائدة الحوار مع حركة موحدة متماسكة يصعب التوصل للوفاق معها إذا ما كانت منقسمة حول

---

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق.

نفسها لعدة طوائف. إذن الظرف قد تغير تماماً الآن وأصبح موافياً لدفع المسار والحوار حول إعلان ٩ يونيو ١٩٦٩م الذي نعتبره إعلان مبادىء ونوايا لحل النزاع من جانب حكومة الخرطوم.

إضافة لهذه الظروف الموضوعية والضرورية لتحقيق الوحدة الوطنية هنالك جوانب دبلوماسية أدت لخلق سيكولوجية صحية للتقارب والوفاق يجب التطرق إليها. أحد هذه الجوانب يمثله موقف قيادة حركة أنيانيا من النزاع الدائر بينها وبين حكومة الخرطوم، حيث أعلنت أنها تتطلع للمصالحة ولحل شامل ودائم للنزاع عن طريق الحوار والحجة. وحتى عندما أشركت حركة الأنيانيا مجلس الكنائس العالمي في النزاع القائم مع حكومة مايو لم يكن ذلك أكثر من تكليفه لدور الوسيط، حيث لم تتدخل الأيديولوجيات كطرف في النزاع؛ وقد أقرت حكومة الخرطوم بالدور الهام الذي لعبه مجلس الكنائس العالمي لتقريب الرؤية بين طرفي المشكلة. فالجو العام كان قوامه حفظ الخلافات ـ من جانب الطرفين ـ في مستواها المحلي وعدم خلق أبعاد إقليمية أو دولية أو أيديولوجية للنزاع.

هذه المعطيات أضحت مفقودة وازدادت تعقيداً تحت حكومة الإنقاذ حيث طرأت عدة تغيرات سياسية ومؤسسية وأيديولوجية جعلت من الصعب التوصل لقاسم مشترك تبنى على أساسه لبنات الوحدة المنشودة. فالوحدة الوطنية في هذا المنعطف التاريخي الهام لم تضح أمراً بين فريقين يجمعهم مبدأ واحد وثابت كما حدث في أديس أبابا ١٩٧٢م، بل تقتضي مشاركة عدة أطراف في جنوب البلاد ـ تلك الفئات المنشقة عن الحركة الأم لتحرير السودان ـ والأحزاب الشمالية جميعاً متمثلة في التجمع الوطني. هذه ضرورة اقتضتها الظروف التي تشهدها المرحلة السياسية الحالية حيث أصبحت الحركة الشعبية لتحرير السودان جزءاً لا يتجزأ من المعارضة الشمالية بانخراطها فصيلاً هاماً في التجمع الوطني. وإذا نظرنا إلى أطروحات الطرف الحكومي وطرف المعارضة الذي يمثله التجمع الوطني باعتبار أن أطروحات الطرفين بمثابة النقاط المبدئية التي يتفاوض حولها الطرفان، نسلم منذ الوهلة الأولى بأن ليست هنالك نقاط التقاء بين النظام والمعارضة:

ـ أعلن النظام رؤيته تجاه المصالحة الوطنية في وجوب انحصارها

تحت الإطار العام لتوجه النظام، على ألا تقوم على الطريقة الحزبية «وإنما ضمن إطار النظام السياسي الحالي الذي يمكن تطويره من داخله» (حديث للبشير في مجلة قضايا دولية، ديسمبر ١٩٩٤م).

ـ أما موقف المعارضة مجتمعة فيمكن تلخيصه في حديث الحاج مضوي محمد (الحزب الإتحادي الديموقراطي) في نفس المجلة المذكورة حيث أبدى أن التجمع الوطني ينطلق من مبدأ «قيام مؤتمر دستوري ومحاسبة الذين نهبوا ممتلكات وأموال الدولة وعودة الديموقراطية والتعددية الحزبية وتحقيق جميع الحريات وطرد الدخلاء من الإرهابيين من البلاد والذين تسببوا في الإساءة إلى سمعة السودان الحسنة». ولا شك أن قيام المؤتمر الدستوري يفرض على الحكومة الحالية حل نفسها وتسليم مقاليد السلطة لحكومة انتقالية توفر المظلة لقيام ذلك المؤتمر، وهو الأمر الذي لا يجد قبول الحكومة.

الخلاف الأكثر تعقيداً بين التجمع الوطني وجميع أطرافه وبين الحكومة يتركز في محاولة التجمع الوطني إرجاع الوضع السياسي والدستوري إلى ما كان عليه قبيل تطبيق القوانين الإسلامية في السودان عام ١٩٨٣م حيث سادت القوانين الوضعية والتقليدية منذ فجر الإستقلال. وقد ارتأت كل الأطراف الممثلة للتجمع جدوى إجماعها لما يلعبه الإقرار بالتعددية واحترام خيار جميع الفئات الاجتماعية وخصوصياتها الثقافية والتاريخية في تماسك وحدة الوطن وترابه. أما حكومة الإنقاذ فتصير على موقفها الداعي للاستمرار في التوجه الإسلامي مع استثناء الولايات غير المسلمة من تطبيق الشريعة الإسلامية. وتختلف قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان مع الحكومة في طرحها للقوانين الإسلامية لأن ذلك من شأنه إقصاء غير المسلمين من المشاركة السياسية في المركز (أي الخرطوم)، خاصة في منصب رئيس الوزراء أو رئيس الدولة. ومن هذا المنطلق جاء نداء الحركة الشعبية لتحرير السودان بمبدأ أن تقتصر المشاركة السياسية على أساس المواطنة ونبذ التحامل الأيديولوجي والعرقي والديني. وقد استمعت لزميلين أحدهما من جوبا (جنوب السودان) والآخر من (الخرطوم) في حوار أخوي عن مشاكل الحكم في السودان، حيث تقدم الأول بسؤال صريح ربما يجيش في رؤوس

معظم أبناء الإقليم الجنوبي فقال: «هل حدث أن خطر في تصورك كأحد أبناء الشمال المسلم أن ترى يوماً ما في الخرطوم رئيس وزراء جنوبي غير مسلم مهما بلغ هذا الشخص من المؤهلات لذلك المقام؟». فرد عليه الثاني: بأمانة لم أتصور ذلك، ولكنه أطرد قائلاً: «ولكن في البلاد التي تتمتع بأسمى قدر من الحقوق المدنية والديموقراطية لم يطرأ لغالبيتها العظمى مثل هذا التصور. ففي أمريكا مثلاً لا يمكننا التصور بأن يفوز أحد من غير البيض (الأقلية) بمنصب الرئيس. وذكر في هذا الصدد تهديد أحد البيض في أمريكا للمرشح الديموقراطي المخضرم جيسي جاكسون بقتله إذا حالفه الحظ بالفوز في الإنتخابات! وفي نفس السياق بيّن الكاتب البروفسير علي مزروي أن في أمريكا رغم الديموقراطية وسيادة القانون فإن من الصعب أن يستلم رئاسة الحكومة أحد من الأقلية المسلمة[١].

إذن في السودان الحديث مسألة من يحكم ليس بوسعنا حلها بالإجابة على السؤال الأكثر أهمية كيف نحكم، بافتراض أن كيفية الحكم المثلى ـ وهي الديموقراطية في هذا الظرف الزماني والمكاني ـ بوسعها الفشل في أن تكفل لفئات تتطلع للوصول لكراسي الحكم ديموقراطياً.

نعود لخلاصة ما جاء في هذا السرد العام. مما سبق ذكره نسلم بأن ليس هنالك نظاماً ثابتاً للحكم تتوفر عنده الظروف لتحقيق الوحدة الوطنية:

ـ فحكومة عبود العسكرية كانت أكثر تعنتاً تجاه الجنوب.

ـ حكومة سر الختم الخليفة الإنتقالية اتخذت سياسة «تهدئة الأمور» وتفهم الموقف الجنوبي وسعت لإيجاد الحل، إلا أن الإنقسامات التي واكبت انعقاد مؤتمر المائدة المستديرة وغموض الحكومة حول مبدأ الفدرالية لعب دوراً سلبياً مما أدى لفشله.

ـ حكومة مايو العسكرية نجحت في حل النزاع في أديس أبابا ١٩٧٢م لإقرارها بالخصوصيات التاريخية والثقافية لجنوب البلاد وتجنب لعب ورقة الأيديولوجية في النزاع السائد، إلا أنها عادت وبذرت بذور الخلاف في

---

(١) انظر: Ali A. Mazrui. «Cultural Forces in World Politics, 1990.

مناطق الحكم الذاتي فألهبت نيران الحرب الأهلية من جديد.

ـ حكومة الجزولي دفع الله الإنتقالية حذت على غرار ما حدث إبان حكم سر الختم الخليفة ولكنها لم تكن صريحة حول مبادىء الحوار، وموضوع القوانين الإسلامية بالذات.

ـ حكومة الصادق المهدي ١٩٨٦ ـ يونيو ١٩٨٩م شابها الاختلاف حول الصيغة المقبولة قومياً لتحقيق الوحدة الوطنية. فحدث استقطاب حاد بين حزب الأمة والإتحادي من جانب وبين الجبهة الإسلامية القومية مرة، وبين حزب الأمة والجبهة الإسلامية القومية من جانب والحزب الإتحادي الديموقراطي من جانب آخر مرة أخرى. وكان محور الخلاف القوانين الإسلامية.

ـ والآن حكومة البشير تقف في مفترق الطرق وأمامها من المشاكل ما أدى إلى فشل محاولات حكومات سابقة (مثل الاستقطاب في صفوف الحركة الشعبية لتحرير السودان) ومنها من خلق النظام الحاكم نفسه (مثل الإعتراف برؤية سياسية واحدة فقط لتوجه البلاد ورفض التعددية الحزبية كمبدأ للوحدة والمصالحة الوطنية). لكن على حكومة الإنقاذ أن تدرك تماماً بأن الأيديولوجية التي تعزف على وترها الآن لتلقي الشرعية ليس من شأنها تقريب الرؤية بينها وبين حركة تحرير السودان، فقد سبق ـ كما أشرت من قبل ـ أن وقف الخلاف بين القيادات الجنوبية وبين حكومة مايو حول أيديولوجية مايو المنادية «بالاشتراكية» في وجه المحاولات الدؤوبة التي قامت بها حكومة نميري لحل نزاعها مع تلك القيادات. زد على ذلك فإن نظام الولايات الحالي وخاصة تقسيم الإقليم الجنوبي لعدة ولايات ليس بالضرورة ما يرضي القيادات الجنوبية، خاصة الحركة الأم التي ثارت في وجه مثل هذا التقسيم عام ١٩٨٣، لا سيما وأن شعار حركة التحرير تجاوز الإرتباطات الإقليمية والإغراءات المحلية وأصبح يطال المركز تحت مسمى «السودان الديموقراطي الجديد».

الفصل السابع

النظام السياسي والمشاركة الشعبية

النداء الديموقراطي الذي ظل يغازل معظم الأنظمة الحاكمة في أفريقيا منذ الثمانينات من هذا القرن، واستجابة هذه الدول وتكيفها مع دعاة التغيير سلباً وإيجاباً ـ وأحياناً مهادنةً ـ يمثل إشارة واضحة لتداخل العامل الخارجي مع المؤثرات الداخلية المحددة لنمط الحكم في هذه القارة. بعض الدول التي استجابت لهذا المد إيجابياً انتهى المطاف بسلطاتها الحاكمة إلى الفشل في إعادة سلطتها عن طريق الانتخاب الحر. زامبيا ومدغشقر والقابون خير مثال لذلك. أما الحكومات التي وقفت في وجه الطوفان الديموقراطي، كزائير مثلاً، سعت لإحكام قبضتها التسلطية على حساب مزيد من التدهور الاقتصادي والأمني وحقوق الإنسان.

مجموعة أخرى من الدول الأفريقية استجابت بالمراوغة بغرض تسوية الخلافات مع إبقاء السلطة في يد الطبقة الحاكمة. أما استجابة حكومة الإنقاذ فتماثل ما حدث في غانا في عهد رولنجز في بداية الثمانينات من القرن العشرين. فرولنجز استولى على السلطة عندما قاد انقلاباً عسكرياً ضد حكومة لِنمان المنتخبة ديموقراطياً. كل من البشير ورولنجز معروف بحساسيته الشديدة ومعارضته للتعددية الحزبية. الأول يرى أن الأحزاب لعبت دوراً مباشراً في تدهور السودان اقتصادياً في الستينات وفي أواسط الثمانينات، بالإضافة إلى الفساد الإداري والفشل الأمني. أما الثاني فيرى أن الأحزاب في فترة السبعينات نأت بغانا إلى درك الإنحطاط الاقتصادي كما أنها عاثت فساداً إدارياً نقطة الالتقاء الأخرى بين غانا رولنجز وسودان البشير

هي تأكيد كل منهما، إثر الضغوط الداخلية والخارجية التعهد بالإصلاح الديموقراطي وتبني نظام ديموقراطي لا حزبي.

لكن ذلك التقارب بين الرؤيتين لم يكن له دور يذكر في الخيار السياسي الذي انتهجه قادة الإنقاذ. فقد كان النظام البرلماني الليبي الممثل في اللجان الثورية أشد إغراءً لتقاربه للنظام السابق الذي انتهجه نميري، والممثل في الإتحاد الإشتراكي السوداني ومجلس الشعب ومجالس الأحياء. ومعنى ذلك سهولة تبني النظام البرلماني الليبي لتوافقه والبيئة السودانية، وهذا ما فعله قادة الإنقاذ، مع اختلاف في المسميات فقط. وقد أكد عبد الله زكريا زعيم حركة اللجان الثورية الليبية(*) إنطباق ذلك النظام مع نظام اللجان الشعبية السودانية كوعاءين للتمثيل الديموقراطي للشعب. وإليك المقارنة:

	النظام الليبي	النظام السوداني
المصطلح/ المرادف	اللجان الثورية	اللجان الشعبية
الروافد	النقابات. الإتحادات	القطاعات. الفعاليات
	الروابط المهنية	
البرلمان (قمة الهرم)	مؤتمر الشعب العام	المؤتمر الوطني
الفدرالية	المناطق	الولايات (٢٦ ولاية)

نجاح نظام اللجان الثورية الليبي في تمكين السلطة الحاكمة من الصمود في وجه التيارات المناوئة (إفشال عدة محاولات انقلابية)، بالإضافة لنجاح النظام في إحداث اختراق في المجتمع ـ بتحكمه في النقابات والإتحادات والروابط المهنية ـ تلقي النظام الحاكم من خلاله قوته الدافعة هي أهم الأسباب التي جعلت حكومة الإنقاذ أكثر شغفاً بذلك النظام. فعندما قاد عسكر الإنقاذ انقلابهم العسكري في يونيو ١٩٨٩م كان النظام الليبي عمره عشرين عاماً، وما زال متماسك الأطراف. وعندما شكلت حكومة الإنقاذ المؤتمر الوطني الانتقالي وافتتحت أول جلسة لها في فبراير ١٩٩٢م اعتبرته

(*) مقابلة مع عبد الله زكريا في جريدة الشرق الأوسط العدد ٦٢٨٢.

«مثالاً للممارسة الديموقراطية في المستقبل»، كما أنه يمثل المنبر العام لتأكيد مبدأ الشورى[1] خولت للمؤتمر الوطني صلاحيات واسعة للتشريع والإشراف والمبادأة في وضع الإستراتيجيات والسياسة العامة، بالإضافة لحقه في نقض قرار الرئيس بموجب المادة ٢٦ للمرسوم الدستوري الخامس.

انحصرت الممارسة الديموقراطية الشعبية في الأعوام الأولى على نطاق اللجان الشعبية من ناحية، وإقامة المؤتمرات شبه الأكاديمية، نوقشت فيها مواضيع ساخنة مثل الاقتصاد، النظام الفدرالي المقترح، الحرب في الجنوب.. الخ. أما على مستوى القطاعات والفعاليات فقد أصدر النظام قانوناً جديداً للنقابات في السودان بناءً على توصيات المؤتمر النقابي. أما قطاع الروابط النسائية وروابط الشباب فجرت تعبئتها للعب دور ريادي لاختراق المجتمع وإعادة صياغته لترجمة السياسة العامة للإنقاذ. وبتفعيل هذه القوى مجتمعة تحت قيادة وإشراف وتشريع المجلس الوطني الإنتقالي تتطلع الثورة لبناء المجتمع وفق المبادىء الإسلامية للحرية، المساواة، العدالة الاجتماعية، التنمية والإستقرار. اكتمل البناء السياسي بعد مرحلة الإنتقال الفدرالي «نظام الولايات» وانتخاب أعضاء للبرلمان ـ أي المؤتمر الوطني ـ في ١٩٩٦م.

منذ البداية اتخذت المشاركة الديموقراطية في هذه المؤسسات طابع التوجيه، فإما أن يكون العضو منتخباً بالتزكية «السكوتية» كما يسميها النظام، وإما على أساس لا حزبي بحيث لا يمثل المشارك إلا رأيه أو فكره. ففي انتخابات أبريل ١٩٩٥م لتكوين المجالس الشعبية للولايات كانت نسبة «المصعّدين» من اللجان الشعبية قد بلغت ٤٥٪ بينما ٤٥٪ منتخبين في الدوائر الجغرافية والنسبة المتبقية ١٠٪ عيّنتهم الحكومة.

وقد أثبتت التجارب الإنتخابية في الساحة السياسية ضعف فرص المرشح المستقل في الفوز، ونتيجة انتخابات عام ١٩٨٦م تؤكد ما ذهبنا إليه: ففي دائرة الخريجين لم يفز سوى مرشح مستقل واحد (من مجموعة ٢٨ مقعداً). وانحصر عدد الفائزين في الإنتخابات العامة في ٦ مقاعد فقط

---

(١) مجلة Sudannow, March 1992.

من جملة ٢٣٢ مقعداً. ونفس الملاحظة تنطبق على أولئك السياسيين المنشقين عن أحزاب ذات وزن سياسي كبير فبمجرد انشقاق هؤلاء وخوضهم الإنتخابات تحت شعار مختلف عن الحزب الأم تتضاءل فرصهم في المنافسة الإنتخابية ويقل دعمهم الشعبي. مثال ذلك ما حدث للمرشح علي محمود حسنين في إنتخابات ١٩٨٦م. فقد انشق هذا المرشح عن الوطني الإتحادي (الحزب الأم) وواجه النتيجة الحتمية وهي الفشل الذريع.

يجنح الشعب عادة لاختيار ممثلي أحزاب لأن الشعب في النهاية يحكم على أداء الممثل بناءً على التوجه العام للحزب وأجندته الانتخابية. وفشل المنتخب في ترجمة برامج الحزب الإنتخابية على صعيد الواقع من شأنها أن تهدد الحزب بأكمله في الإنتخابات المقبلة ولا تقتصر نتائج ذلك الفشل على المنتخب كفرد. وهذا من شأنه حمل الفائزين في الإنتخابات على تحمل المسؤولية، سواء كانت وزارية أو إدارية أو نحوها درءاً للعواقب التي ربما تعود للحزب الأم من انتقادات تؤدي لفقدانه الثقة من جانب الشعب. وهذا غير وارد عندما يكون المنتخب «مستقلاً».

ومن ناحية أخرى فإن قصور المشاركة الشعبية على أساس لا حزبي يلقي ظلالاً داكنة على جدية الجدل البرلماني وصبغه بصفة اللغط واستبداد البعض بالرأي لخلو البرلمان من المعارضة المنظمة. فالنقد لم يعد نقداً حقيقياً. وقد بينّا سابقاً أن «النقد نفسه سوف لن يكون ذي أثر ما لم يشكل تهديداً دائماً للمؤتمن أو الراعي ولحتمية تغييره في حين فشله في الإستيفاء بما وكل القيام به»[1]. أما الفدرالية فلم تسلم هي الأخرى من تسلط الدولة عليها والتحكم في شؤونها الداخلية. فالرئيس في المركز هو الذي ينصب وزراء الولايات كما يشاء فانعدمت الإستقلالية المزعومة في مناطق الحكم الذاتي. وإقالة الرئيس البشير لمجموعة كبيرة من وزراء الولايات في أغسطس ١٩٩٦م وتنصيب آخرين بتوجيه من المركز من شأنه أن يضع علامة استفهام كبيرة أمام إستقلالية الفدرالية. إلا أن ما جرى هو صورة مصغرة للسياسات المتوارثة للحكومة المركزية المنضوية على التحامل الحضري على حساب

(١) T. D. Weldon: «States and Morals»: A study of Social Conflict.

الريف في المعادلة التنموية وتقسيم الثروة. وهذا ما يقودنا للإستنتاج أن الفعاليات التي كونتها الدولة لتعبئة المجتمع تحت لواء الإنقاذ من الصعوبة إحداث الإختراق المرجو في الريف خاصةً، وذلك لفشل القطاعات والفعاليات في إشباع حاجيات قطاع الريف وتحسين سبل المعيشة. أما مشاريع العون الذاتي لتنمية القرى والمدن - محض اهتمام الفعاليات والقطاعات - مثل المستوصفات الصحية والمدارس فقد افتقرت إلى الدعم اللازم لأداء وظائفها حيث تعوزها المدخلات البشرية (أطباء وأساتذة) والمادية. ولا شك أن الاستنزاف الريفي وازدياد معاناته الاقتصادية قد ترك آثاراً اجتماعية سلبية ليست في الريف فقط بل على الصعيد المركزي، وذلك بتحريكه لميكانيكية الهجرة إلى العاصمة. أهم انعكاس لذلك الإضطرابات الاجتماعية التي ظلت تعاود أنشطتها في سلسلة من المظاهرات، بالإضافة للاستياء الشعبي العام. وبانصراف المجتمع وانشغاله بهموم المعيشة اليومية أصبح الحديث عن المشاركة الشعبية في المؤتمرات شبه الأكاديمية مثاراً للسخرية والتهكم.

الفصل الثامن

التوجه الحضاري

ما هو التوجه الحضاري؟ وهل هنالك أساساً نظرياً لما يسمى بالتوجه الحضاري؟ كتب الدكتور عماد الدين خليل الكاتب الإسلامي حول الفكر الإسلامي والحضارة الإسلامية في كتابه «حول تشكيل العقل المسلم» (١٩٨١)، وبالتحديد عن تصوره في تحقيق التوجه الحضاري الإسلامي فقال: «إن جل المعضلة يمكن أن يتحقق من جديد وببرنامج العمل نفسه الذي صنع حضارة الإسلام المتألقة في عصور الفاعلية والعطاء، ليس بالإنفصال عن العصر ولكن بالعمل في صميم العصر لا بالإنفصال عنه إلى عالم التقوقع والإنعزالية ونبذ الطيب الآخر... كل الحضارات العالمية: يونانية ورومانية وبيزنطية وهللينية وفارسية وهندية وتركية وصينية... وتراث الجماعات والشعوب التي عاشت في المنطقة: أرامية، ونبطية، وقبطية، وفينيقية... الخ كانت ـ جميعاً ـ بمثابة حقول مفتوحة جال أطرافها العقل الإسلامي، فأخذ ورفض، وانتقى ومحص واختبر، وعزل واستبعد وفصل... وعرف، وهو يتجول عبر هذه الحقول الشاسعة، ما الذي ينسجم ونسقه الصاعد ويزيده دماً وحياة وما الذي يحمل جراثيم المرض والهزال والدم الأزرق الفاسد، فكان يعرف جيداً كيف يرفض هذا ويأخذ ذاك (ص٨٢). ثم يمضي فيفصح أكثر ويتعمق» إن هذا الموقف الحضاري المتبصر، المرن الموزون... حقق مردوده الإيجابي الفعال ليس على مستوى الحضارة الإسلامية فحسب، ولكن عبر نطاق الحضارات جميعاً ـ العناصر الطيبة الصالحة في هذه الحضارات بعبارة أدق ـ وهو خلال هذا كله

إنما كان يؤدي وظيفة لم تؤدها من قبل حضارة أخرى بهذه السعة والعمق: حماية التراث الحضاري البشري، وتمكينه من البقاء في مواجهة تحديات السقوط والنسيان والفناء» (ص٨٣).

ومن جانب آخر يتطرق الكاتب إلى ملاحظات كتاب آخرين حول العلائق الوثيقة التي أقامتها الحضارة الإسلامية مع الحضارات الأخرى، فيقتبس حديث كويس يونغ فيما يلي: «وهكذا أصبح المسلمون في المناطق الجديدة لامبراطوريتهم على صلة تامة بحضارة واسعة، تضم بين ظهرانيها أدباً واسعاً مكتوباً باليونانية والسريانية والبهلوية، إلى جانب استيعاب للعلوم لم يكن لعرب الجاهلية أن يعرفوه.. لقد صبت جداول كثيرة في نهر الحضارة الإسلامية، ولعل أشدها تأثيراً رافد الحضارة الهللينية، ثم الحضارة الفارسية التي أثرت في الفكر السياسي والعادات الاجتماعية والحضارة الهندية التي أسهمت في علوم الطب والفلك، وخاصة الرياضيات حيث أخذ العرب الأرقام الهندية، وقد أخذ العرب بعض التنظيمات الإدارية والسياسية التي كانت قائمة في البلدان المفتوحة مثل (ديوان الحسبة الذي هو امتداد للمؤسسة البيزنطية، وفكرة «المصلحة العامة» التي هي امتداد لـ utilitas publica في التشريع الروماني؛ كما أخذوا بعض المناصب السياسية مثل (الوزير) من الفرس» (ص٨٣ ـ ٨٤).

إلا أن هنالك ظروفاً موضوعيةً أخرى يجب توفرها ليؤتى التوجه الحضاري أكله. أحد هذه المستلزمات تكمن في خلق وتهيئة الظروف الصالحة والأرضية الثابتة ليقوم عليها بناء المشروع الحضاري. والمستلزم الثاني الذي لا يقل أهمية عن سابقه هو الإحتراز الكافي لرد ودفع التيارات المناوئة والمتربصة ليل نهار لتحجيم كل ما بدوره أن يمت إلى رفعة المجتمع المسلم بصلة.

هذه الرؤية للكاتب عماد تتضمن جزءاً لا يتجزأ من منظور قادة الإنقاذ للتوجه الحضاري الذي تنطق به ألسنتهم متى ما سنحت الفرصة لإبداء رد الفعل مع خصوم الثورة وخاصة «قوى الاستكبار» كما يسمونهم. وبالفعل فإن هنالك أساساً نظرياً لهذا التوجه الحضاري نود في هذا المجال التطرق لأهم جوانبه، فكثير من أبناء الوطن تعوزهم المعرفة بماهية هذا التوجه.

وحتى قادة الإنقاذ أنفسهم لم يتكرموا بالإفصاح عن جوهر التوجه الحضاري.

لمح الرئيس البشير لبعض ميزات التوجه الحضاري في خطابه للوطن بمناسبة الذكرى الخامسة للإنقاذ فقال:

«لئن كان للسودان أن يمضي قُدُماً في بناء مشروعه الحضاري قيمياً وسياسياً واقتصادياً فإن ذلك لن يدعو إلى اعتزال المجتمع الدولي، فنحن ندعو لبناء الذات والاعتماد على الذات ولا ندعو للخصومة والاعتزال. منهجنا يقوم على التفاعل الحر والتعايش السلمي بلا تبعية ولا محورية. إن سياسة السودان الخارجية قد بُنيت على مبادىء واضحة هي التعامل بندية واحترام استقلال الشعوب وسيادتها ونهج الحوار وعدم التدخل في شؤون الآخرين، ولقد بلورت مواقفنا هذه المبادىء جميعاً. فلقد رفضنا أن يطوينا أحد مهما كان تحت جناحه ورفضنا كل تعد على سيادتنا وسيادة الآخرين. كما رفضنا كل محاولة للمساس باستقلال قرارنا وفي ذات الوقت ظل السودان دائماً خير جار لجيرانه يجدون منه المساندة والعون ويجدون فيه الملجأ والغوث دونما تدخل في شأن أحد أو تعكير لصفو أحد. ولقد كانت مواقف السودان في الساحة الدولية واضحة رفضاً لاستغلال الأمم المتحدة ضد الدول المستضعفة ووقوفاً مع السيادة الكاملة للأمم وانحيازاً لحق الشعوب في التحرير والتنمية المستقلة. ولئن بدا هذا الخيار صعباً في الأجواء التي يفرضها النظام العالمي الجديد، فإن منهج السودان قد أثبت صحته، فدور السودان الإقليمي والعالمي لم يتراجع بل تقدم إلى الأمام. والمراقب لعدد المؤتمرات الإقليمية والعالمية التي شهدها السودان يلحظ ذلك بغير عسر، بل إن علاقات السودان الثنائية تتقدم وتؤسس على أسس راسخة في أفريقيا وآسيا وأنحاء شتى من العالم وإن شاب علاقات السودان تكدر بسبب ضغوط الصهيونية وأتباعها مع بعض دول الغرب فقد بدأ السودان شوطاً جديداً من الحوار الفعال الذي سوف يقود بإذن الله إلى علاقة تفاهم وتعاون بين السودان وبين دول غربية كثيرة، فالسودان لا يسعى لخصومة أحد، بل لا يسعى للقطيعة مع أحد، ولكنه يأبى أن يعيش تحت ظلال الآخرين ويبقى رهن إشارتهم أينما أومأوا سار، كما يفعل البعض من

البلاد. لقد كنا نعلم أن فورة الانتصار بعد الحرب الباردة سوف يكون بعدها سكرة ولا بد من بعد كل سكرة من صحوة ونحن نأمل أن نستشرف صحوة دولية تتجه نحو تعاون دولي فعال ينهض على تبادل المصالح واحترام التعددية والنسبية الثقافية واحترام خيارات الشعوب في التنمية العادلة والسيادة الوطنية. . . إننا إذ نحتفل بالعيد الخامس للثورة لا نحتفل بأحداث عابرة ولا بشخوص زائلة وإنما نحتفل بالأنموذج الحضاري الجديد، أنموذج الأصالة التي يقوم على ترقية الذات والاعتداد بالذات والاعتماد على الذات إنساناً وحضارة وشعباً. فهذا هدى الإسلام الذي تهتدي به بل هي الديانات السامية جميعاً، وهو نهج يصل الإنسان بنفسه وبربه وبتاريخه وبحضارته. وهو نهج يورث النفس العزة والإباء والاستقلال، فلا ترضى أن تكون تبعاً لأحد ولا أن تُتخذ سخرياً لصناعة رفاهية الآخرين، وإرضاء غرورهم وعلوهم في الأرض. وهو نهج الفاعلية فاعلية المواطن، وفاعلية المجتمع وفاعلية الدولة. وهي فاعلية على مستوى الأفكار والابتكار، والاجتهاد والتجديد. وهي فاعلية على مستوى الحركة والبناء والتعمير، لأن هذه هي الطريقة المثلى لصناعة الحضارة ولصناعة المجد».

ولكنا نظرياً وبالرجوع لتاريخ تطور حركة الإخوان المسلمين في السودان وربط تلك الفترة بمرحلة السيطرة على مقاليد الحكم نهتدي إلى الحقيقة القائلة بأن ثمة أساساً نظرياً يشكل المنطلق والمصدر لما تسميه الحكومة بالتوجه الحضاري.

هذا الأساس النظري له شقان: الشق الاقتصادي والشق الأيديولوجي (الديني). قبيل استلام السلطة سعت الجبهة لتشكيل بنية اقتصادية قوية شملت مؤسسات كثيرة أهمها البنوك الإسلامية. وهذه مكنت الحزب من تمويل نفسه والسعي للتأثير في الأنظمة المعاصرة سلبياً وإيجابياً من خلال أداء هذه المؤسسات. أما الجانب الديني فقد اكتمل بعد إعلان الشريعة الإسلامية كإطار عام ومرجع للحكم. وهنا تنجلي النظرية التي تجمع بين الأخلاقية الدينية والنمو الرأسمالي كما صورها ماكس فيبر عندما تحدث عن انسجام الأخلاقية البروتستانتية مع الروح الرأسمالية. وترجمة هذه النظرية على الواقع السوداني لم تفض لنفس النتيجة التي تصورها ماكس فيبر، فتراجع الأداء الاقتصادي برهن أن الثقة المفرطة في الجوانب الاقتصادية

أحياناً تقود لسلبيات فادحة. وهذه بدورها يكون لها أثراً عكسي كما حدث في أكتوبر ١٩٦٤ وأبريل ١٩٨٥م حينما انهارت البنية الإقتصادية فانهار النظام الحاكم آنذاك (وهذه نظرية ماركسية معروفة). وقد فات على معتنقي نظرية الجمع بين الأخلاقية الدينية البروتستانتية والروح الرأسمالية أن نجاح هذه النظرية في أوروبا تحقق نتيجة لتوافق وخضوع هذه الأخلاقية لآلية السوق وتوزيع الثروة. فالصفة اللازمة هي أن الثروة التي جمعت عن طريق استثمار رأس المال يعاد توزيعها من خلال آلية السوق نفسها أو عن طريق المجتمع بما يؤدي إلى الرفاهية العامة. هذه الآليات انعدمت في حال برامج الإنقاذ حيث تحكمت طبقة طفيلية في آلية السوق سدت كل الثغرات المؤدية لإعادة توزيع الثروة. وسوف نعود لهذه النقطة.

أما الشق الأيديولوجي «للتوجه الحضاري» فيمكننا التعرف عليه من الأفكار والآراء التي تقول بها قادة الثورة في السودان، وأهمها مقولات البشير والدكتور حسن الترابي في كتاباته والندوات التي ساهم فيها.

برجوعنا لخطاب البشير الذي اقتبسنا منه أعلاه نستنبط بعض مقومات التوجه الحضاري:

- ترقية الذات والإعتداد بالذات والإعتماد على الذات إنساناً وحضارة وشعباً.

- رفض التبعية والإستغلال.

- صقل واستنهاض المواطن والمجتمع والدولة فكرياً ومنهجياً وحركيا وتفعيل هذه المكونات الهامة من أجل البناء والتعمير.

هذه الرؤية تتكامل مع التصور النظري للدكتور حسن الترابي مهندس التوجه الحضاري، وهذا ما سنتناوله في هذه الأسطر.

بعض تصورات الترابي حول التوجه الحضاري:

تصور هذا التوجه يقوم على أساس أولوية التمكين الداخلي، سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وأيديولوجياً ومؤسسياً وشرعياً، ثم تكوين خلايا نشطة لتأطير عالمية الحركة الإسلامية وغرسها في عدد من الدول في أوروبا

وأمريكا والشرق الأوسط وأفريقيا. ويبرز ذلك جلياً في دور الطلاب لعقد هذه الصلات. فجماعة الإخوان المسلمين لها علاقاتها التاريخية بالجماعات الإسلامية في باكستان والجزائر ومصر وأوروبا والجهاد الإسلامي في أفغانستان والشرق الأوسط. لكن حسب تصور الدكتور الترابي فإن هنالك مرحلتان لاستكمال النهج الحضاري:

- المرحلة الأولى مرحلة البناء المحلي.

- المرحلة الثانية الانتقال إلى الإطار العالمي.

المرحلة الأولى مغزاها «أن تنحشد الفعاليات الأيمانية بأوسع مدى في الإمكان وأوقع أثر من التمكن ثم أن تنضج لاستيعاب سائر أهل التوبة إلى الإيمان»، كما يقول الترابي في مقالته «البعد العالمي للحركة الإسلامية».

في المرحلة الأولى هذه تعكف الحركة في تثبيت أقدامها في محيط محدود (حدود الوطن) متخذة من الدعوة المؤثرة والتنظيم المحكم والتعبئة وسيلة أساسية للبناء الإسلامي. وعموماً قد نجحت الحركة في عدة جوانب لهذه المرحلة وخاصة في ناحية التنظيم، حيث انتقلت من مرحلة الضغط الجماعي عندما كانت في بداية الحركة ثم توسعت وفتحت آفاقاً لضم شرائح أخرى وصياغة برنامج أوسع تحت مسمى الجبهة الإسلامية القومية. وقد كان من أهم إنجازاتها التنظيمية الضغط على الحكومات فيما بعد الإستقلال لتبني الدستور الإسلامي كمرجعية رئيسية، بالإضافة لشل عمل ونشاط الحزب الشيوعي السوداني؛ وقد كان أكبر إنجاز لها في هذا الجانب إقصاء الحزب الشيوعي من البرلمان في أواسط الستينات. أما التعبئة للطلاب والخريجين فقد نجحت فيها نجاحاً ملحوظاً، وقد تمكنت بفضل التعبئة هذه من الفوز بغالبية عظمى في دائرة الخريجين في الانتخابات الديموقراطية عام ١٩٨٦ (حيث فازت بمجموعة ٢٣ كرسي من جملة ٢٨). وتمكنت الحركة كذلك من اكتساب ود بعض رجال الأعمال (بعض هؤلاء مغتربين في دول الخليج) والتجار وموظفي البنوك، خاصة الإسلامية مثل بنك فيصل الإسلامي والبركة. وقد تمكنت بفضل تمويل هذه الشريحة الغنية أن تمول حملتها الإنتخابية عام ١٩٨٦.

أما المرحلة الثانية فتعول كثيراً على تقوية العلاقات الخارجية وربطها بالشبكة الداخلية فيما يسمى بطور التنسيق - «المنهج التنسيقي» كما يسميه الدكتور الترابي. وتهدف هذه الخطوة لتحقيق التعارف والتناصح الوثيق وتبادل التجارب الحركية والتعاون وخلق إتفاقيات ثنائية وتبادل الزيارات والمراسلات في عدة مجالات. ولا شك أن هذه الخطوة تمثل بداية الانتقال للعالمية حيث تتبعها مرحلة التوحيد العضوي خارج الإطار التنظيمي.

وهنا تجدر الإشارة إلى الدور الرائد الذي يلعبه المؤتمر العربي الإسلامي في تنسيق المواقف وحشد الأنصار وإقامة المؤتمرات الإقليمية واللقاءات الدورية. ذلك المؤتمر العربي الإسلامي وصفه الدكتور الترابي بأنه مشروع لتجسيد وتطور مفهوم التنسيق «لأنه ينبني بتدبير نظامي ثابت على صعيد جامع ينتظم العالم متجاوزاً للدائرة الإقليمية العربية وغيرها. وتصورته الحركة توفيقاً بين شتى الإعتبارات - إذ يراعى تعدد صور الإستجابة الإسلامية في العالم اجتهادات رأي وأنماط تنظيم وتشكيل بسبب اختلاف الرؤى أو تباين واقع البلاد. كما يحاصر دواعي الانقطاع والتباعد الإقليمي والتجافي بعصبية الولاءات التنظيمية» (ص٨٩ - ٩٠).

وحتى لا يخفى على البعض مدى ارتباط هذا المؤتمر وأهدافه بتوجهات ومواقف ثورة الإنقاذ تجدر الإشارة هنا إلى أن الدكتور الترابي قد بين في نفس المقال أن ذلك المؤتمر يراعي بصورة وثيقة مصالح المؤتمر ومصالح ثورة الإنقاذ.

هنالك من يقلل من جدوى المؤتمرات في السياسة الخارجية والعلاقات الإقليمية والدولية ولكن بالطبع هذه نظرية غير صحيحة إذ أن المؤتمرات تمثل خطوة تكتيكية لتقريب الرؤى وتبادل الأفكار وخلق أرضية صلبة للتعاون المستقبلي، والتنسيق لرأب التصدع والخلافات الإقليمية والدولية، وإحياء روح التعاون والتعاضد؛ خاصة فيما يختص بالمسائل ذات الاهتمام المشترك والقضايا المصيرية. وعلى سبيل المثال كان الرئيس الراحل جمال عبد الناصر يعول كثيراً على نظام المؤتمرات الإقليمية في القضايا العربية والوحدة. ففي أواسط الستينات من القرن العشرين كانت فكرة تشكيل سياسة عربية مشتركة تمثل الشاغل الرئيسي لعبد الناصر، وكانت الخلافات

العربية ـ العربية تخيم على الأجواء السياسية والدبلوماسية بما يهدد تحقيق تلك الأهداف. فكانت المفاجأة أن تقدم ناصر بالمبادرة التاريخية فدعا ممثلي حوالي ثلاثة عشرة دولة عربية (ممثلة في الجامعة العربية) لمؤتمر في القاهرة عام ١٩٦٤م. وبالفعل تمكن المؤتمر من إرخاء شعرة معاوية وإعادة الأمور إلى نصابها بين كل من مصر والسعودية، مصر والأردن، والجزائر والمغرب. ولم يقف موج المؤتمرات عند ذلك الحد فانعقد مؤتمر ثاني في الاسكندرية في نفس العام، ثم تلاه ثالث في الدار البيضاء عام ١٩٦٥م، ورابع في الخرطوم عام ١٩٦٧م. وقد لعبت تلك المؤتمرات دوراً بارزاً في توحيد الصف العربي ضد العدوان الإسرائيلي عام ١٩٦٧م.

ينبغي لنا أن ندرك ما قد يترتب على المد الإسلامي على الصعيد العالمي إثر العقوبات الدبلوماسية والإعلامية التي فرضها مجلس الأمن على حكومة البشير في مايو ١٩٩٦. وقد تركزت هذه العقوبات على مقاطعة الحكومة إعلامياً وثقافياً بحجرها عن إقامة مؤتمرات دولية ومنع المنظمات الدولية من المشاركة في مثل هذه المؤتمرات.. لا شك أن القصد وراء هذه الخطوة شل الحركة في مرحلتها الثانية «مرحلة الانتقال إلى المستوى أو الإطار العالمي» حيث أن أهم المرتكزات لهذا الانتقال هو الحوار وتقريب الرؤى والتنسيق عن طريق تلك المؤتمرات.

الترابط العضوي بين الحركة والمجتمع السوداني (بعد إحداث تغيير جذري فيه وجذب شريحة عريضة والتفافها حول الثورة وأهدافها) وبين العالم الخارجي ضروري لتحقيق ما يسمى بالتعاون الإقليمي. فالترابي يرى أن غايته الرئيسية خلق وضع عالمي للبشرية يتسنى معه التعايش بين المسلمين وغير المسلمين، ومن خلال الحوار تتبادل القيم والمثل. ولتكوين هذا الترابط يتوجب العمل التعبوي لصقل المجتمع وفق الرؤى والوسائل التي يحددها قادة الإنقاذ ـ من أهم هذه الوسائل التعليم والانخراط في قوى عريضة يمثلها الدفاع الشعبي، والتلقين أو الشحن الثوري: «شعارنا دفاع، نصر، شهادة».

المبدأ الرئيسي لهذه الانطلاقة نحو العالم الخارجي يقوم على الرفض البات لفكرة القومية وال nation-state لتناقض هذا التوجه مع هذه المفاهيم، وكذلك لأن مفهومي القومية وال nation-state يفترضان وجود حدود جغرافية

سياسية (أو ثقافية)، وكل ما هو خارج تلك الحدود فهو أجنبي أو غريب. فالحركة في منظور الترابي لا تؤمن بالحواجز الثقافية بين دول الجوار لأن ذلك من شأنه إعاقة التعاون الإقليمي والاقتصادي. وفي مقابلته التي أجراها مع التلفزيون القطري عبر الترابي صراحة عن هذه النظرة العالمية فقال: «سأظل أجدد الأفكار في وجه التحديات وأوسع الآفاق وراء الوطن ووراء القومية الأفريقية والعربية والعالمية» (جريدة الشرق الأوسط ٥/٦/١٩٩٦م).

ويتابع الترابي في تفاؤل ويبين أن الحواجز الدولية الراهنة والظروف المحلية ليس بوسعها الوقوف في وجه هذا المد: «إذا كانت بيئة المناخ العالمي وظروفه لا تسمح بمشروع إسلامي فذلك أمر لا نبالي به حيث أن الإسلام دأب أن يبدأ غريباً. وما أحسب أن ظروف العالم المشهود تسمح بقيام دولة الرسول ﷺ وهي كانت الأمة الأمية المتخلفة الذليلة... فهذه أقدار الله تتبين في سنة التاريخ، والتاريخ كله لا يتطور إلا بأن تنهض مشروعات جديدة لتجدده وتدفع به... فالظروف القائمة والمصالح والأهواء القديمة كلها تحاول أن تطفىء هذا الجديد لأنها تريد أن تجمد العالم ولكن القدر لا يتوقف ولذلك فإنه مهما كانت حال أهل السودان وعجزه في أن يقوم حاله.. ويستنهضه فإنه يستطيع بقيم الإسلام أن يوحد صفوفه... ومهما كانت ظروف الواقع حول السودان تحاول أن تطفىء النور قبل أن يشع وتحاول أن تئد هذا النبت الجديد قبل أن يزهر ويثمر فإن ذلك لا يزيدنا إلا ثباتاً.. فأقدار الله العظمى هي أجور عنده سبحانه وتعالى.. وتغيرات التاريخ العظمى هي ذكريات في تاريخ البشرية.. وذلك يبشرنا لا ينفرنا، يشجعنا ولا يجعلنا نتخاذل من أن نقيم دولة الإسلام في السودان».

أما على صعيد الحريات المدنية فيرى الترابي أنها واجب رباني ومبدأ أساسي من مبادىء الإسلام. ولكنه يتصور تبني حرية موجهة وعدلاً بين الإطلاق والطغيان لأن إطلاق الحريات من شأنه أن يؤدي إلى الفوضوية وإذا فرط النظام أصبح طغياناً على الشعب. «ولا بد من ميزان واحد ولكن أيما بلد لها ميزانها وعبر الأوقات تطور الميزان نحو حرية أوسع ـ مثل حرية الاقتصاد ـ كانت واسعة ـ ولكن الطغاة أرباب المال ملاك المال احتكروه... الرأسمالية طغت عليه وكادت أن تدمرهم فقامت بالثورات الإشتراكية حتى

تعدل هذا الميزان وهكذا كل موازين التاريخ وكل الموازين العامية والسياسية توازنت. والسودان بلد الآن يتحرك في إطار الحياة. ونحن نعلم أن الغرب الذي يحيط بنا بحملاته الإعلامية وبطاغوته الاقتصادي والعسكري يؤمن بالحرية الديموقراطية ولكنه لا يريد لها أن تلد الإسلام. فإذا وجد الديموقراطية تلد مسلماً أجهضها فوراً، وذلك يفعله في أفريقيا جميعاً، الديموقراطية لا بد أن تسير بين الناس ولكن إذا كانت تلد مولوداً عزيزاً يستقل عن أوروبا سواءً أكان إسلامية أو عزاً أفريقياً أو وطنياً يئدونه مباشرة. ونحن بالأمس كنا نحاول أن نبسط الحرية لكن المجتمع لم يكن يمارس الحرية. . . أمس الحرية لم تكن واردة في السودان حتى إذا طغت الحريات شكلاً، ولكن القبائل كانت تترك حريتها لزعيمها يفعل ما يشاء فسد أم طهر، دار بهم يمنة أو يسرة، اشتراكياً أم إسلامياً. . ولذلك نريد الآن أن نبني الحرية بناية في الحياة لا مسميات في أشكال الحياة الظاهرة والسطحية» (نفس الحديث).

ومن ناحية أخرى يفترض الترابي وجود تناسب عكسي بين السلطة المخولة للدولة وتطور المجتمع نحو المدنية. ويرى أن نظام الحكم الذي يصورة التوجه الحضاري يتطابق مع نظرية ال minimum government التي أشرنا إليها سابقاً فيقول: المجتمع أكثر أهمية من الدولة، وهذه الأخيرة في تقلص وانكماش كلما انتقل المجتمع نحو الكمال. وكل ما ينبغي القيام به إذن هو محاولة التوفيق بين قيم المجتمع والدولة (حديث للترابي في برنامج «Islamic conversations» الذي بثه التلفزيون البريطاني ١٩٩٤م). ولا بد من التنبه والاحتراز للعقبات التي يواجهها مثل هذا التوجه من بعض الفئات غير المسلمة في الدولة وخارجها. ولكن للترابي رده الحاضر للسؤال الذي يطرح نفسه: كيف يتعامل النهج الحضاري مع مشكلة الحرب الأهلية في جنوب البلاد؟ فيقول: إن الفدرالية نظام تقليدي قديم للحكم، فالرسول عليه الصلاة والسلام «فدرل» المدينة، وتعايش المسلمون واليهود الذين ظلوا يمارسون شعائرهم ومعتقداتهم بمعزل عن المسلمين. وهذه تختلف عن الإجراءات التي قام بها الرئيس السابق جعفر نميري حينما طبق ما يسمى بلا مركزية الحكم. اختلاف النهج الحضاري من لا مركزية نميري يتبين من استثناء

الأقاليم الجنوبية وغير المسلمة من تطبيق الشريعة الإسلامية بينما عممها نميري على جميع الولايات تحت قيادة الحكومة المركزية (نفس الحديث).

ما ذكرناه حتى الآن ملخص مبسط لما يسمى بالتوجه الحضاري للإنقاذ من الناحية النظرية. وعندما بدأت الحكومة في وضع الخطة الاقتصادية فيما يسمى باستراتيجية القومية الشاملة ١٩٩٢ ـ ٢٠٠٢م تضمنت، بالإضافة للجانب الاقتصادي، جوانب كثيرة لعكس التوجه الحضاري على الواقع السوداني. أهم هذه الجوانب ما يلي:

ـ الربط بين التطهير الخُلُقي والرقي الاجتماعي. إشارة إلى إحداث تغيير خُلُقي يتوافق والتطور الاجتماعي والكسب، وللتجانس بين حاجات الروح وضرورات التقدم والرخاء.

ـ أن يكون المجتمع مستقلاً عن السلطة في معظم حاجاته وسابقاً لها في مبادراته. وفي هذه النقطة إشارة لضرورة الاعتماد على الذات ومشاركة المجتمع في القرار السياسي مباشرة من خلال المبادرات.

ـ الإحياء والإشعاع الثقافي لحماية الشخصية السودانية والكيان الثقافي للمجتمع من الإستلاب وتحقيق أمنه الثقافي.

وسوف نحاول فيما يلي أن نوضح إلى أي مدى نجحت الحكومة في تحقيق هذا الحلم، بالإضافة لتوضيح العقبات الموضوعية والعملية التي وقفت في وجه ذلك التوجه. ولكننا قبل الولوج في عكس «التوجه الحضاري» على صعيد الواقع نود التطرق لجانب آخر مكمل له وهو شمولية النظام الإسلامي.

شمولية النظام الإسلامي:

مدرسة المد الإسلامي مؤسسة على افتراض مطلقية السياسة والإرتباط الوثيق بينها وبين الدين. هذه المدرسة تفترض تصور مشروع متكامل للحياة يحتمه القضاء والقدر وينجذب نحوه، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، كل المجتمع وذلك لأنها توسع المجال السياسي ليشمل جُل الوجود البشري. ومن هنا يصح القول بأن الأفكار السياسية المنبثقة من هذا النهج تمثل طرحاً

شمولياً يسود كل مجالات الحياة وتكون له السيادة الكاملة عليها. وقد أكد الترابي هذه الشمولية حين قال إنه لا يرى قطاعاً في المجتمع غير ديني - بالمعنى العام للدين - (في المقابلة التي أشرنا إليها سابقاً في برنامج Islamic Conversations. ما تؤكده المدرسة الشمولية بالذات ضرورة النهوض بالقيم العليا للعدالة الاجتماعية والحرية والمساواة. وتختلف هذه المدرسة في طريقة تحقيقها للقيم المذكورة عن المدرسة الديموقراطية اللبرالية، حيث أن الأخيرة تحقق قيم العدالة والحرية والمساواة عن طريق العفوية وتجنب الكبت والقوة أما الأولى فتؤول للجمع بين الاثنين حسبما تمليه الضرورة (راجع حديث الترابي الذي أشرنا إليه في المقابلة مع التلفزيون القطري).

لكن على الرغم من وجود اختلاف بارز بين الوسيلة المتبعة لتحقيق هذه الغايات والمثل في كل من المدرسة الإسلامية ورواد الديموقراطية اللبرالية فإن هاتين المدرستين تلتقيان في دواعي بروزهما لحيز الوجود: كلا المدرستين ظهر نتيجة انهيار النظام التقليدي القائم أو الموروث وعدم قناعتهم بسلامة النهج المتبع. ففي أوروبا القرن الثامن عشر فقد الدين قبضته في أفكار العامة، وانهار النظام الإقطاعي تحت موجة التغيرات الاجتماعية والسياسية. والمفهوم التقليدي للمجتمع الذي كان يقوم على المكانة الاجتماعية للإنسان تلاشى تماماً أمام الإعتراف المتنامي بالجهد الفردي Individualism. وفي النهاية سادت فكرة الحتمية الاجتماعية social determinism التي تؤمن بالمنفعة الاجتماعية والعقلانية عند وزن الأمور. وبانهيار السلطة الدينية طُلق العنان للضمير البشري مما أدى إلى ظهور أخلاقية اجتماعية علمانية.

ذلك التحول مكن الدولة من التربع على مقاليد السلطة وانحسار الأثر الكنسي على الصعيد السياسي. وهذا تأكيد ضمني للتفريق بين الأخلاقيات العقائدية والسياسية، وبذلك بقي المعيار الوحيد للحكم هو المنفعة الاجتماعية مستوحاة من مفهوم الصالح العام الذي لا يعرف حدوداً ولا معياراً إلهياً.

والناظر إلى الحتمية الدينية «كسيد قطب مثلاً» ينتهي به الفهم إلى أن الديموقراطية اللبرالية ضربٌ آخر من ضروب الديكتاتورية مبنية على الحماسة

الشعبية وعلى الأيديولوجية الرافضة لأن يكون لأهل الدين صوت يسمع أو رأي يقال. وهذا دليل كاف للتسليم المطلق بأن الديموقراطية الغربية لا تصلح للتطبيق في مجتمع يستمد قيمه ومثله من وحي الإله والمرجعية الدينية الأصولية أو السلفية. إذن في حين أن ناقدي النهج الديني يرون أن الشريعة الإسلامية تمثل «شمولية أو أصولية دينية»، فإن رواد النهج الديني يرون في الديموقراطية اللبرالية «أصولية اليمين» ـ لو صح التعبير ـ وفي الاشتراكية «أصولية اليسار» أو ديكتاتورية الدولة.

الديموقراطية اللبرالية ترى أن الإنسان بطبعه صالح ذو ميول عظيمة نحو الفضيلة والكمال، أما الاشتراكية فترى أن الإنسان كفرد شرير ميال للفساد والرذيلة. الإسلام يتوسط هاتين الرؤيتين، فهنالك النفس «الأمارة» بالسوء، وهنالك النفس «اللوامة» التي تؤنب صاحبها عند النزوع للشر. والوسطية تعمل لدرء وتحجيم عمل النفس الأمارة من جانب وإطلاق عنان الأخرى حتى ترجح كفة الخير على الشر.

وبناءً على ذلك المفهوم للبرالية الغربية عندما يتحدث رواد النهج الإسلامي عن الديموقراطية لشعوبهم فإنهم بالطبع لا يعنون تبنيهم للقيم اللبرالية الغربية كما يبدو للبعض. فدولاً إسلامية مثل أندونيسيا ترتفع فيها الأصوات منادية بالديموقراطية، ولكنها في جوهرها ديموقراطية مستوحاة من القيم الإسلامية. (انظر أندرس أوهلن في مقاله: المحادثات الديموقراطية الأندونيسية؛ مجلة: Third World Quarterly العدد ١٤ لسنة ١٩٩٣). وحديث الترابي الذي تطرقنا له أعلاه ينصب في نفس الاتجاه ـ أي مفهوم صياغة ديموقراطية محلية.

أي نظام شمولي، اشتراكي كان أو لبرالي أم إسلامي يتطلب التغيير الجذري لما ورثه من أنظمة ومؤسسات وثقافات وأيديولوجيات وبناء صرح مخالف مكانها ليتلقى النظام الجديد قوة دفعه وتمكينه. وبهذا المعنى ـ الواسع ـ يمكن إضفاء طابع الثورية للنظام. والثورة كي تحقق الغرض الذي ترومه تبدأ برفض معظم ما ورثته من أنظمة وقيم ومؤسسات خلفها النظام السابق ـ الدستور نفسه كثيراً ما يقع ضمن هذه ـ لتبني دولتها المنشودة على تلك الأنقاض. ويرى روبسبير أن وظيفة الدولة هي توجيه القوى المادية

والمعنوية للدولة تجاه تحقيق الغرض الذي من أجله شنت الثورة. وهنا لا بد من التمييز بين أمرين عند التطرق لأنماط الحكم فالحكم الدستوري يهدف للمحافظة على ديمومة الحكم القائم، أما الهدف من الحكومة الثورية أو «الثورة» فهو إعادة تأسيس الدولة. ومن ناحية أخرى لا بد من جو عام من الحرية لتأسيس أي حكم دستوري. كما أن الحكم الدستوري يهدف لحماية الحرية الفردية من قسر الدولة وتطاولها. أما «الثورة» فهي تهدف لحماية الحريات العامة «المجسدة في الثورة نفسها» ضد الأحزاب والفئات الأخرى[1]. ولذا يجب أن تملك الثورة القوة والآلية الكافية لتعبئة القوى الوطنية لردع أعدائها غير مكترثة بأي قوانين أو قيود.

وفي كثير من الأحيان تسعى الثورة لفك الحواجز بين السلطة التشريعية، وحتى القضائية، وبين السلطة التنفيذية كي يتسنى لها تحقيق أهدافها. وتجاوز ذلك بمد يدها وبسطها تماماً على وسائل الإعلام والصحافة وتسخيرها لجذب الشرعية للثورة وتمكينها من المضي قدماً لعكس برامجها وترجمتها واقعياً.

ترجمة «المشروع الحضاري» على الواقع:

من أهم الترتيبات المبدئية لترجمة المشروع الحضاري واقعياً خلق خلية ذات ولاء لربط المجتمع بالدولة وتوجيهه للإلتفاف حول برامج الحكومة ودعمها. فبدأت الثورة بتعليق الدستور الموروث وحل جميع الأحزاب والنقابات وحجر الصحافة بموجب مرسوم دستوري. ثم امتدت يد السلطة نحو ممتلكات وأصول ومباني الأحزاب فصادرتها وكثفت الحملة الإعلامية ضدها والتشهير بها لحجب الثقة عنها مسخرة الصحف الحكومية لذلك. ولهذا الشأن اقتبست الصحف الحكومية عدة آيات قرآنية تصور ما يترتب على التحزب من سلبيات واختلاف رأي، منها **﴿فاختلف الأحزاب فيما بينهم فويل للذين كفروا من مشهد يوم عظيم﴾**.. **﴿كل حزب بما لديهم فرحون﴾**.. **﴿ولما رءا المؤمنون الأحزاب قالوا هذا ما وعدنا الله ورسوله**

---

(١) انظر:

Robespierre (in) J.L. Talmon (ed.). «The Origins of Totalitarian Democracy», 1952.

وصدق الله ورسوله وما زادهم إلا إيماناً وتسليماً﴾. . . الآيات.

أما الأراضي الزراعية لأسرة المهدي في الجزيرة أبا والتي توارثتها منذ الاستعمار فقد تمت مصادرتها وتوزيعها. والإجراء الأكثر جذرية ما تم على صعيد الخدمة المدنية حيث قامت السلطة بتسريح كم هائل من موظفي الدولة في عدة مرافق تحت مسمى «الصالح العام». وقد شملت هذه التصفية مرافق التعليم والخدمة العامة والصحة والقوات المسلحة والبوليس والوزارات والنقابات. برر وزير العدل السابق عبد العزيز شدو تلك الإجراءات بأنها طبيعية ومؤقتة لتمكن الثورة من بسط نفوذها والسيطرة على الوضع الأمني للمجتمع.

أما قطاع الشباب فيعد رأس الرمح لإحداث الاختراق الفعال للمجتمع لأنه الأكثر قابلية للتشرب بقيم الثورة وبلورتها وعكسها على المجتمع. هذا بالإضافة لدور الشباب البارز وحيويته لربط الحاضر بالمستقبل ولما يمثله من قوة بشرية هامة. ولذا فقد صاغت الثورة مشروع مفصل لخرط الشباب في أجهزة الدولة المختلفة وربطها بها مثل «أمن الثورة» و«الشرطة الشعبية» و«الدفاع الشعبي». وفي ١٩٨٩م قامت السلطة بتأسيس منظمة «شباب الوطن» لاستقطاب الشباب وتعبئتهم لتنفيذ برامج الدولة، خاصة تلك التي تهم قطاع الشباب نفسه. ولتشريب المواطن بالقيم الجديدة للثورة أقرت السلطة مرسوماً بضرورة انخراط معظم أفراد الشعب بمختلف مؤسساتهم وخلفياتهم ومؤهلاتهم للتدريب في صفوف الدفاع الشعبي تحسباً لتعبئتهم من أجل الجهاد. وبالإضافة للتدريب العسكري تشمل معسكرات الدفاع الشعبي التثقيف والتعليم والشحن الثوري وبعث روح الوطنية في الشباب؛ وتغني الشباب بواجبهم على الصعيد الداخلي «شعارنا: دفاع، نصر، شهادة». وتوعدوا العدو الخارجي في ترنيمة أخرى:

لا إله إلا الله — محمد رسول الله
يا أمريكا أخطينا — يا أمريكا أخطينا[1]
دفاعنا الشعبيّ — يكفينا

---

(١) أخطينا بمعنى إبعدي عنا.

وعلى الصعيد الاقتصادي بدأت الثورة متشددة تجاه التعامل بالسوق السوداء للعملة الأجنبية ورمت المؤسسات الدولية الدائنة مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بأنها سبب الإنهيار الاقتصادي وصرحت بأنها «لن تستدين دولاراً واحداً». ولكنها ما لبثت أن عادت وعكست مسارها وانتهجت سياسة تحرير الإقتصاد بعد أن فشلت سياسة الإنكفاء الذاتي في تحجيم قيمة الدولار من الإرتفاع مقابل العملة المحلية. وقد ترتب على سياسة التحرير بيع مؤسسات القطاع العام، خاصة الخاسرة، ـ حسب توجيهات صندوق النقد الدولي في سياسته المعروفة بالتكيف الهيكلي ـ للقطاع الخاص. ولكن الحكومة ذهبت أكثر من ذلك حتى يتسنى لها دعم الخزينة ـ كما قال البروفسير محمد هاشم عوض ـ فباعت المؤسسات الرابحة كذلك! وبما أن سياسة التكيف الهيكلي لها آثار سيئة على الشريحة الفقيرة درج صندوق النقد الدولي لمنح الدول المنفذة لمثل هذه البرامج قروضاً مالية لتخفيف حدة ذلك الأثر. أما في حالة السودان فحدث تطبيق تلك البرامج دون قرض! ونتيجة لذلك ازداد الفقراء فقراً والأغنياء غنىً حيث أصبحت السلع والخدمات بعيداً عن متناول المواطن. أما استراتيجية التنمية الشاملة فلم يتوفر لها الحظ لترجمتها واقعياً حيث وُجه معظم الصرف الحكومي لدعم الحرب الأهلية في جنوب البلاد. وتحت وطأة العجز المالي وشح العون الأجنبي ـ عدا لظروف إنسانية بحتة ـ دخل الإقتصاد الوطني في عنق الزجاجة بارتفاع الأسعار ارتفاعاً جنونياً. وازدادت الفجوة بين معدل الأجر والحد الأدنى للدخل اللازم للصرف على المواد الاستهلاكية. ومع ذلك قامت الدولة بفرض الضرائب الباهظة على المواطنين باسم «التنمية»، «الجهاد» وحماية العقيدة مما أثقل كاهل المواطن.

إلا أن ثمة عوامل أخرى كان لها دور مباشر في تدهور الاقتصاد. أهم هذه العوامل نزوح أعداد هائلة من الكادر ومثقفي الوطن إلى الخارج فيما يسمى بهجرة العقول. كثير من هؤلاء المغتربين من المهنيين والأطباء والفنيين والإداريين ومدرسين وحاملي شهادات عليا «أساتذة جامعات» وذوي خبرات مختلفة. وقد تسببت هذه الهجرة في نقص حاد في مؤسسات الخدمة العامة، خاصة الجامعات المؤسسات الصحية. وعلى الرغم من بعض

المساهمات التي تعود للدولة في شكل تحويلات من هذه الشريحة إلا أن ما فقدته السلطة يقدر بأضعاف مضاعفة. والمسلم به جدلاً أن الأوطان تبنيها «العقول» ـ المحلية خاصة غير المستوردة ـ وقد تأثرت جامعة الخرطوم تأثراً ملحوظاً نتيجة النقص الحاد في عدد المحاضرين. والجدول التالي يوضح حجم الكادر المفقود من جملة الكادر الوطني حتى عام ١٩٩٦م:

المهنة/	أطباء	مهندسين	محاضرين	أساتذة ثانوية عليا وعامة	إداريين فنيين
النسبة	٨٠٪	٥٥٪	٩٠٪	٨٥٪	٦٥٪

أهم الدول المضيفة لهذا الكادر تشمل السعودية، ليبيا، مصر، الأمارات العربية المتحدة، سوريا، بريطانيا وأمريكا. وقد أعدت وزارة العمل التابعة للدولة دراسة خلصت إلى أن ٢٤٪ من المغتربين هم الأطباء والمهندسين والإداريين والمحاسبين وذوي خبرات ومؤهلات عالية. بالإضافة لضعف الحافز ومستوى الأجور فإن تسريح الدولة لكم هائل من هذه الخبرات هي أهم الدوافع لنزوح الكادر الوطني للخارج. وقد أجرى الدكتور مأمون علي حميدة مقارنة بين دخل الأستاذ الجامعي وموظف البنك «الدرجة الأولى» مؤهل بدرجة البكلاريوس توضح الضعف الحافزي لمحاضري الجامعة ويمكن تعميم الملاحظة على بقية المؤسسات العامة للدولة (عام ١٩٩٤م): ـ

راتب ومخصصات الأستاذ البروفسير	جنيه سوداني	راتب ومخصصات موظف البنك	جنيه سوداني
أساسي	١٠,٥٠٠	أساسي	٦٠,٠٠٠
بدلات ترحيل	٤٨٢	بدلات ترحيل	٥٠٠
بدلات دراسات عليا	٥,٠٠٠	عمل إضافي	٢٤,٠٠٠
عمل تطبيقي	٤,٠٠٠	وجبة	٨,٢٠٠
تمثيل	١،٥٠٠	غلاء معيشة	١,٠٠٠
ميل	٩٦٥	ضيافة	١,٠٠٠
انتقال	٦٦٥	-	
الجملة	٢٣,١١٢	الجملة	٩٤,٧٠٠

وإدراكاً للأثر السيّىء الذي خلفه تدني الأجور وتذمر موظفي القطاع العام تقدمت النقابات في هذا العام (١٩٩٦م) بمطالب للحكومة لرفع الحد الأدنى للأجور من ١٥,٠٠٠ جنيه إلى ٧٤,٠٠٠ جنيه، إلا أن الدولة ترى استحالة ذلك الإجراء تحت وطأة شح النقد المحلي.

وعلى الرغم من الخطاب الحكومي الذي صور خلال وسائل الإعلام نشر الثورة لقيم العدالة الاجتماعية والتكافل الاجتماعي، فقد ظهرت صفوة موالية للثورة ذات مطامع شخصية فاقتنت رؤوساً كبيرة من الأموال في مجال التجارة والخدمات ومرافق الدولة العامة وتجارة العملة الصعبة. وفي محاولة يائسة لكبح جماح الإرتفاع المستمر لسعر الدولار مقابل العملة المحلية قامت السلطة بنقل مسؤولية التعامل بالنقد الأجنبي لعملائها وخصصت لهم ما يسمى بالصرافات الخاصة، احتكرتها فئة قليلة. وفي ظرف وجيز تبين أن الصرافات الخاصة لم تكن هي الأخرى أقل طفيلية من أولئك الذين درجت على تسميتهم «بتماسيح السوق السوداء» أو «سارقي قوت الشعب» فتحكمت في التعامل بالنقد الأجنبي واحتكرته. الجدول التالي يوضح تحركات الدولار منذ عام ١٩٨٨م.

معدل تبادل الدولار بالجنيه (بعضها بالسعر الرسمي):

١٩٨٨م	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦م
٤,٥	١٤	٣٠	٨٠	١٥٠	٢٣٠	٣٠٠	٥٠٠	١٦٠٠

وانعكس هذا الثراء في النمط الإستهلاكي الفاخر لهذه الفئة مثل السيارات الفارهة «ما يسمى «بالشبح» و«ليلى علوي» أو «حسين خوجلي»». هذا التباين الاقتصادي أدى إلى انقسام المجتمع السوداني لطبقتين: طبقة عريضة تمثل الغالبية العظمى هم الفقراء ـ وقد قدر البروفسير محمد هاشم عوض في أحد المؤتمرات بالعاصمة هذه الشريحة بحوالى ٩٥٪ من المجتمع ـ وفوقها قلة قليلة (٥٪) هم الأغنياء. وما يسمى بصندوق التكافل الاجتماعي أو دعم الأسر الفقيرة فلا يفي سوى حاجة قلة ضئيلة ممن وقع تحت خط الفقر.

أما منظمة الشباب فلم تفلح في تأدية دورها لخرط الشباب تحت راية الإنقاذ وعاثت إدارتها فساداً إدارياً ومالياً مما أدى لشل عملها وبرامجها.

ونقلاً على لسان المهندس طارق (أحد المسؤولين) في مقابلة في التلفزيون السوداني بيّن أن «المنظمة بأسلوبها القديم لم تواكب تطلعات المرحلة، ولم تستوعب إلا ٥٪ من قطاع الشباب. . . وأن عدداً من الولايات تقدم بشكاوى حول ممارسات المنظمة. كما سحبت بعض الولايات ثقتها منها. وأنشأت كيانات شبابية جديدة خاصة من ولايات جنوب دارفور وكسلا وجنوب كردفان» (مجلة الشرق الأوسط ١٥/٨/١٩٩٦).

وعلى صعيد الأمن قامت السلطة بزج قطاعات كبيرة من المجتمع متمثلة في الشباب في صفوف القوات المسلحة بهدف تكوين قوى لتأمين سيادة الوطن وحماية ترابه. غير أن الكم الهائلِ لهذه القوات المسماة بقوات الدفاع الشعبي، ولا مركزيتها دليل واضح على أن وراء هذا التغيير الجذري والتعويل المفرط على قوات الدفاع الشعبي، مقارنة بالجيش، يمثل إجراء تكتيكي للذود عن السلطة وحمايتها ضد أي تيار داخلي لتغييره (وقد أشار عبد الوهاب الأفندي لهذه النقطة في كتابه «الثورة والإصلاح السياسي في السودان». وقد فات على الأفندي أن يشير إلى حساسية قطاع الريف وتأثره السلبي من جراء انخراط قوة بشرية بهذا الكم الهائل وتوظيفها للدفع العسكري. فقطاع الريف قد ظل المعين الذي يوفر العمالة الزراعية للريف. كما تلعب الأجور التي يتقاضونها دوراً هاماً في دعم دخول الأسر الريفية.

لا شك أن سحب هذه العمالة البشرية من الاقتصاد الريفي وتوجيهها للعب الدور العسكري يسلب الريف السوداني وظيفته الاقتصادية التي أدت إلى استقرار معظمها أمام التدهور المستمر في مستوى المعيشة. أما إذا نظرنا إلى الصعيد القومي فثمة علامة استفهام كبيرة أمام مقدرة الدولة على مداومة الإنفاق (خدمات عسكرية ومعدات ومعاشات) على هذا العدد الضخم في صفوف القوات الشعبية. عدد الشباب المنخرط أو المخطط ضمه لصف القوات الشعبية يقدر بمليون فرد أو يربو. ثم أيضاً خفي على الأفندي جانب آخر لهذا الاعتماد المفرط على القوات الشعبية وأثره علي الجيش، ذلك هو الجانب السيكولوجي. إدراك الجيش لحقيقة تحويل جُل المجتمع السوداني إلى «أمة مسلحة» ـ على حد قول الترابي في إشارة إلى ضرورة تمكين كل فرد لحمل السلاح» (انظر عبدو مالنكالم في كتابه «في صورة من: الإسلام

السياسي والممارسة الحضرية في السودان») ـ يلقي عبئاً نفسياً ثقيلاً على الجيش بما يجده من تهميش لدوره ومكانته وسط هذه القوات الحديثة.

وبالطبع فإن الدولة لم توفق في حسابات الربح والخسارة عند شروعها في هذا التغيير الجذري وذلك لتجاهلها محاولة توازن الاحتياجات الاقتصادية للدولة والمتطلب العسكري. الحكومة من جانبها تدرك تماماً السعر الباهظ للحرب الأهلية وأثرها على الاقتصاد ولكن لها منظور ثابت. يقوم هذا المنظور على مبدأ ربح الحرب عسكرياً مهما كلفها الأمر من ثمن وفي نهاية الأمر يتسنى للدولة تعويض كل ما فقدته حيث الفرصة سانحة آنئذٍ لاستخلاص البترول المتوفر بغزارة في الإقليم الجنوبي. وقد فات على الحكومة أن تدرك أن استخلاص البترول في هذا الظرف من تاريخ السودان بيد شركات أجنبية وقوى خارجية تتحرك وفق ما يمليه النظام العالمي الجديد (وإعلان داماتو خير دليل على ذلك). فلا يتأتى لأي ناظر عقلاني صرف نظره عن توازن حسابات الربح والخسارة عند الشروع في تنفيذ مشروع طموح وغالي التكاليف كهذا. وعند تأملنا لتاريخ أوروبا في حربها العالمية الأولى ضد التوسع الألماني تتوفر عدة دروس لنستفيد منها في عالمنا الثالث. فبريطانيا تمثل إحدى الدول التي طرأت لها مشكلة حقيقية تجسدت في الخلاف بين الغرفة التجارية والنقابات العمالية من جانب ومكتب الحرب من جانب آخر حول أقصى عدد من العمال يتوجب تجنيدهم للخدمة العسكرية عام ١٩١٦م. وكان اللورد كتشنر قد طلب ضم مئات الآلاف من المجندين في العام السابق مما حذا بمسؤولي القطاع الصناعي للتصدي للخطر الذي يتركه هذا الإجراء لدى مؤسساته والنقص في الأيدي العاملة. أما فرنسا فلجأت إلى إحلال العنصر النسائي مكان الرجال لأداء الأنشطة الزراعية المختلفة لإدراكها للنقص الكبير في العمالة إثر انخراط الذكور في الجيش.

خصوصية الدولة تحت حكم الإنقاذ تكمن في تملك واحتكار الحكومة لوسائل الإنتاج والمركزية المفرطة في اتخاذ القرار ومركزية التخطيط، مما خلق نوعاً من التعبئة للموارد مرتكزة على التسلط. اختزال الدولة للممارسة السياسية باقتصارها المشاركة الديموقراطية على أسس لا حزبية والمشاركة الشعبية عن طريق المؤتمرات الشعبية شبه الأكاديمية خلق شعوراً متنامياً

بالقيود على الحريات العامة. فعدم وجود أحزاب فعالة وفكرة ذوبان جميع الأحزاب في إطار واحد لا حزبي أو لا تعددي يعني أن فكرة وجود معارضة برلمانية كبديل ممكن للحكومة تبدو ضرباً من الخيال والمستحيل. ويعني ذلك أيضاً أن في حالة قيام انتخابات حرة فإن نتيجتها لن تؤثر على النهج القائم للسلطة بيد أن ذلك ربما يكون له قليل الأثر في الإخلال بميزان القوة داخل الحكومة.

ومن ناحية أخرى فإن سيطرة جهاز الدولة على جميع المؤسسات التشريعية والقضائية والتنفيذية وصياغتها بما يكفل لها السعي لتحقيق أهداف الدولة، وتحكم جهازها في شتى وسائل القوة المادية والمعنوية والسياسية أدى لفرض مزيد من القيود على الحريات العامة. هذا التحليل ينطبق على الممارسة الانتخابية على الصعيد القومي والمحلي (الولايات) على السواء. ذلك لأن وسائل التحكم في السلطة والقوة المتمثلة في الاقتصاد والإعلام والقضاء والعسكرية والثقافة كلها بيد السلطة توجهها كما شاءت. وقد استعصمت الثورة بمقولة موتسكو القائلة بأن «لا قوة بلا تملك ولا سوق اقتصادي بدون سوق سياسي». وهذا يذكرنا بتجربة موسكو في الأربعينات والخمسينات من القرن العشرين عندما غزلت خيوط التحكم والسيطرة الكلية على مرحلتين: المرحلة الأولى بالتركيز وبسط النفوذ على المجتمع، ثم ثانياً التحكم في الحزب الحاكم نفسه بالتحكم في مكتب الدولة والإدارة والجيش. كلا هاتين المرحلتين تجلت في عهد الإنقاذ، فتكوين جهاز أمن قوي قد اكتملت أواصره منذ السنوات الخمس الأوائل للثورة؛ وربما صدق اللواء الزبير نائب رئيس الجمهورية حين قال أن لكل عشرة من أفراد الشعب رصدت لهم الثورة سبعة من قوات أمنها (سواء بواسطة البوليس الشعبي أو أمن الثورة أو قوات الدفاع الشعبي).

على أن التحكم الوثيق في المؤسسات الهامة والاستراتيجية ترك أثراً سيئاً على الحريات المدنية التي ظلت مقيدة إثر تحكم الدولة في القضاء واستقلاليته. وإنه لمن السخرية الأدبية أن يدعو عبد الوهاب الأفندي القُضاة بالتحرك «لنيل استقلاليتهم من الحكومة»، بافتراض ضمني أو صريح بأن زوال تلك الاستقلالية مرده تقاعس القضاة طوعاً! كيف ينزلق هذا الكاتب في

هذا الحكم وقد قرأ قراءة صحيحة الإرتباط العضوي للقضاء بالسلطة حيث أصبح جزءاً لا يتجزأ منها؟ وهل يتأتى القيام بهذه الخطوة الجريئة ـ التي من شأنها إطلاق الحريات المدنية وحرية الصحافة والتعبير ـ دون تقويض سلطتهم أنفسهم المستوحاة من دعمهم الفعال للأجهزة التنفيذية والتشريعية للدولة وسياستها العامة؟

القيود المفرطة على الحريات المدنية وخاصة على حرية الصحافة خلق شعوراً متنامياً بالاستياء وسط الطبقة المثقفة في السودان. فالصحافة المستقلة ظلت طوال تاريخ السودان الديموقراطي تعكس مدى استجابة الشريحة المثقفة للتعبير عن هموم الوطن والمساهمة في البحث عن الحلول المنشودة لمشاكله الداخلية بطريقة علمية، وفي جو من الأخذ والرد. وهنا تتجسد عملية تفاعل القوى المثقفة ورؤيتها المستقلة مع الحوار السياسي البناء. بل وعندما يدلي المثقفون بدلوهم على صفحات مستقلة فثمة استشعار للقارىء بانحسار الفجوة بينه وبين الطغمة الحاكمة فيجد في هذا المثقف معبراً عن آرائه وهمومه اليومية. بانعدام الصحافة المستقلة وتربع الصحافة الحكومية على الساحة الإعلامية زال الرباط بين المجتمع المدني والطبقة المثقفة المعبرة عن مشاكلهم.

لا شك أن حجر الدولة للصحافة المستقلة (كما تضمنه قانون الصحافة والمطبوعات لعام ١٩٩٣) يعزى لأحادية نظرة الدولة لدور الصحافة المستقلة في دفع الثقافة والإعلام، والمتمثلة في التوجس من بلورة الصحافة المستقلة للرأي العام وتوعيته سياسياً بما يجري في المركز من إخفاقات في جانب السياسة العامة للدولة. وقد غضت الدولة النظر عن جوانب إيجابية تلعبها الصحافة المستقلة في المجتمع المدني. فكونها «صحافة مستقلة» تشجع القارىء للاهتمام بما تتناوله من مواضيع بصورة موضوعية محايدة يجد فيها ضالته عند تلقي المعلومات. فالصحافة في السودان خاصة (لكبر حجمه وترامي أطرافه) تلعب دوراً في وصل المركز بالإقليم، فيتنامى الشعور بالتكامل والترابط القومي وتزداد مشاعر الوحدة والانتماء إلى الوطن: فهي على الأقل تنبه ابن الإقليم بما يدور في المركز. وهنا تكمن أهمية التمثيل العادل لصوت كل فرد وولاية وإقليم في الجدل الصحفي، فذلك يعكس

همومهم ومشاكلهم اليومية؛ ويكفل لهم حق المشاركة في بعض حقوقهم المدنية. ونسلم من هذا العرض أن أي محاولة للتغول على الصحافة والسيطرة عليها من جانب واحد أو حكومة من شأنه رمي ذلك الطرف بالمراوغة المعلوماتية وحجب الأخبار عن التداول. وقد سمي هذا العصر «عصر المعلومات» والثورة المعاصرة «بالثورة المعلوماتية» لأهمية تداول المعلومات لاتخاذ القرار الصائب. أما الصحف التي تنشرها الدولة بمفردها كصحف الإنقاذ مثلاً، وفي غياب الممارسة الديموقراطية وتعدد الآراء فلا تدع حافزاً للمواطن كي يهضم ما تحتويه من معلومات لأن من شأنها التغلف بغطاء الأيديولوجية التي تصب في المسار الذي ترسمه الدولة وتنص عليه سياستها العامة.

وأهمية إطلاع ابن الإقليم بما يجري في الصحف لا تكمن في قضاء وقت الفراغ لقراءة قصة ما تتناولها هذه الصحيفة أو تلك، وإنما لأن مشاكل ابن الإقليم نفسها تُمثل في المركز؛ فالأستاذ في أقصى مدن الريف السوداني يتطلع لما تنشره الصحف عن التعديل في مستوى الأجور الشهرية، والمزارع مهتم بأن يرى المبيدات الحشرية والتقاوي الزراعية متوفرة، والمريض في المستشفى يود أن يسمع أن الحكومة المركزية قد استوردت ووفرت للدور الصحية ما ينقصها من خدمات وأدوات وأدوية. وهكذا.. وقد كنا عندما نود مغادرة مدينتنا في ريف كردفان متوجهين إلى العاصمة نقول (نحن ذاهبون إلى «السودان») في إشارة ضمنية إلى أننا في الريف أشبه بمن هو خارج الوطن لما تنقصنا من امتيازات وخدمات وحقوق مدنية لأهل العاصمة منها أوفر حظ.

وترتب على احتكار السلطة لوسائل الإعلام هجرة نفر مرموق خارج السودان من الصحفيين ذوي الباع الطويل أمثال عثمان ميرغني ومحمد الحسن أحمد وغيرهم. أما أولئك الذين سعوا لممارسة النقد الصحافي عن طريق انخراطهم في الثورة وتوجهاتها العامة، مثل محجوب عروة (صاحب جريدة السوداني الدولية)، فلم يفلحوا كثيراً حيث خلقت تلك الآراء المطروحة في الصحيفة ثغرة لتعرية بعض الجوانب السلبية للسلطة فسارعت الأخيرة لإصدار الأوامر لإغلاقها لما سببته للدولة من «إحراج» ـ على حد قولها. أو بدافع أن «الثورة في مرحلة حساسة لا تتقبل معها النقد». وذلك

بعد أن فشلت السلطة لتوجيهها وتقييد حريتها في انتقاء المواضيع المتناولة في الصحيفة. اقتبست جريدة «السودان الحديث» (الصادرة بتاريخ ٢٥ أبريل ١٩٩٤) حديثاً لعروة يبين الملابسات التي تعرض لها عندما سمحت له السلطة بإصدار صحيفته المستقلة:

«بعد تلك المواجهة المسبقة مع الحكومة التي قام جهاز أمنها باقتحام دار الصحيفة وتنفيس اللساتك استفزازاً واعتقال أحد العاملين فيها «معتصم محمود». . . إن إحدى التأويلات لذلك هو أن صحيفة السوداني الدولية بسلوكها ذاك سوف تفتح الباب لأنواع من الرياح والأتربة المعلقة بالنسبة لنظام يعيش أسوأ أيام حياته. . وهذا يعني أن النظام كان يعتقد حين سمح بصدور السوداني الدولية أن تكون «مؤدبة» وتعمل في إطار اللعبة السياسية التي يريدها النظام. ولما خرجت عن الطوق حاولوا إيقافها وشرعوا في ذلك ولتعطش الشعب السوداني للرأي المستقل أوضح الصحافي عروة أن القاري السوداني التف حول صحيفته (المستقلة الوحيدة آنذاك) وترك الصحف الحكومية رغم أن الأخيرة تباع بمبلغ ٣٠ جنيهاً والسوداني الدولية تباع بمبلغ ٥٠ جنيهاً وتصل في السوق الأسود مبلغ ٨٠ جنيهاً. ولم تكن صحيفة «السوداني الدولية» لتخرج على نطاق القيم الإسلامية التي تقوم على مبدأ تحري الصدق في نقل المعلومات حتى ترمي بالقذف أو اللاموضوعية أو العداوة للإسلام كما يصورها النظام. فقد بين عروة سبب رواجها بين المجتمع السوداني حين.واصل يقول: «التزمت [الصحيفة] جانب الحقيقة وجانب الرأي الحكيم والذي يدعو إلى الالتزام الصحيح بالشرع والقانون بالصورة المثلى للإسلام لا المشوهة التي تدار بها الأمور في السودان الآن سواءً على المستوى الداخلي أو الخارجي. . السوداني الدولية الآن هي صحيفة الاعتدال والحكمة والتوسط في الأمور لا التطرف والتعصب الأعمى وسوء المعاملة في العلاقات العربية».

كل هذه العوامل تضافرت لخلق مشاعر الظلم وفقدان العدالة الاجتماعية فرمى الكثيرون السلطة الحاكمة بالإنتهازية والوصولية. وبذلك أصبح «التوجه الحضاري» واجهةً وخطاباً سياسياً لم ير له الواقع أثراً، بل صار ضرباً من اليوتوبيا والمثالية.

الفصل التاسع

المجتمع المدني والحقوق المدنية والمؤثرات الخارجية

المجتمع المدني مصطلح حديث للدلالة على تلك الأنظمة والمؤسسات الاجتماعية خارج إطار السلطة، والتي من شأنها خلق لبنة وقاعدة صلبة فعالة لبنية النظام الديموقراطي[1]. أهم هذه الأنظمة والمؤسسات: النقابات العمالية، الروابط النسائية وروابط الشباب، المفكرين، الصحفيين، التعاونيات والمنظمات الطوعية غير الحكومية. إلا أن هذه المؤسسات يشترط لفعاليتها الترابط مع بعضها وانسجام قيمها لخلق كيانات سياسية مستقلة عن الحزب الحاكم وتحظى في نفس الوقت بدعم شعبي عريض. بمعنى آخر يتطلب وجود حكومة لا دكتاتورية لتفعيل أداء الأنظمة المذكورة، لأن الحكومات الديكتاتورية تسعى للهيمنة عليها أو حجرها بواسطة مراسيم دستورية جائرة.

وقد كان مؤتمر الخريجين محاولةً في هذا المساق غير أن مكايدات الطائفية التي توجست خيفةً من خطورة ذلك المؤتمر سعت بقوة لشل أدائه. زد على ذلك أن مؤتمر الخريجين نفسه فشل في خلق الترابط المطلوب بينه وبين الفئات ذات الخلفية المتباينة ودمجها في جسده السياسي لتشكيل جبهة من القوة بحيث تمكنها منافسة الأحزاب الطائفية المعاصرة والفوز عليها. فالمؤتمر نفسه لم يسلم من التوجس والاستقطاب بين أعضائه ووصفته بعض

(١) Christopher Clapham: Democratisation in Africa: Obstacles and Prospects, Third World quarterly, Vol.14, No.3, 1993.

الجهات بأنه تكتل علماني. تلك هي المشكلة التي ظلت ماثلةً حتى اليوم: فشل الشرائح والأنظمة المكونة للمجتمع المدني في تحقيق بديل قومي مستقل ومغاير في نهجه للأحزاب التقليدية ومتمتعاً بدعم شعبي يكفل له حق الرعاية الكاملة لحقوق عضويتها.

هذا من جانب، وعلى الصعيد الآخر فإن التعصب الأيديولوجي والورثة السياسية الحبلى بالشقاقات وخضوع القانون لسيطرة الحكومات المتعاقبة تضافرت لتفويت الفرصة لانطلاقة الحركات الاجتماعية الممثِلة لحقوق القطاعات غير الحكومية (مثل الحركات النسائية والطلاب والنقابات والمنظمات الطوعية وغيرها). وحتى عند تنظيم مثل هذه الحركات فإنها سرعان ما تعود للتحلل نتيجة لتأثرها بالمعترك السياسي الدائر على الصعيد القومي والإقليمي. والدليل على ذلك عدم وجود حركة نقابية ثابتة. فالحركة النقابية في عهد حكومة مايو خلفتها حركة نقابية أخرى في عهد حكومة الصادق، والحركة النقابية في عهد الإنقاذ خلفت سابقتها، وهكذا. فالحركة النقابية مرهون بقاؤها بتوافق أهدافها مع المسار الأيديولوجي للسلطة الراهنة. والمطلوب أن تكون هنالك حركة نقابية ثابتة ومستقلة للدفاع عن الحقوق المدنية للقطاعات التي تمثل مصالحها وترعاها.

والمجتمع المدني بالمفهوم الذي أشرنا إليه لا يوجد في السودان، ولكن حدثت طفرات تاريخية أوجدته لفترات قصيرة ومتقطعة. مثل ذلك ما حدث إبان ثورة أكتوبر ١٩٦٤م وانتفاضة أبريل ١٩٨٤م حينما التحمت قوى الشعب العاملة والنقابات والفعاليات والحركة الطلابية والإنتجلنسيا للإطاحة بالديكتاتورية العسكرية..

من أهم المواضيع اللصيقة بمفهوم المجتمع المدني موضوع حقوق الإنسان، وهو مكون مهم يبين درجة التفاوت بين المجتمع المتحضر والمجتمعات البربرية. لكن الجدل الذي أثاره هذا الموضوع في دولٍ كالسودان، مثلاً، وتلبسه بثوب العلمانية والغربية، يجعله أكثر تعقيداً واشتباهاً. هذا بالإضافة لمضمونه الأيديولوجي الذي يجعله صعب التبني خاصة في الدول التي تنتهج النهج الإسلامي والشريعة. والصراع الدائر اليوم بين المؤسسات الداعية للالتزام بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، كالأمم

المتحدة وأمنستي إنترناشيونال وبين الحكومة السودانية يعزى للتباين في الرؤيتين لهذا الموضوع. ففي الوقت الذي تنظر فيه حكومة الإنقاذ لموضوع حقوق الإنسان تحت إطار النسبية الثقافية بإضفائها للطابع الديني فإن المنظمات الدولية تنظر إليه بصورة مجردةٍ كمفهوم مطلق لا مساومة فيه ولا مجال فيه للعقائدية. لهذا ترى حكومة الإنقاذ أن الدعوى لتبني المواثيق الدولية لحقوق الإنسان دون انتقائية كأمر يدعو للردة. والدعوة التي نادى بها المؤتمر الشعبي العربي الإسلامي الذي أقيم في الخرطوم في أبريل ١٩٩٥م لضرورة إنشاء «أمم متحدة إسلامية» لم تأتي من فراغ بل كان مردها هذه الملابسات. والمطالبة بإنشاء أمم متحدة إسلامية ربما نظر إليه البعض بعين الريبة، على الأقل نتيجة التغيرات الدولية وإملاءات النظام العالمي الجديد أحادي القطب. ولكن هنالك فئات تنظر لهذا الموضوع بإيجابية إذ أن خطوات مماثلة قامت بها في الماضي فئات غير مسلمة لخدمة وحماية مصالحها. فوزير خارجية فرنسا أريستيد برياند تقدم باقتراح في عام ١٩٣٢م لتكوين «أمم متحدة أوروبية» وتقدم بدستور لهذا الشأن وكان الهدف من ذلك استيعاب المتغيرات على الصعيد الدولي لم تتمكن عصبة الأمم في ذلك الأوان من السيطرة عليها بما يخدم مصالح أوروبا. فمصالح أوروبا كانت الدافع الرئيسي لمثل هذه الخطوة، ولا شك أن قيادة المؤتمر الشعبي الإسلامي تنظر بنفس الزاوية حينما تقدمت باقتراحها لإنشاء «أمم متحدة إسلامية».

ومن ناحية أخرى كثرت مظالم بعض الدول الإسلامية من جراء العقوبات الاقتصادية لدرجة أن هددت ليبيا مثلاً بالانسحاب من منظمة الأمم المتحدة، ولا نكون مبالغين إذا قلنا أن فكرة إنشاء «أمم متحدة إسلامية» ليست بالجديدة. فقبل أكثر من عقدين من الزمان فكر بعض المتحمسين في الدول الإسلامية في توسيع جامعة الدول العربية لتضم كل العالم الإسلامي في أفريقيا والهند ولكن تلك الفكرة لم ترى النور. زد على ذلك أن الجامعة العربية نفسها الآن وبعض مضي نصف قرن من الزمان منذ ميلادها قد فشلت على الصعيد العربي في خدمة القضايا العربية وعلى رأسها القضية الفلسطينية والخلافات العربية ـ العربية. فالواضح أن هذه الجامعة ظلت وسوف تظل

تحت سيادة هذا النظام العالمي الجديد مجرد فدرالية محلية ضعيفة النفوذ. هذا ما يجعل الجامعة العربية غير مؤهلة لأن تكون المظلة المناسبة لتكوين «أمم متحدة إسلامية» في الوقت الراهن.

وعموماً فإن مقدرة الجامعة العربية للتصدي للمشاكل وحلها في الإطار الإقليمي كان أكثر أثراً من قدرتها على النطاق الدولي. وهناك جانبان ينبغي توفرهما كي تتمكن الجامعة من لعب دور إيجابي على الصعيد الدولي وفي ظل النظام العالمي الجديد. أولى هذه الجوانب هي القوة العسكرية، وهذه من شأنها مواجهة صعوبات عملية، خاصة من جانب إسرائيل. أما الجانب الثاني فهو القوة الإعلامية، وما زالت الدول العربية يافعة في مجال الإعلام.

وهنا لا بد من وقفة للتطرق لبعض المشاكل العملية لتنفيذ مثل هذه الخطوة. بادىء ذي بدء هذه الخطوة تتطلب أن يسبقها إجماع معظم إن لم نقل كل الدول التي تدين بالإسلام. وهذا الإجماع معدوم في الوقت الراهن نتيجة الخلافات السياسية على الصعيد الإقليمي. والتحدي الذي يواجه المسلمين اليوم هو السعي لتحقيق هذا الإجماع. فالنقطة التي يتوجب على المؤتمر الشعبي الإسلامي القيام بها، قبل الشروع في مشروعه، هي التقريب بين الدول الإسلامية التي بدأت تدور حول المدار الفلكي للنظام العالمي الجديد وبين تلك التي تحاول جاهدة النفاذ والهروب من براثن ذلك النظام.

والمشكلة الثانية هي احتمال السيطرة على هذه المنظمة المقترحة بواسطة الأمم المتحدة بدافع أنها وحدها هي التي تمثل الشرعية الدولية وأن أي منظمة أخرى تعتبر إقليمية وينبغي أن تكون تابعة للأمم المتحدة، حيث أن هنالك إشارة صريحة (في ميثاق الأمم المتحدة) إلى أن مجلس الأمن يجب أن يُخطر بشأن تكوين أي منظمة إقليمية على ألا يكون هنالك تعارض بين أهداف المنظمة المقترحة وأهداف مجلس الأمن أو الأمم المتحدة. ولا يختلف اثنان أن ثمة تعارض جلي تعتبره الأمم المتحدة بمثابة اختراق لمجلس الأمن وتهديد ترابطه وتماسك أجزائه.

إلا أن بعض الدول الإسلامية المتأثرة سلبياً بضغوط الأمم المتحدة، مثل السودان، لجأت لإجراءات احترازية لحجب هذه المنظمة عن التدخل فيما يسميه بشؤونه الداخلية وسيادته، فسعت بسرعة لتكوين لجنة محلية

للنظر في مسائل حقوق الإنسان. لكن الأمم المتحدة ترى ضرورة أن تكون مثل هذه المنظمات كاملة الإستقلالية عن السلطة الحاكمة، وإلا أصبحت غطاءً تتستر خلفه الدولة مما يزيد إساءة لحقوق الإنسان.

هذا التناقض والتباين تجاه مفهوم حقوق الإنسان ليس بالجديد، فقد أشار إليه الكاتب عيسى شيفجي في كتابه «مفهوم حقوق الإنسان في أفريقيا»، وأشار إليه ضمنياً الكاتب محمود محمد طه في كتابه «الرسالة الثانية». الكاتب الأول تبنى نظرةً متحفظة ناقدة للمفهوم الغربي لحقوق الإنسان رامياً للغرب بأحادية المنظور يتعذر للثقافات الأفريقية التكيف معه لمصاعب تمليها خصوصياتها وتقاليدها المحلية. يقول الكاتب «مفهوم حقوق الإنسان لم يكن على الإطلاق عالمياً من الناحية التاريخية. . ، وبدرجة أقل، عالمياً من الناحية الإجتماعية، حقوق الإنسان تاريخياً لعبت دوراً هاماً في تعبئة الحركات النضالية وجذب الشرعية لها. لا يوجد عهد من العهود على مر الأزمان، فلسفياً كان أم فكرياً، انطبق فيه هذا المفهوم على جميع الإنسانية وذلك لأن مفهوم ما هو «إنساني» غير ثابت تاريخياً واجتماعياً»[1] ويمضي عيسى شيفجي منادياً بضرورة أن يكون مفهوم حقوق الإنسان مناهضاً للإمبريالية، ديموقراطياً في جوهره وفي المصلحة العامة للشعب المحلي، وجزءاً لا يتجزأ من الحركات الاجتماعية (النقابات، الحركات النسائية والشباب والطلاب الخ).

أما الكاتب محمود محمد طه فيرى أن الدين الإسلامي نفسه ـ إذا فُهِم حسب المفهوم الصحيح ـ يمكنه الانسجام مع مفهوم الغرب لحقوق الإنسان، ولن يكون هنالك تناقض.

في محاضرة أقيمت في مدينة أدنبرة (يوليو ١٩٩٦م) بأسكتلندة تحدث البروفسير عبد الله النعيم عن هذه الملابسات التي أسماها مأزق المسلمين في مواجهتهم لتطورات العصر والمتمثلة في حركات التحرر والديموقراطية وحقوق الإنسان؛ والمأزق هو استعصاء التكيف والانسجام. وقد ضرب مثالاً لمحاولات سابقة للتكيف عن طريق إحياء الاجتهاد في التفسير للحياة

(١) Issa Shivji. «The Concept of Human Rights in Africa». London, 1989.

والكون، مثل محاولات محمد عبده وجمال الدين الأفغاني التي باءت بالفشل ـ على حد تعبيره ـ في جعل الدين متوافقاً مع تطورات العصر. والسبب في ذلك أن تلك الإجتهادات كانت محدودة ومقيدة بالإطار الذي رسمه علماء الشريعة الأولون. فرجال الدين الأوائل حددوا في القرنين الثاني والثالث أن «الإجتهاد فيما ليس فيه نص»، وعليه ينبغي ممارسة الإجتهاد وفقاً لهذا المفهوم، بالإضافة إلى عدم جواز الاجتهاد فيما أجمع عليه سائر علماء المسلمون.

ولكن البروفسير عبد الله النعيم يرى فصر هذه النظرة فذهب أبعد من ذلك ليقول بضرورة ممارسة الاجتهاد ليشمل النصوص القرآنية نفسها، وذلك لأنها يجب إخضاعها لفهم البشر. وهذا يعني أن الشريعة مفهوم نسبي يتغير بتغير فهم البشر للنصوص وتفسيرها. فالشريعة في نظر البروفسير ليست هي الإسلام وشتان ما بينها وبين الدين. وبناءً على تلك الرؤية فإن الدين تاريخياً لم يكن في توافق مع حقوق الإنسان في المفهوم الحديث، ككفاح من أجل الحرية والمساواة والعدل. وقد أعطى مثالاً لذلك تفاوت الحقوق بين الرجل والمرأة، والمسلم وغير المسلم وهكذا. فحقوق غير المسلمين في دولة الشريعة الإسلامية محصورة فيما يخوله لهم إمام المسلمين، بمقتضى «الأمان». ويشدد كذلك على استحالة حياة العصر الإسلامي الأول في القرن السابع الميلادي لأن تكون ملائمةً لإنسان القرن العشرين. فمجتمع المدينة في العهد الأول قام على أساس الجهاد. أما مجتمع القرن العشرين فهو مجتمع تسامح، أو مجتمع «جهاد أصغر»، لتحقيق العدالة والمساواة وحقوق الإنسان.

لهذه الملابسات يرى البروفسير ضرورة التوفيق بين الدين ومفهوم حقوق الإنسان حسبما جاء في الإعلان العالمي، حتى تستطيع دول إسلامية مثل السودان مواكبة تطورات العصر والتكيف معها. والبديل الذي يقدمه البروفسير هو ضرورة فهم الدين فهماً تطورياً، كشيء قابل للتنقية والتصويب لا يتأتى ذلك إلا بممارسة «الإجتهاد فيما فيه نص». ونفس المنظور يجب تطبيقه على مفهوم حقوق الإنسان إذ يجب تنقيته من الشوائب العالقة به نتيجة تأثره بخصوصيات وثقافات الدول الغربية الداعية للالتزام به كوعاء

عالمي شامل. لكن هذه الأفكار يعتبرها رواد الإنقاذ أفكاراً جمهورية لبرالية خارجة عن أصول الدين، بل وربما رموه (أي البروفسير) بالزندقة والدجل، كما حدث لشخصية (أستاذ البروفسير) محمود محمد طه الذي وقع هو الآخر ضحية انتهاكات حقوق الإنسان لتبنيه لتلك الأفكار اللبرالية في عهد الرئيس السابق جعفر نميري[١].

ومن جانب آخر وقع هذا التفسير في أذن صاغية لبعض مثقفي جنوب السودان مثل فرانسيس مادينج دينج، الذي رأى في مثل هذا المنظور مفتاحاً لحل مشكلة الوحدة الوطنية وصراع شمال ـ جنوب السودان. يقول دينج في كتابه «حرب الأفكار»: «.. لو قدر لمحمود محمد طه التوفيق في توطيد منظوره حول النهج الإسلامي كدليل ومرشد للتطورات السياسية في الدولة لتوفر مناخ معافى للمساواة بين الناس، والإقرار بالمبادىء الديموقراطية كان بوسعه التشجيع لخلق تصور للوطن جديد بنيل احترام الشماليين والجنوبيين على السواء»[٢]. ويقر دينج بأن نتيجة ذلك هي الإعتراف بأن تكون المبادىء الإسلامية هي السائدة والمرجعية الرسمية في الدولة، إلا أنها (أي هذه المبادىء) أقرب للنهج الجمهوري منها لنهج الجبهة الإسلامية القومية الأصولية.

فيما تقدم ينجلي تداخل التيارات الداخلية والرؤى الفكرية والمؤثرات الخارجية وتفاعلها مع خصوصيات المجتمع السوداني المعاصر مما يلقي بظلال داكنة حول مسألة حقوق الإنسان والانتقال نحو المجتمع المدني الحديث.

---

(١) ما تقدم تلخيص مبسط لأفكار البروفسير عبد الله النعيم في الندوة التي أقيمت بمدينة أدنبرة في أسكتلندة، يوليو ١٩٩٦م.

(٢) Francis M. Deng. War of Visisions: Conflict of Identities in the Sudan, 1995.

الفصل العاشر

الأزمة الدبلوماسية

بما أن جميع أقطار القارة الأفريقية تلعب المؤثرات الداخلية دوراً بارزاً في استقرارها وتنميتها، إلا أن العامل الخارجي والدبلوماسية لا يقلان أهمية على هذين الصعيدين. من أهم آثار التدخل الخارجي في تاريخ السودان ما بعد الاستقلال الدور الذي لعبه الغرب وليبيا في استعادة حكومة نميري للسلطة وإحباط انقلاب هاشم العطا وبابكر النور في يوليو ١٩٧١م. وهو الانقلاب الذي نظمه ونفذه الحزب الشيوعي السوداني بعدما حدثت القطيعة بينهم ونميري، واتهامهم إياه بالتراجع عن الفكر الشيوعي وتحوله إلى اليمين الرجعي.

تلي تلك الحادثة النجاح الذي حققته حكومة مايو في الوفاق مع حركة الأنيانيا بقيادة جوزيف لاقو في أديس أبابا ١٩٧٢م وتحقيق الوحدة الوطنية. وفور سحقه للشيوعيين في ١٩٧١م تحولت سياسة نميري الخارجية لتبدي تقارباً مع الغرب، وانعكس ذلك في سياسة «الإنفتاح» لجذب الاستثمار الأجنبي لتعضيد رأس المال المحلي. وقد أدرك نميري حقيقة «تسيس العون الأجنبي» من جانب المؤسسات المانحة للقروض فحرك السلك الدبلوماسي لتنقية الأجواء على الصعيدين الغربي والعربي وإحداث تغيير إيجابي في العلاقات الخارجية بعيداً عن موسكو. وبالفعل قام نميري نفسه بزيارة لأمريكا لتوضيح موقفه من الشيوعية وتوجهه العام وسياسته الاقتصادية. وخاطب المسؤولين الأمريكيين صراحة حيث أوضح أن «السودان يتطلع لتبني الأسلوب الأمريكي الذي أدى للاستغلال الناجح للمصادر الطبيعية لأمريكا

في ظرف وجيز من الزمان». وفي نفس الحديث نفى كل الذرائع التي ترمي الحكومة بتمسكها بالنهج الشيوعي. ثم سعى لإعلان موقفه تجاه سياسة الانفتاح التي تبنتها حكومته فقال «نحن نضمن لرأس المال حرية الحركة لجميع المستثمرين في السودان. . . أصحاب رأس المال الأجنبي يمكنهم أن يختاروا دون قيد أين يستثمرون تلك الأموال». وقد استجابت الحكومة الأمريكية إيجابياً لذلك الموقف غير الملتبس وانعكس ذلك في حجم المعونات التي تدفقت للسودان في السبعينات، بصورة لم يشهدها السودان من قبل منذ استقلاله[١]. وقد كان مشروع الرهد الزراعي واستراتيجية «سلة غذاء العالم العربي» من أهم المشاريع التي عولت على الرأسمال الأجنبي ضمن الخطة الاقتصادية السداسية. لكن سلبيات الاعتماد على الإستثمار الأجنبي تكمن في عدم مقدرة الدولة على التحكم في رأس المال الأجنبي وتوجيهه لخدمة الأهداف الاقتصادية للدولة وأولوياتها الملحة. وخير مثال لذلك عدم تمكن حكومة نميري من توجيه ناتج السكر لمصنع كنانة بحيث يتوفر للمستهلك المحلي النصيب الأكبر وبسعر رخيص. بل والشيء المثير للسخرية أن نظام نميري نفسه إنهار إثر الانتفاضة الشعبية التي ألهبتها الزيادة المجحفة في سعر السكر!

ومن ناحية أخرى فإن كسب ود أمريكا لم يكن دون ثمن أو تنازلات. فقد تحكمت الإدارة الأمريكية نوعاً ما في سياسة نميري الخارجية. فوقف نميري مسانداً للسادات في اتفاقيات كامب ديفيد رغم حساسية الموقف على الصعيدين العربي والإسلامي. وتوسطت أمريكا سراً بين إسرائيل والسودان وأقنعت الأخير لترحيل اليهود الفلاشا لإسرائيل عبر معسكرات الإقليم الشرقي. بل وحاولت أمريكا إغراء حكومة نميري مالياً نظير السماح لها بدفن النفايات الذرية في الصحراء السودانية. وحينما قام نظام نميري بتطبيق الشريعة الإسلامية في ١٩٨٣م سعى نائب الرئيس الأمريكي آنذاك «جورج بوش» بالضغط على نميري للتراجع عن هذه الإجراءات.

---

(١) مشكلة العون الأجنبي بدأت منذ الاستقلال إذ وقف الشيوعيون ضد المعونة وعندما جاء عبود إلى السلطة قبلها رغم المعارضة الشديدة لها في عام ١٩٥٨م.

ويمكننا أيضاً أن نلتفت قليلاً إلى الوراء لإبراز بعض النقاط الناصعة في تجارب السودان في السياسة الخارجية وانعكاساتها المحلية. فالفترة ما بين انتهاء سيادة حكومة عبود وحتى قبيل مجيء الضباط الأحرار في مايو ١٩٦٩م شهدت تحسناً ملحوظاً في السياسة الخارجية اتسمت بالوسطية، أكسبتها هيبة على الصعيدين الإقليمي والدولي. تلك الوضعية المتميزة انعكست داخلياً في الأداء الاقتصادي المنتقل نحو الإنتعاش، وخارجياً أدت سياسة حسن الجوار لعكس روح التعايش السلمي، وقد مكنه وضعه الجغرافي الإستراتيجي من لعب دور الوسيط لحل بعض المشاكل السائدة بين دول أفريقية، بل على الصعيد العربي الكبير.

محاسن ذلك التوجه ظهرت في حجم المعونات المتزايد من جانب المؤسسات الدولية المانحة للقروض. لكن تلك التجربة الحسنة حالت دونها الإخفاقات المحلية مثل ضعف الأداء الإداري وعدم التمكن من تشكيل صيغة متوافقة للحكم نتيجة الصراعات الحزبية الضيقة وسعي كل حزب لفرض سيطرته على الآخر، بالإضافة للفساد المالي الذي لحق عدة مؤسسات حكومية.

آثار عدم الإستقرار السياسي المحلي على العلاقات الدولية والإقليمية يمكن قراءتها بوضوح بتطرقنا لفترة حكومة الصادق الائتلافية في الفترة ١٩٨٦ ـ ١٩٨٩م. السمة البارزة لهذه الفترة تتمثل في إخفاق الصادق المهدي في اختيار الصيغة البرلمانية والوزارية التي يتحقق معها إجماع مُرضٍ حول أطروحاته السياسية آنذاك. أهم هذه الأطروحات رؤية الدولة حول الخلاف تجاه القوانين الإسلامية من جانب وإمكانية إقامة مؤتمر دستوري لحل الخلاف بين حركة تحرير السودان والحكومة من جهة أخرى. وأكثر معضلة تعقيداً أمام حكومة الصادق تمثلت في تأثير قوتين متعارضتين تحاول كل منهما استقطاب الحكومة نحوها: هاتان القوتان هما تيار الجبهة الإسلامية القومية المتشددة في نهجها الإسلامي وفي إبقاء القوانين الإسلامية كمرجعية للحكم، وتيار الإتحادي الديموقراطي الذي شكل أكثر لبرالية في الطرف الآخر بغرض إيجاد حل شامل لمشكلة الحرب الأهلية في الجنوب[١].

---

(١) انظر: .Peter Woodward (ed.). Sudan After Nimieri

هذه المشاكل الداخلية كانت لها انعكاسات خارجية حيث شاب العلاقات الدولية انحسار في التعاون الاقتصادي والدبلوماسي وشح الدعم الأجنبي. وحتى العلاقات السودانية ـ العربية تعثرت لحد كبير، وليس أدل على ذلك من نتيجة الزيارة التي قام بها اللواء عبد الماجد حامد خليل لبعض الدول العربية لجذب العون المادي والعسكري لحكومة الصادق التي أوهنتها النكسات العسكرية في جنوب البلاد. ففور عودة عبد الماجد حامد خليل للسودان صفر اليدين قامت القوات المسلحة برفع مذكرتها الشهيرة للحكومة في فبراير ١٩٨٩م منبهة لتدارك الموقف، وكانت تلك هي البادرة لانقضاض القوات المسلحة على السلطة في يونيو ١٩٨٩م. ومن هنا يصح القول أن العلاقات الخارجية تمثل مرآة لما يجري بالداخل.

علاقة السودان بمصر خاصة تدهورت عندما بدأ الصادق المهدي يعزف على الوتر الحساس بتطرقه لمسألة مياه النيل. ولم يضع في الاعتبار الخلافات التاريخية بين حزبه بالذات «حزب الأمة» والإدارة المصرية. فصرح الصادق بأن على السودان إعادة النظر في اتفاقية مياه النيل مع مصر عند انتهاء فترة سريانها، وذكر أن الإتفاقية المبرمة لم تكفل للسودان القسط العادل، رغم أن السودان لا يستغل كل حصته الحالية. وقد أثارت هذه الملاحظة حفيظة الحكومة المصرية وازداد توجسها حذاء نهج الحكومة الائتلافية وانعكس سلبياً في العلاقة الفاترة بين مصر والسودان. أدى هذا إلى اعتراف الحكومة المصرية بالانقاذ والسعي لجذب الدعم الدولي والإقليمي لها في بواكر أيامها مما وفر لها مساحة زمنية للاستقرار السياسي والتمكين الداخلي.

الفترة التي أتت فيها حكومة الإنقاذ للسلطة شهدت فيها العلاقات الدولية تغيرات جذرية تمكنت بمقتاضاها الحكومة المصرية من تبوؤ مكانة رائدة على الصعيد الإقليمي. فمصر أصبحت الجسر الاستراتيجي لربط الغرب بإفريقيا والعالم العربي. وأضحت علاقة معظم الدول العربية والدول الأفريقية شمال الصحراء انعكاس لعلاقة كل دولة بمصر، بحيث تتأثر تلك العلاقة سلباً وإيجاباً بعلاقة كل دولة مع مصر. وفي نفس الوقت فقد السودان مكانته التاريخية والإستراتيجية كجسر لربط أفريقيا السوداء بشمال

أفريقيا والعالم العربي والغرب، وربما لعب انهيار الكتلة الشيوعية دوراً هاماً في الإخلال بالتوازنات الإقليمية القديمة. فالغرب لم يضح متوجساً من مناورات إثيوبيا في القرن الأفريقي بعد سقوط حكومة مانجستو (الشيوعية) وبالتالي لم تحتاج أمريكا لحليف ـ كالسودان مثلاً ـ يكون مناوئاً للحكومة الإثيوبية لتحجيم مدها ونفوذها نحو دول الجوار والقرن الأفريقي.

كل ما يمكن قوله أن العلاقات الخارجية للسودان التي من شأنها تحسين صورة الدولة على الصعيد الإقليمي والدولي قد رسم الغرب خطوطها وأصبحت علاقة خطية محددة كما في الشكل أدناه:

الصعيد الدولي: السودان مصر الغرب

الصعيد العربي: السودان مصر الدول العربية

بمعنى أن على السودان إحداث تقارب ووفاق مقبول مع مصر أولاً إذا أراد تحسين علاقاته الخارجية مع الغرب أو الدول العربية التي يتحكم الغرب في سياستها الخارجية وتحظى باحترام مصر. يستثنى من هذه المعادلة بعض دول عدم الانحياز، كالصين مثلاً، وهذا جلي خلال ملاحظتنا للعلاقة الودية الوثيقة بين السودان والصين. هنالك حدثان هامان أديا لدفع أمريكا لتخويل مصر لهذا الدور الريادي في المنطقة أولاهما إتفاقيات كامب ديفيد وثانيهما الدور البارز الذي لعبته حكومة مبارك في حرب الخليج. والحدث الثاني بالذات لم تكن آثاره حميدة على صعيد العلاقات السودانية ـ العربية من جانب، والسودانية والغرب من جانب آخر.

الحملات الإعلامية الدعائية لبعض المؤسسات المعنية بحقوق الإنسان مثل آمنستي أنترناشيونال عنيت بعكس صورة سلبية لحكومة الخرطوم كعامل عدم استقرار في المنطقة. تلك الحملات اشتملت على نشرات دورية حول حقوق الإنسان في السودان، ندوات وسمنارات في عدة دول أوروبية وعربية؛ وإصدار كتاب «دموع اليتامى» الذي عكس صورة مأساوية عن وضع حقوق الإنسان في السودان. وبالإضافة إلى الحرب الأهلية في الجنوب فإن سوء علاقة السودان والحكومة المصرية يلعب دوراً مباشراً في تعكير العلاقات الدبلوماسية السودانية ـ العربية والسودانية الأفريقية (خاصة الدول ذات علاقة

حسنة مع مصر مثل أثيوبيا وإريتريا الخ) والسودانية والغرب عامة. ولا شك أن الخلافات حول اتهام حكومة البشير بتصدير الإرهاب لمصر من شأنه إعاقة الوفاق في علاقة السودان بمصر ودول عربية صديقة لمصر.

أما الخلافات المحلية بين حكومة البشير والمعارضة فلعبت دوراً غير مباشر في تشويه العلاقات الدبلوماسية بين السودان والغرب ودول أفريقية (مثل إرتريا وإثيوبيا ويوغندة) وعربية. وأثر ضغط الغرب على حكومة البشير جلي في الحظر الاقتصادي غير المعلن (سوى لدوافع إنسانية بحتة). ولكن ذلك الإجراء بالإضافة للتهديد بممارسة حق ما يسمى بالشرعية الدولية لم ينجح في حمل الحكومة للاعتراف بالمعارضة ومنح الصحافة المستقلة حريتها وتغيير صورة حقوق الإنسان في الإعلام الخارجي.

أمريكا من جانبها إنتابها القلق من جراء الانشقاقات المتتالية في صفوف الحركة الشعبية لتحرير السودان. ويفشل «إعلان واشنطون» في تقريب وجهة نظر الفصيلين مشار ـ قرنق وتوحيدهما تحت قيادة واحدة، بدت أمريكا أكثر استياءً تجاه الحركة الشعبية والحكومة. ولكنها ظلت تلمح بضرورة عودة الحكومة السودانية للخيار الديموقراطي. غير أن الحكومة الأمريكية نفسها لم تستبعد خيار الإطاحة بالسلطة لتشكيل حكومة وحدة وطنية. وقد شكلت عام ١٩٩٣م لجنة رفيعة المستوى من أكاديميين سودانيين لإعداد دراسة لتقديمها لمعهد بروكينز الأمريكي[١] لوضع السيناريو الممكن لنقل السلطة للمعارضة، تضمنت تلك اللجنة شخصيات بارزة مثل فرانسيس دينج ودكتور تيرينس ليونز والدكتور خالد الميداني. وقد خلص التقرير إلى استخدام الحكومة الأمريكية «نقطة الضعف الوحيدة للنظام السوداني [و] هي فقرة». وهذا يعني الضغوط الإقتصادية كذلك تضمن التقرير اقتراحين لنقل السلطة إلى إحدى قوتين ديموقراطيتين[٢]:

١ ـ إعادة حكومة الصادق المهدي ثانيةً إلى السلطة وقد أشار إليها التقرير «بالقوى المعتدلة الحديثة».

---

(١) مجلة الوسط العدد ٤٩، ٤/١/١٩٩٣م.

(٢) المصدر السابق.

٢ ـ إيجاد حكومة بديلة في الخرطوم تجتذب البرجوازيين الصغار والأكاديميين والجامعيين الذين أيدوا الحكومة الحالية على أمل الحصول على مناصب فيها.

هذان الاقتراحان يبدوان غريبين في المضمون والأبعاد التي يرميان إليها. فحكومة الصادق المبعدة عن السلطة لم تكن لها علاقات متميزة بالإدارة الأمريكية مما أفقدها دعم الأخيرة. بل وذهب آخرون ليلقوا بلائمة سقوط ذات الحكومة على الإدارة الأمريكية[1]. أما توتر علاقات حكومة الصادق الإئتلافية مع مصر فلم يكن ليُرض الإدارة الأمريكية. الاقتراح (٢) لا يبدو عملياً حيث كيف يمكننا التفريق بين من أيد النظام من أجل مصالحه الخاصة وبين من فعل ذلك لقناعته بتوجه الثورة الإسلامي، حيث أن هنالك شريحة لا يستهان بها من هؤلاء «البرجوازيين» و«الأكاديميين» و«الجامعيين» تقف وراء الإنقاذ للدافع الأخير.

ومن ناحية أخرى لجأ الغرب متمثلاً في أمريكا وبريطانيا لاستخدام سفارتيهما في الخرطوم للضغط على الحكومة السودانية (خاصة بعد انهيار محاولة مجموعة الإيقاد، التي يدعمها الغرب، وفشلها في التوفيق بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان) لتوسيع الدائرة الديموقراطية وحرية التعبير ومراعاة حقوق الإنسان. وكانت حكومة البشير ترد بعنف على تلك الإجراءات. فبالإضافة لتباعد الرؤى حول نقاط الحوار بين الحكومة وحركة جون قرنق، أدت الخلافات بين حكومة البشير وبين بعض أعضاء مجموعة الإيقاد نفسها، مثل إرتريا وإثيوبيا ويوغندا، إلى انهيار هذه المبادرة التي حظيت بدعم الغرب.

أما الملابسات مع السفير البريطاني السابق بيتر ستريم فانتهت بإبعاده عن السودان نتيجة خلاف بشأن إلغاء زيارة للسودان خطط لها أسقف كانتربري جورج كيري. وعلى الرغم من إعادة الدبلوماسية مع الحكومة البريطانية إلى نصابها إلا أن محاولات بريطانية معارضة تقوم بها البارونة كوكس عضو مجلس اللوردات واللورد إفبري والبارونة لندا شوكر من شأنها

---

(١) انظر عبد الوهاب الأفندي «الثورة والإصلاح السياسي في السودان»، ١٩٩٥م.

إلقاء ظلال داكنة على العلاقات السودانية البريطانية. فالمعروف أن البارونة كوكس قد قادت عدة لقاءات في مجلس اللوردات جمعت قيادات هامة في المعارضة السودانية، وتناولت اللقاءات مواضيع ساخنة مثل حقوق الإنسان في السودان. وكان أهم اجتماع قادته كوكس في ٣٠ سبتمبر ١٩٩٥م نظمته بناءً على مبادرة جمعية التضامن المسيحي العالمي. هدف ذلك الاجتماع إلى تطوير اتفاق أسمرا الموقع بين التجمع الوطني وجون قرنق في يونيو ١٩٩٥م، ودار حول ما يسمى بأزمة الحكم في السودان وسيناريوهات المخرج. والمعروف أن بريطانيا من أكثر دول أوروبا الغربية تقبلاً للاجئين السياسيين من السودان.

وبما أن العلاقات الثنائية مع عدة دول لغرب أوروبا يشوبها الفتور والجمود إلا أن الحكومة السودانية قد نجحت في المحافظة على علاقاتها مع بعض المؤسسات التي لم تتحكم العوامل السياسية في سياستها الإقراضية. أهم هذه المؤسسات صندوق الأوبيك وبنك التنمية الإسلامية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد). والصندوق الأخير يساهم في تمويل بعض المشاريع الزراعية (تعاونيات وصغار المزارعين) في ريف السودان.

ولا شك أن حكومة الخرطوم قد تضررت كثيراً من قرار مجموعة لومي الأوروبية تجميد ما يزيد على ٤٥٠ مليون دولار واجبة السداد للسودان منذ أوائل التسعينات.

أما إحجام المؤسسات القارضة عن التعامل مع الحكومة فلا يقتصر على صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (مديونية السودان مع المؤسسات الدولية يقدر بحوالى ١٧ مليار دولار) فحسب، بل يشمل صناديق عربية مثل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي وصندوق النقد العربي؛ والأخيرة تشترط سداد المتأخرات لمعاودة التعامل.

ومن الناحية الدبلوماسية فإن التغيرات السياسية التي طرأت على الجارة يوغندة بعد زوال حكم إيدي أمين خلقت انعكاسات سلبية على حكومة الإنقاذ. فالمعروف أن الأثر الإسلامي تقدم نوعاً ما في فترة حكم الرئيس إيدي أمين، وعند قدوم يوري موسيفيني انحسر المد الإسلامي وازداد التقارب مع أمريكا التي لعبت دوراً هاماً في تجميد النفوذ الإسلامي في تلك المنطقة. فما

تود فعله يوغندة تجاه المد الإسلامي لحكومة الإنقاذ هو أن تكون حاجزاً طبيعياً وجغرافياً لدرء ذلك المد وهذا ما ينعكس في تبادل الإتهامات بينها وبين حكومة الإنقاذ بدعم كل طرف للمعارضة المسلحة على حدود الدولتين.

أما السفارة الأمريكية في الخرطوم فقد كثفت نشاطها لتحجيم «القبضة الحديدية» لنظام البشير من الداخل، خاصة عن طريق المنشورات المناهضة. ولكن تلك المناورات هي الأخرى لم تفلح في إحداث الاختراق المطلوب للنظام حيث لم يتحرك قيد أنملة للاعتراف بالمعارضة، سوى بعض المحاولات من جانب الحكومة لإغراء نفر من القيادات الحزبية، مثل الصادق المهدي، للمشاركة في انتخابات ١٩٩٥م لاختيار رئيس الجمهورية. وأخيراً قررت أمريكا انسحابها الدبلوماسي بقفل سفارتها في الخرطوم، ربما للعب أدوار أخرى بصورة غير مباشرة. أولى تلك الأدوار غير المباشرة موقفها المتشدد في مجلس الأمن لضرورة الضغط على حكومة البشير بتضييق الخناق الدبلوماسي والاقتصادي خلال قرار مجلس الأمن ١٠٤٤ الداعي بتسليم السودان ثلاثة أشخاص مشتبه تورطهم في محاولة اغتيال الرئيس مبارك بأديس أبابا في مايو ١٩٩٥م. تلازُم المقاطعة الاقتصادية غير المعلنة مع قرار مجلس الأمن بتخفيف التمثيل الدبلوماسي الخارجي لحكومة الإنقاذ والحظر على الخطوط الجوية السودانية ينذر بعواقب وخيمة على الدولة اقتصادياً ودبلوماسياً، خاصة إذا سعى المجتمع الدولي لتطويق النظام على غرار ما يحدث حالياً في ليبيا.

لقد أشرت إلى الدور الذي يلعبه الغرب ومصر تجاه ما يجري في السودان. ولكن يجب علينا أن ننبه إلى نقطة هامة ربما فات على الكثير إدراكها وتقديرها حق قدرها، وهي أن مصر والغرب بالأخص ليس الحل لكل شيء. معنى ذلك أن السياسة الخارجية الموالية للغرب ليست بالضرورة هي المخرج من هذا النفق المظلم. وفي نقاش أجريته مع أكاديمي بريطاني بهذا الصدد أكد الأخير أن [«في التحليل الأخير المشكلة مالية». فهنالك فجوة شاسعة بين ما يتوقعه السودان من جانب الغرب وبين حاجيات الوطن. «فما هو متوقع» كثيراً ما يرتبط بعوامل أخرى يتحكم فيها الغرب حسب مصالحه الخاصة. على سبيل المثال تقر بريطانيا بما آلت إليه جامعة الخرطوم

من تدهور، وبضرورة إعادة تعميرها. ولا شك أن بريطانيا لها مصلحة في المشاركة في هذه العملية. ولكن بريطانيا لها نفس المصلحة في مد العون لجامعات أخرى مثل جامعة جوبا وجامعة الجزيرة. وعندما تصل إعانة مالية من بريطانيا تقدر بحوالى تسعة مليون إسترليني فإن نصيب جامعة الخرطوم لن يزيد على الثلاثة مليون حسب إملاءات الدولة المانحة وتقييدها للعون المالي، وبذلك تظل المشكلة المالية قائمة»].

ويقول «صديقي» البريطاني أن السودان ربما يواجه خيارين صعبين، إما تحالف كامل مع الغرب، مع وضعنا في الاعتبار ما يتضمنه هذا التحالف من ثمن وتنازلات. وإما تكوين فدرالية مع مصر يلعب فيها السودان دور التابع، وهذا الخيار بالطبع لا يلقى قبول السودانيين. ولكن السؤال الذي يضع نفسه هو هل يمكن للسودان أن يبقى موحداً؟ فثمة ثلاثة سيناريوهات محتملة كما يراها «صديقي»:

١ ـ تسوية كاملة مع الجنوب تفتح للوطن بعض الآفاق للترابط محلياً وإقليمياً ودولياً كما حدث بعيد اتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢م.

٢ ـ الانفصال، وهذا غير مرجح حدوثه.

٣ ـ الإنتكاسة إلى وضع فوضوي شامل وحروب أهلية لا تحمد عقباها.

وإذا ما تحقق السيناريو الثالث فإن مصر سوف تسعى جاهدةً لإبقائه وديمومته لأنها (والحديث ما زال لصديقي) تفضل وضعين للسودان:

١ ـ سودان واهن.

٢ ـ سودان تعمه الفوضى وعدم الاستقرار الأمني، على غرار ما حدث في لبنان.

ولكني قاطعته قائلاً: ولكن لماذا هذا الموقف المصري، إذ يريد السودان مصراً قويةً عزيزة «تدافع عن العروبة والإسلام وتشد من أزره عند الشدائد؟ تبسم «صديقي» لسؤالي ثم أردف يقول: كما أن الخرطوم تود أن يكون جنوب السودان تابعاً لها كذلك تريد القاهرة أن تكون الخرطوم تابعة لها وخاضعة لإملاءاتها وإيماءاتها». وهذه الملاحظات تبين أبعاد الأزمة الدبلوماسية الراهنة وعمق جذورها.

وثيقة(*)

إعلان القيادة السياسية بين مصر والسودان وسوريا

إن حكومات جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الديموقراطية والجمهورية العربية السورية، استجابة لإرادة شعوبها الشقيقة، وانطلاقاً من إيمانها الكامل بالمصير المشترك والمصلحة الواحدة، وأن الوحدة العربية الشاملة هي تعزيز لسيادتها وضمان لحقوقها ودعم لأمنها واستلهام لمبادىء ميثاق جامعة الدول العربية في تعزيز وتعميق التعاون في مختلف مجالات العمل القومي، وتعميق للتعاون الذي هدفت إليه معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية الموقعة في ١٧ يونيه سنة ١٩٥٠م، وعلى هدى من منهاج العمل السياسي والتكامل الاقتصادي بين جمهورية السودان الديموقراطية وجمهورية مصر العربية، الموقع في ١٢ فبراير سنة ١٩٧٤م، والإعلان الخاص بإنشاء القيادة السياسية الموحدة بين جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية، الموقع في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٧٦، وتلبية للرغبة الإجماعية لشعب السودان الشقيق وحكومته قد قررت:

مادة أولى: انضمام جمهورية السودان الديموقراطية إلى الإعلان الخاص بإنشاء القيادة السياسية الموحدة بين جمهورية مصر العربية

(*) نشرت في مجلة الشرق الأوسط العدد الرابع لسنة ١٩٧٧م.

والجمهورية العربية السورية الموقع في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٧٦، وإنشاء قيادة سياسية موحدة بين الدول الثلاث، يتم تشكيلها بقرارات رؤساء جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الديموقراطية والجمهورية العربية السورية.

مادة ثانية: تضع القيادة السياسية الموحدة في أسرع وقت مستطاع الأسس اللازمة لتدعيم وتطوير العلاقات الوحدوية بين الدول الثلاث، وتشرف على تنفيذ الخطوات اللازمة لتحقيقها.

مادة ثالثة: تنشىء القيادة السياسية لجاناً مشتركة من الدول الثلاث لدراسة ووضع القواعد التي يمكن على أساسها تدعيم وتطوير العلاقات الوحدوية بينها في المجالات الآتية:

الشؤون الدستورية ـ الدفاع والأمن القومي ـ السياسة الخارجية والإعلام ـ الشؤون المالية والاقتصادية والتعليم والعلوم والثقافة ـ التشريع والنظم الإدارية والمالية.

مادة رابعة: تقوم القيادة السياسية الموحدة بإقرار وإعلان الصيغة النهائية للأسس التي يتم الإتفاق عليها.

مادة خامسة: تعتبر أحكام هذا الإعلان مكملة لأحكام الإعلان الخاص بإنشاء القيادة السياسية الموحدة بين جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية، الموقع في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٧٦، ووقع في مدينة الخرطوم في يوم الاثنين ربيع الأول سنة ١٣٩٧ هجرية، الموافق ٢٨ فبراير سنة ١٩٧٧ ميلادية.

هذا وقد وقع الإعلان الرؤساء: محمد أنور السادات رئيس جمهورية مصر العربية، وحافظ الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية، وجعفر محمد نميري رئيس جمهورية السودان الديموقراطية.

الفصل الحادي عشر

خاتمة

تواجد ما يربو على الخمسمائة فئة عرقية تتحدث ما يزيد على المائة وثلاث عشرة لغة عامية دفع كثيراً من المفكرين المعنيين بالشؤون السودانية للإشارة إلى السودان بأنه وطن يتمازج وينصهر فيه التعدد العرقي والتباين الثقافي والاجتماعي لينتج وحدة متجانسة متكاملة. لكن ذلك التمازج قلما نجح في خلق مناخ سياسي سليم تتحقق عنده الوحدة الوطنية والإستقرار. وأبرز المشاكل التي ظلت عالقة عند تناولنا لمسألة كيفية تحقيق الوفاق الوطني الدائم هي مسألة الخلاف الفكري حول تعريفنا لماهية الوطن. ومسألة الهوية نفسها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالحركة الوطنية ونضالها ضد المستعمر. عموماً هنالك ثلاث طوائف كل منها يتمسك بمنظور ثابت لهوية الوطن:

١ ـ الفئة الأولى ترى أن السودان أفريقي الإنتماء وعليه أن يلتفت لأفريقيا السوداء أولاً وأخيراً في جميع توجهاته وسياسته الخارجية بحجة أن الثقافة العربية وفدت من الخارج.

٢ ـ الفئة الثانية تميل لترجيح الانتماء العربي منادية بالإلتفاف حول العالم العربي والترابط معه ثقافياً ودينياً وسياسياً بدافع وحدة الدين واللغة وتداخل التراث.

٣ ـ الفئة الثالثة (التي تشكل الأغلبية) تقول أن السودان أفريقي - عربي وتركز على ضرورة توازن الانتماء.

لكن إذا سلمنا بالتعريف الأخير ستظل المشكلة قائمة حول الصيغة المثلى لتزاوج الإنتماء العربي والإنتماء الأفريقي. فبديهياً لا يوجد قاسم مشترك بين بعض مكونات الهوية العربية والأفريقية. مثلاً لا يمكن الإتفاق حول لغة قومية واحدة دون ترجيح إحدى الكفتين. ولا يمكن الانتماء لديانة واحدة ترضي الطرفين (الإسلام ـ المسيحية) دون رمي أحد الطرفين بالإرتداد عن دينه. وهكذا تظل المشكلة قائمة ومن ثم الخلاف السياسي. هذا مع ملاحظاتنا أن السودان جغرافياً هو قطر من أقطار العالم العربي وكذلك قطر في القارة الأفريقية.

تنبه الرئيس السابق جعفر نميري لحساسية ترجيح الإنتماء العربي وما يتضمنه ذلك الإنتماء على الصعيد الداخلي وعلى الأخص على العلاقة بين شمال وجنوب البلاد. عندما توفرت الظروف في بداية السبعينات لتكوين اتحاد بين سوريا ومصر وليبيا والسودان أبدى النميري في البداية تحفظه من الاشتراك في الحلف. وقد برر ذلك بأن المشاكل الداخلية، في إشارة للتمرد في الجنوب، يجعل من الصعب اشتراك السودان في اتحاد عربي دون ترتيب البيت من الداخل أولاً. وبالفعل انسحب السودان من خطة الاتحاد التي تحققت بين مصر وليبيا سوريا في أبريل ١٩٧١م لحساسية الوضع داخلياً رغم تقبل نميري لتلك الخطوة من ناحية المبدأ[١].

وبعد نجاح اتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢م لم يتردد نميري في إبرام اتفاقية الدفاع المشترك مع مصر في ١٩٧٤م وبعدها ميثاق التكامل في ١٢ أكتوبر ١٩٨٢م. ومن أقوى الدوافع لإبرام تلك الإتفاقية إيمان جعفر نميري بالدفع المادي والمعنوي الذي توفره مصر للسودان من خلال الخبرات في مجالات الزراعة والطب والهندسة، بالإضافة للقوة العسكرية المصرية لدرء الوطن من أخطار أي عدوان محتمل من بعض دول الجوار. لكن رغم سريان اتفاقية أديس أبابا فقد واجه ميثاق التكامل مع مصر نقداً بارحاً من بعض السياسيين الجنوبيين، خاصة الأعضاء الممثلين في المجلس الوطني الذين قاموا برفع مذكرة لنميري تندد بالميثاق. وفي نفس الحين خرجت بعض المظاهرات

---

(١) Sudanow, November 1982.

المعارضة في رمبيك في جنوب السودان[1].

كانت هذه الإتفاقية مع مصر البادرة للتراجع عن إتفاقية أديس أبابا التي تعهدت بالحفاظ على الخصوصيات الثقافية والعرقية لجنوب السودان. فمن ضمن البنود التي نص عليها ميثاق التكامل مع مصر وضع إستراتيجية متكاملة لتطوير مجالات التعليم والبحث العلمي والثقافة ومحو الأمية. وبما أن الرابط بين الدولتين في هذه المجالات هو رابط اللغة العربية فربما فسر أولئك السياسيون الجنوبيون أن المستفيد الرئيسي من ذلك البند هم أبناء شمال السودان المتحدثون بالعربية.

ومما زاد توجس الأطراف الجنوبية المعارضة للميثاق تداول بعض الشائعات في ١٩٨٢م بأن طيارين مصريين قاموا بمساعدة القوات الحكومية لشن هجوم ضد فئات متمردة غارت على مراكز البوليس في منطقة جونقلي وأعالي النيل. وبما أن تلك التهمة كانت عارية من الصحة فقد تركت أثراً سيئاً في سيكولوجية بعض السياسيين الجنوبيين الذين بدا تحسبهم تجاه ميثاق التكامل مع مصر. على أن هذا التحسب لم يأت من فراغ، فقد حدث تدخل مصري مماثل في مارس ١٩٧٠م ضد الأنصار مكن نميري من إيقاع هزيمة ساحقة لجماعة الهادي المهدي في الجزيرة أبا. وقع ذلك الحدث بعد عام منذ توقيع ميثاق طرابلس بين السودان وكل من مصر وليبيا.

ونفس هذا الإستياء الذي ساد بين أبناء جنوب السودان تكرر عند تحقيق الوحدة الوطنية في عام ١٩٧٧م بين نظام نميري والأحزاب الشمالية ممثلة في حزب الأمة والميثاق الإسلامي. فقد ساد إحساس وسط أبناء جنوب السودان بأن مشاركة هذه الفئات التي لم تكن طرفاً ولم تلعب أي دور يذكر في تحقيق إتفاقية أديس أبابا بمثابة الثقل السياسي الذي من شأنه توجيه نظام نميري نحو النهج الإسلامي الذي ظلت تتوجس منه الأطراف الجنوبية الموقعة للإتفاقية. وبالفعل اشتركت بعض الرموز البارزة للجبهة الوطنية مع لجنة مراجعة وتعديل القانون التي خصها نميري تمهيداً لتطبيق الشريعة الإسلامية. ولكن الصادق المهدي بالذات لم ير جدوى الإسراع أو

---

(١) المصدر السابق ص١٠.

التعجيل لتطبيق الشريعة الإسلامية بدعوى أن التشريع الإسلامي في جوهره موضوع سياسي ولا يتوجب الشروع فيه إلا بعد توفر الدعم السياسي اللازم. ومضى يقول في مؤتمر أقيم بقاعة الصداقة في الخرطوم في ٢٧ نوفمبر إلى ٣٠ نوفمبر لعام ١٩٨٣م بعنوان «الإسلام في السودان»[١]: «إن الطريق نحو الأسلمة يختلف من إقليم لآخر وينبغي سلوكه والمضي فيه عن طريق الحرية والتحرك الشعبي». وقد شارك الصادق المهدي رأيه هذا الدكتور عبد الله النعيم حين قال إن الأسلمة المفروضة بواسطة نخبة قليلة ودون توفر الدعم الشعبي قد ثبت عدم جدواها كما في باكستان وإيران والسعودية. ودعا لضرورة الانتقال نحو الأسلمة خلال عملية تربوية وتعليمية متأنية ووعظ حكيم.

مسألة تحديد هوية ثابتة ومحددة للوطن ليس شيئاً حديثاً أو محض اهتمام السياسيين دون غيرهم. فمنذ بواكر القرن العشرين ظلت هذه المسألة عالقة في بال الشعراء السودانيين الذين تجاذبهم شوق الإنتماء إلى العروبة أو التقاليد الأفريقية أو كليهما. وكما لاحظ عوض حسن خيري فإن حمزة الملك طمبل هو أول شاعر سوداني حاول جدياً إضفاء طابع الهوية في شعره وظهر ذلك في قصائد رابطة الفجر التي عكفت تعكس الجذور الثقافية للوطن وتتغنى بها. من أهم هؤلاء الشاعر محمد المهدي المجذوب الذي تميزت قصائده بترجيح كفة الدم الزنجي والتقليل من تأثير الإنتماء العربي[٢].

ونفس الإتجاه كان منحى الشاعر محمد مفتاح الفيتوري كما بدا في قصيدته «عاشق من أفريقيا» التي مجد فيها انتماءه الأفريقي وافتخر به. ولكن بتغير الظروف بعد جلاء المستعمر وازدياد الإحتكاك بالعالم العربي انتقل اهتمام الشعراء السودانيين ليبدو ألصق بالهوية العربية كما صورته لنا قصائد محمد أحمد محجوب. ولم يُخف الأخير فخره بالإنتماء العربي حين صار رئيساً للوزراء في الستينات فانعكس ذلك في سياسته الخارجية الأكثر انفتاحاً وتقارباً مع العالم العربي واهتمامه أو تعاطفه مع القضية الفلسطينية.

---

(١) مجلة Sudanow يناير ١٩٨٣ ص٢٣، المؤتمر أقامته جماعة الفكر والثقافة الإسلامية.

(٢) انظر ملاحظات عوض حسن خيري في مجلة Sudanow فبراير ١٩٨٣م ص٣٨.

الاختلاف الماثل حول هوية الوطن أيضاً له انعكاسات على توجيه التعليم ونشره وتحسين نوعيته. فالدولة تسعى لتكييف المناهج لتفي بحاجات أعراق متعددة وتؤثر فيها ثقافات مختلفة منها الأوروبي والعربي والتقليدي. وهذا بدوره يلقى عقبة في محاولة الدولة توجيه التعليم ليفي بالحاجات والأهداف الوطنية والقومية نتيجة الخلاف حول الأهداف نفسها وتمثيلها للفئات المتعددة. ومن هنا جاء النداء بضرورة تبني نظام تعليمي ثنائي نتج عنه كادر تشرب بنفس المفاهيم السامة التي خلقها وخلفها المستعمر والحاملة لبذور الإنقسام. هذه الثنائية أوجدت عقبات جمة منها التباعد الفكري والأيديولوجي من جهة وعدم تكافؤ فرص العمل للخريجين من جهة أخرى ترتب عليه تباين ملحوظ في توزيع الثروة. وأقرب مثال واقعي للتباعد الفكري تعريب المناهج الجامعية بهدف تحقيق الأهداف الوطنية التي رسمتها حكومة الإنقاذ. فقد لقيت هذه السياسة بعض الإنتقادات من جانب فئات ممثلة لأقليات تتميز بضعف تأثير اللغة العربية فيها مما يقلل فرصها في المنافسة في الجامعات المعربة.

هذا العرض يبين مدى تأثير التعدد العرقي واللغوي في السياسة والعكس. وفي هذا الصدد يقول الدكتور الفاتح عبد السلام إن التعددية الثقافية توفر مرونة كافية للمجموعات العرقية المختلفة لتأكيد مظالمهم وتمثيل مصالحهم الخاصة والحفاظ على هوياتهم الثقافية(١). ولكن مصالح من؟ فثمة اختلاف شاسع في تحديد المنتفع الأخير من تأكيد هذه الهوية أو تلك. فجون قرنق أشار في كتابه «The Call for Democrasy in Sundan» لضرورة التمثيل العادل والكافي لجميع الفئات العرقية في السودان، بدعوى أن ذلك هو السبيل الوحيد للاستقرار والبناء. وفي القطب الآخر يقف حسن الترابي الذي يرى أن بناء الوطن لا يتأتى إلا بالعودة إلى «قيمنا الأصيلة» ويعني بذلك رفع راية النهج الإسلامي القويم كما حدث إبان عهد المهدية.

أما خارج الإطار الحزبي فلم تفلح الشرائح الاجتماعية المختلفة في

---

(١) Ethnic Politics in the Sudan, in: Ethnicity,. conflict and National Intergration in the Sudan 1989, (eds.) Sayyid H. Hurreiz & Elfatih A. Abdel Salam, University of Khartoum. see page 38.

تشكيل توليفة لتحالف موحد الأهداف بغرض خدمة مصالح الوطن الكبير. هذا الفشل أضحى السمة المميزة لعدة روابط وتنظيمات منها طلاب الجامعات، النقابات العمالية، الصحفيون وجماعات فكرية. فمثلاً في المؤتمر الذي نظمته جماعة الفكر والثقافة الإسلامية في الخرطوم عام ١٩٨٣م (أشرنا إليه أعلاه) ساد خلاف حاد حول إمكانية تفعيل هذه الرابطة وتوسيع دائرة المشاركة بغرض توحيد جميع التيارات الإسلامية تحت مظلة الإسلام نشب الخلاف عندما تقدم بهذا الاقتراح بروفسير مدثر عبد الرحيم رئيس الجماعة وشاركه الرأي الصادق المهدي. وسرعان ما تصدى الدكتور عبد الله النعيم مبدياً عدم تقبله لهذا الرأي فقال إن المؤتمر والجماعة كلاهما أدوات للإسلام التقليدي واصفاً التنظيم العام للجماعة بأنه «نخبوي (elitist) وغير عادل التمثيل». ونفس الاستقطاب تشكل مرة أخرى حول إمكانية إشراك الأطراف غير المسلمة في الحوار الذي تتطلع الجماعة تنظيمه في المستقبل. والسبب وراء إخفاق مثل هذه الروابط أو الجماعات الفكرية في توسيع دائرة المشاركة واستيعاب التعددية يعود لجنوح الأطراف المشاركة للاستقطاب حزبياً وأيديولوجياً.

على أن الخلاف حول الهوية ليس ظاهرة مقصورة على العالم الثالث فحسب. فدولاً متقدمة كروسيا وألمانيا ما زالت تعج بمثله. والحرب التي تشنها الحكومة الروسية ضد الشيشان في العقد الأخير للقرن العشرين مردها سعي هذه الفئة لتثبيت هويتها ومقاومة محاولات الدولة الدؤوبة لطمسها وتهميشها.

لا شك أن جزءاً كبيراً من الهوية السودانية الموروثة لعب المستعمر في تلقينه لفئات لا يستهان بها ـ خاصة في المناطق المهمشة ـ وذلك من خلال المساهمة في وضع تاريخ للوطن بمنظور إمبريالي، فالمستعمر أدرك تماماً حينذاك المقولة التي تنص على أن «إذا كان ثمة علم من العلوم يشكل أداةً لخلق روح وطنية أصيلة فهو علم التاريخ»[1]. ولما كان جل هم المستعمر تمثل في بذر الشقاق بين أبناء الوطن الواحد لوأد روح الوطنية والوحدة فقد

---

(١) ص٦١. States, Countries, Provinces (ed.) By Michael Hurst. The Kensal, 1986 ..

نجح نجاحاً ملحوظاً في تدوين تاريخ السودان لبلوغ هذا الغرض. فتاريخ السودان وضع لخدمة المطامع والمصالح الإمبريالية قريبة وبعيدة المدى. فمثلاً عند الإشارة للنضال ضد المستعمر انحصر الحديث حول رموز الحركة الوطنية وهم نخبة قليلون ولم يرد ذكر وافي للأيادي الشعبية والمحلية التي لعبت دوراً في ذلك النضال. والقارىء لتاريخ السودان الحديث لا تفوته ملاحظة قصوره من حيث التغطية للتوزيع الجغرافي للوطن، كأنما لم تكن بعض الأقاليم جزءاً لا يتجزأ منه أو ليس لها تاريخ.

تصدت مجموعة مرموقة من أساتذة جامعة الخرطوم بقسم الآداب بقصد لفت الانتباه للتاريخ المشوه للوطن وضرورة تصحيحه وإعادة كتابته، فنظمت ندوة في ٩ فبراير ١٩٨٣م بعنوان «إعادة كتابة تاريخ السودان». انتقد المتحدثون في تلك الندوة المؤرخين السودانيين والأجانب لعدم مقدرتهم لعرض التاريخ الحقيقي والأصلي للوطن. أما الشاعر محمد عبد الحي فقد أوضح أن تاريخ السودان الحديث أهمل مسألة السودانيين ذوي الأصل العربي ـ الأفريقي. كما لم يهتم بفحص الظروف التي ترتبت على التزاوج بين هذين الأصلين. بل وذهب يقول أن التاريخ الحديث قد فشل في تقصي الأسباب وراء مركزية السلطنة الزرقاء لسنار[١]. أما خليفة محمد عمر فقد أكد أن دور المجتمع يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى تنويره بالتاريخ الحقيقي لوطنهم.

ومن جانب آخر بين الأديب الطيب صالح أن نفس القصور ما زال يشوب المقالات الأدبية والسياسية لبعض الكتاب العرب المتأثرين بالثقافة الغربية. فهؤلاء الكتاب الذين يتغنون بالثورة والتغيير على النهج الغربي متوهمون لأنهم لا يعتمدون على ثقافاتهم وتقاليدهم المحلية بل على أفكار مستوردة ومفاهيم سياسية غربية. ويقف الطيب صالح مناصراً لإحياء التراث والثقافات المحلية وتمكينها للعب دور ريادي في التغيير الاجتماعي والاقتصادي، ومنبهاً أن القيم الدينية والتقاليد لم تقف حاجزاً أمام اليابان التي أصبحت إحدى الدول المتقدمة في العالم. فهذه الدولة تمثل رمزاً لتعايش

---

(١) ص٤٧ لمجلة Sudanow, March 1983.

القيم والتقاليد من جهة والتقدم التكنولوجي من جهة أخرى[1].

وبجانب علم التاريخ والأدب فإن هنالك عوامل أخرى تساهم في خلق وترسيخ هوية عامة لأبناء الوطن منها سياسة التعليم، الخدمة العسكرية، الصحافة، الأغاني الوطنية والشعبية والدعاية الوطنية[2]. ومن هنا يتوجب على الدولة عند سعيها لتحديد ورسم هوية ما للوطن الانتباه لتخصيص حيز كاف لتمثيل الأعراق والفئات المختلفة بشتى مصادرها وتوزيعها الجغرافي بما يرضي الجميع، ويقع العبء الأكبر على وزارة الثقافة والإعلام. فليس من العدل احتكار البث التلفزيوني والصحافة والراديو لعكس ثقافة أحادية في وطن تتعدد فيه الثقافات والجنسيات كالسودان. فذلك حتماً يؤثر سلبياً في وعي بعض العرقيات بهويتها وسودانيتها. كتب أحد الزملاء مقالاً في مجلة Sudanow يشتكي فيه من قصور وزارة الإعلام وتحاملها في اختيار المواضيع التي تبثها إذاعة راديو أم درمان فقال: إذاعة راديو أم درمان، وهي المحطة القومية، لا تفي بحاجيات ومطالب جميع أبناء الوطن. الجنوبيون على وجه الخصوص يجدون أنفسهم مهمشين نتيجة لبث البرامج والنشرات الأخبارية باللغة العربية فقط. هذا الأمر دعا الجنوبيين للتوجه لمحطات راديو أجنبية لفهمهم واستيعابهم لتلك اللغات. إذا كان راديو جوبا، وهي المحطة الإقليمية الوحيدة، قد تمكن من إذاعة برامجه ونشراته الأخبارية باللغتين العربية والانجليزية رغم ضيق الوقت الذي تعمل فيه المحطة، فماذا يمنع راديو أم درمان من الحذو بالمثل؟ وفي نهاية حديثه خص ذلك المواطن وزارة الثقافة والإعلام بإدخال لغات أخرى للوفاء بحاجيات مثل هؤلاء المجموعات العرقية[3]. ويرى زملاء آخرون أن التمثيل الوافي لكل ثقافة عبر وسائل الإعلام كالراديو والتلفزيون مثلاً من شأنه خلق ثقافة جديدة وهوية أكثر قبولاً وشعبية. وفي نفس المنحى يتساءل باقان أموم أكيج: «دعونا نتخيل كم مرة تظهر في تلفزيون السودان أغنية من زاندي. ثم إنكم تملأون برامج التلفزيون كله بالمدائح وأغاني وردي وغيره، فهل ليس عندنا نحن

---

(١) المصدر السابق ص٤٨.

(٢) See Michael Hurst: States, Contries, Provinces. The Kensal Press, 1986. p.52.

(٣) انظر العدد لشهر مارس ١٩٨٣م. ص٧.

أغان؟ «ورداً على سؤال عما إذا كانت للجنوبيين مدائح». . والله لو أنت استمعت لمدائح أهل الكوكاب هؤلاء. . . يا سلام! (انظر قضايا سودانية العدد العاشر أبريل ١٩٩٦م).

عندما نبهت للحفاظ على بعض التقاليد وعدم تعارضها مع التقدم التكنولوجي والحضاري لم يكن ذلك اعتباطاً بل نتيجة لقراءة الواقع السوداني وتراثه المعاصر فهنالك بعض التقاليد التي ظلت تلعب دوراً مباشراً في الوحدة والتعايش السلمي مما أدى لاستقرار جماعات كان تاريخها مليئاً بالحروب والنزاعات المحلية. فمثلاً اتفاقيات «يمين الدم» التي أبرمت في العصور الوسطى بين قبائل الأجانب في شمال جبال النوبة (إقليم كردفان) هي في الواقع نوعاً من التحالف بقصد عدم إراقة الدماء والتعايش السلمي. تلك الإتفاقيات أبرمها «خشوم البيوت» ـ كلها من قبائل الكدرو ـ قبل أن تفترق وتتوزع على الجبال الست. ونص الإتفاقية هو أن يقسم كل «خشم بيت» بشرف رباط الدم على ألا يعتدي على فريق آخر أو أن ينهب ممتلكاته. وقد ساد الاعتقاد بموجب الإتفاقية أن مرض الجذام سوف يكون نصيب من يقوم بخرقها. وقد ساهمت هذه التقاليد في الحفاظ على وحدة جماعات قبائل الكدرو واستقرارها، في الوقت الذي نشبت فيه حروبات أهلية عنيفة بين قبائل تسكن في نفس المنطقة، خاصة الفترة إبان الحكم الإنجليزي ـ المصري[١].

ومع هذا كله يجب التقاء جميع الفئات والشرائح الاجتماعية حول ضرورة وواقعية تبني اللغة العربية لغة رسمية للدولة، فهذه حقيقة تاريخية لا ينكرها إلا أعداء الوطن. ولنا مثال وقدوة في تجربة فنلندة في بداية القرن الثامن عشر بعد انفصالها من السويد حيث سعى الأكاديميون للبحث عن هوية قومية للدولة فكانت قناعة هؤلاء أن أهم رابط لجميع الفئات الاجتماعية هو اللغة الفنلندية. اقتبس الكاتب مايكل هيرست حديثاً لأحد الأكاديميين الفينيقيين المتحمسين الداعيين للفت انتباه أبناء وطنه لأهمية رابط اللغة في البناء الوطني والوحدة فقال: «الدولة وحدها هي الكينونة المستقلة. . . وهي

---

(١) المصدر السابق ص٦٠.

بمفردها تملك السيادة الكاملة: الفرد دائماً يحكمه الكل كما تحكمه البيئة التي تحيط به. عندما نفتقد لغة أجدادنا فإننا كذلك نفتقد وطننا. وعندما يتحدث الجميع لغة واحدة بلسان واحد فإنهم يخلقون كلاً لا يتجزأ: فهم حينئذٍ مرتبطون داخلياً برباط العقل والروح المتين لا يضاهيه أي رابط خارجي آخر. ذلك لأن اللغة تشكل الصلة الروحية أما الأرض فهي الصلة المادية للبشرية: أما الأولى (أي اللغة) فهي الأقوى لأن الروح تعني أكثر مما تعنيه المادة[1]. هذه هي الحقيقة نعرضها مجردة لا لبس فيها فلنبدأ بها ونلقنها لأبنائنا وأحفادنا فهم نصف الحاضر تقريباً وكل المستقبل، فإذا الماضي والحاضر تخطفهما النزاع والعصبيات العرقية والإقليمية فلا يقعدنا اليأس من التطلع إلى مستقبل الوحدة والوفاق.. مستقبل تكون عراه رابطة اللغة العربية الوثقى... وكي نبلغ هذا المنشود علينا ألا نخلط المعرفة بالأيديولوجية؛ فالتشرب بلغة ما لا يعني بالضرورة تلقين الآخرين بفكر أو ثقافة من يتحدثون تلك اللغة. وكما أن ليس كل من يتحدث الإنجليزية إنجليزي الهوية كذلك ليس كل من يتحدث العربية عربي الهوية.. فليطمئن المحافظون والشوفينيون رواد النسبية الثقافية بأن ليس وراء هذا النداء مكيدة كما يزعم البعض. فإذا سلمنا لحظياً بالبراغماتية (فلسفة الذرائع) لوجدنا انعكاسات واقعية لما ذهبنا إليه، في نيجيريا وفنلندة وباكستان (اللغة الأردية) وإيران وروسيا. وفي ملاوي نجح الرئيس السابق بندا في فرض الشيشيوا لغةً رسمية للبلاد في ١٩٦٨م وبذلك قل أثر النعرات القبلية في السياسة بدرجة ملحوظة حتى قبيل الانتخابات الرئاسية التي أطاحت به في ١٩٩٤م.

والالتفاف حول اللغة العربية بوسعه أن يزيل بعض المظالم غير المقصودة نتيجة تبني سياسة تعليمية تشوبها بعض السلبيات: مثلاً للدخول للجامعات يتوجب الحصول على نسبة نجاح في مادة العربي قدرها ٥٠ في المائة. وبالطبع هذا يعني أن فرص أبناء الأقاليم الجنوبية في المنافسة ـ لضعف تأثير اللغة العربية فيهم ـ أقل من رصفائهم في تلك الأقاليم التي تتحدث باللغة العربية. وقد لاحظت أن بعض الزملاء من شمال كردفان

(١) See Michael Hurst (op. cit) page 153.

ودارفور ينتقلون إلى بعض مدن جنوب السودان مثل رمبيك وجوبا للجلوس للإمتحان من تلك المنطقة وذلك لسهولة امتحان مادة اللغة العربية مقارنة بامتحان هذه المادة في المناطق التي وفدوا منها، وهذا بالطبع يعني توفر فرصة أكبر لهؤلاء في النجاح ودخول الجامعة. فرصة يندر توفرها لأبناء الجنوب! إذن تعليم مادة اللغة العربية منذ المراحل الابتدائية والعناية بها في جميع أقاليم الوطن من شأنه إزالة مثل هذه المظالم وتوفير فرص وافية للشرائح الاجتماعية المختلفة للمنافسة الشريفة في التعليم العالي وبالتالي يتحقق نوع من العدالة الاجتماعية.

المصادر والمراجع

١ ـ السودان الحديث، الاثنين ١٤ ذو القعدة ١٤١٤ هجرية ٢٥ أبريل ١٩٩٤م.

٢ ـ السودان الحديث تاريخ ٢٥/٤/١٩٩٤م.

٣ ـ السودان العدد ٣٣ تاريخ ١٢/٦/١٩٩٥م.

٤ ـ حسن الترابي: الحركة الإسلامية في السودان، القرىء العربي، ١٩٩١م.

٥ ـ حسن مكي: حركة الأخوان المسلمين في السودان ١٩٤٤ ـ ١٩٦٩م، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٦ ـ قضايا دولية تاريخ ديسمبر ١٩٩٤م.

٧ ـ الوسط العدد ٨٠ تاريخ ٩/٨/١٩٩٣م. العدد ٤٩ تاريخ ٤/١/١٩٩٣م.

٨ ـ عبد الوهاب الأفندي: الثورة والإصلاح السياسي في السودان. لندن ١٩٩٥م.

٩ ـ عماد الدين خليل: حول تشكيل العقل المسلم. ١٩٨١م.

١٠ ـ عبد الله النفيسي (تقديم وتحرير): الحركة الإسلامية: رؤية مستقبلية: أوراق في النقد الذاتي ١٩٨٩م.

١١ ـ Abdu Malinqalim. In Whose Image: Political Islam and Urban Practice in the Sudan. The University of Chicago Press, 1994.

١٢ ـ Ali A. Mazrui. Cultural Forces In World Politics. London, 1990.

١٣ - Anne Stevens. The Covernment And politics of France. MacMilan press. 1992.

١٤ - Bernard Crick. The Reform of Parliament: The crisis of British government today. London 1964.

١٥ - B.W.Hodder. Africa Today: An Introduction to African Affairs. London, 1978.

١٦ - Centre of African Studies (university of Edinburgh). Post-Independence Sundan. Edinburgh. 1982.

١٧ - Christopher Clapham: «Democratisation in Africa: Obstacles and prospects» (in): Third World Quarterly, Vol.14, 1993.

١٨ - Cole Blasier (in): Games M. Mallooy and M. A. Seligson: Authoritarians and Democrats: Regime Transition in Latin America. Pittsburgh, 1987.

١٩ - Dunstan Wai. The Southern Sudan: The Problem of National Integration. London, 1973.

٢٠ - Francis M. Deng. War of Visions: Conflict of Identities in the Sudan Washington, 1995.

٢١ - Gabriel Warburg. Islam, Nationalism and Communism in a Traditional Society: The casse of Sundan. London 1978.

٢٢ - Issa Shivji. The Concept of Human Right in africa. London, 1989.

٢٣ - James M. Malloy and M. A. Seligson (eds): Authoritarian and Democrats: Regime Transition in Latin America. Pittsburgh, 1987.

٢٤ - John Garang. The Call for Democracy in Sudan. Kegan Paul Internationl. London and New York, 1987.

٢٥ - J.L. Talmon(ed). The Origins of Totalitarian Democracy. London, 1952.

٢٦ - J. Millard Burr and Robert O. Collins. Requiem for the Sudan: War, Drought & Disaster Relief on the Nile. Westview Press, 1995.

٢٧ - Max Weber: The Theory of Social and Economic Organisation

(ed)by Talcott Parsons. Oxford University Press, New York 1947.

٢٨ - M.F.A. An Account of the Constitution of the Sudan. 1972.

٢٩ - Michael Hurst (ed.). States, Countries, Provinces. The kensal Press, 1986.

٣٠ - Mom Kou Nhial Arou. «Devolution and the Southern Problem in the Sudan», (in): Post-Independence Sudan. Edinburgh 1982.

٣١ - Peter Woodward (ed.). Sudan After Nimeiri. London, 1991.

٣٢ - Review of African Political Economy. No. 26, 1983.

٣٣ - Richard Rose. Governing Without Consensus. Faber & Faber, 1971.

٣٤ - R. Rosepierre (in) J.L. Talmon: The Origins of Totatitarian Democracy. London, 1952.

٣٥ - Sayyed H. Hurreiz & Elfatih A. Abdel Salam(eds.). Ethnicity, Conflict And National Intergration In The Sudan. IAAS (University of Khartoum) 1989.

٣٦ - Sudanow. Issues Novembre 1982; Jan. 1983; Feb.1983 and March 1992.

٣٧ - Thomas E. Nquist. «The Sudan: Prelude to Elections« (in): Middle East Journal, vol. 19, 1965.

٣٨ - T.D.Weldon. States and Morals: A Study in Political Conflicts. London 1946.

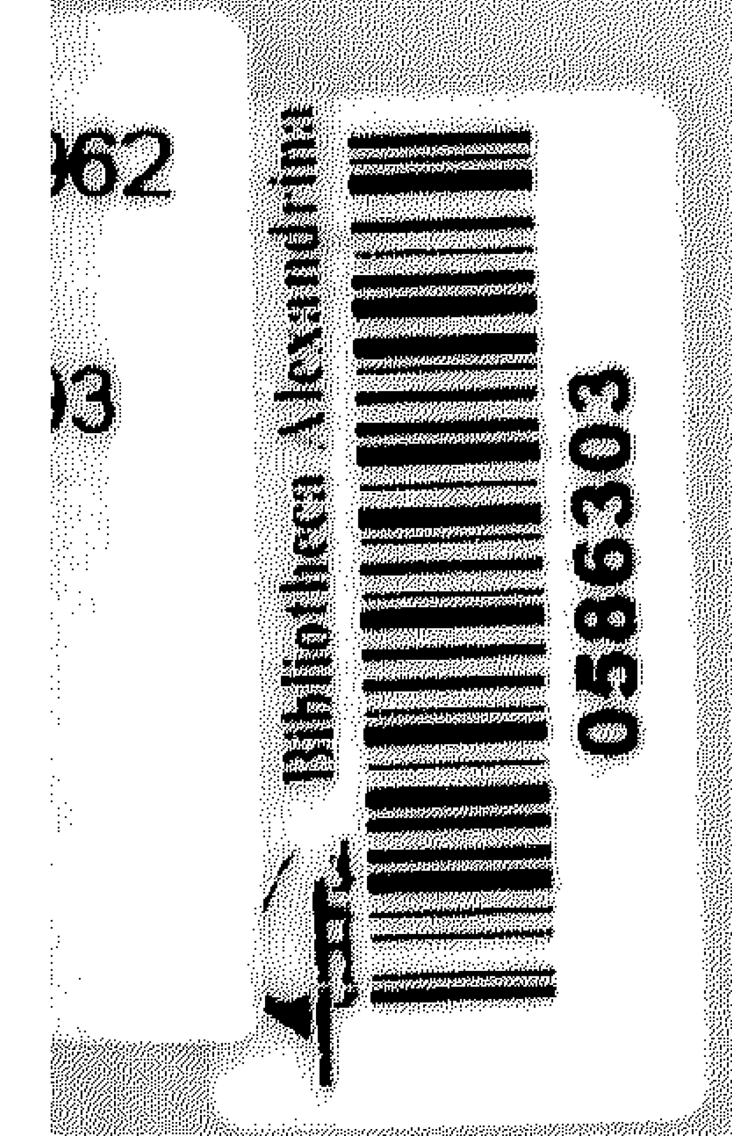
٣٩ - Third World Quarterly. Vol. 14, 1993.

٤٠ - Yves Meny. government And Politics in Western Europe. Oxford University Press, 1990.

عن المؤلف

* ولد بالنهود في شمال كردفان عام ١٩٥٧م.
* تخرج في جامعة الجزيرة، كلية الإقتصاد والتنمية الريفية عام ١٩٨٥م.
* عمل كمساعد تدريس بشعبة التنمية الريفية عام ١٩٨٦م.
* حصل على درجة الماجستير في علم الاجتماع والتنمية الريفية من جامعة سانت أندروس بأسكتلندة عام ١٩٨٩م.
* حصل على درجة الدكتوراه من جامعة سانت أندروس عام ١٩٩٣م.
* يقيم الآن بمدينة أدنبرة في المملكة المتحدة.

الفهرس



DAR AL- HIKMA
Publishing & Distribution